

الأصول النحوية في كتاب
[الفواكه الجنية]
للفاكهية ت [٥٩٧٢]
على [متممة الجرومية]
للحطاب الرعينية ت [٥٩٥٤]

دكتور

محمد محمد محمد عبد الوهاب حماد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات ببورسعيد





ملخص بحث

بعنوان الأصول النحوية في كتاب [الفواكه الجنية] للفاكيه ت [٥٩٧٢هـ] على [متعممة الجرومية] للحطاب الرعيني ت [٩٥٤هـ]

الباحث

د/ محمد محمد عبد الوهاب حماد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في

بورسعيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد
النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد،،،،،

فيتناول هذا البحث جانباً مهماً من الدراسات النحوية ، وهي دراسة الأصول
النحوية ، ذلك الجانب الذي قلّت فيه الدراسات .

والهدف من هذا البحث تسليط الضوء على استعمال الفاكيه للأصول
النحوية ، وكيفية توظيفه لها .

والأصول النحوية هي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال .

وقد جعلت لكل أصلٍ منها فصلاً مستقلاً ، يتضمن مباحث ومطالب
مترابطة ، وقد سبقت تلك المطالب مقدمة وتمهيد .

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والمنهج المتبع
في البحث ، والخطة التي سرت عليها في الدراسة .



وأما التمهيد فقسمته مبحثين : المبحث الأول : التعريف بالفاكهي .

المبحث الثاني : التعريف بعلم أصول النحو .

وأما الفصل الأول فخصصته بالحديث عن السماع ، وتحدثت فيه عن تعريف السماع وموقف الفاكهي من الأصول السماعية ، وقد قسمت هذا الفصل خمسة مباحث هي : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب ، والضرورة الشعرية .

وأما الفصل الثاني فخصصته بالحديث عن القياس ، وقسمته مبحثين المبحث الأول تحدثت فيه عن تعريف القياس ، وموقف العلماء منه ، ونشأته ، وتطوره ، وأركانه ، وموقف الفاكهي من القياس . ثم تحدثت عن المبحث الثاني من القياس وهو العلة ، وتحدثت فيه عن تعريفها ، وأقسامها، وموقف الفاكهي منها .

وأما الفصل الثالث فخصصته بالحديث عن الإجماع ، وتحدثت فيه عن تعريفه ، وأنواعه ، وموقف الفاكهي من الإجماع .

وأما الفصل الرابع فخصصته بالحديث عن استصحاب الحال ، وتحدثت فيه عن تعريفه ، وموقف الفاكهي منه .

وأما الخاتمة فقد شملت بعض ما توصل إليه هذا البحث من نتائج . ثم أردفت ذلك بثبت لأهم المصادر والمراجع ، وفهرس للمحتوى .

وأرجو بعلمي المتواضع هذا أن أكون قد وفقت إلى بيان كيفية توظيف الفاكهي للأصول النحوية في كتابه الفواكه الجنية على متممة الجرومية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



Summary:

Title: Grammatical Origins in Al-Fawakih Al-Jiniah by Al-Fakihi (972 AH) on Mutammimat Al-Jurumiah Al-Hattab Al-Ruayni (954 AH)

Researcher:

Dr. Mohamed Mohamed Mohamed Abdel Wahab Hammad

Lecturer of linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Port Said

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the noblest of the messengers, the illiterate prophet Muhammad and his family and companions.

This research deals with an important aspect of grammatical studies, namely the study of grammatical origins, an aspect in which studies have been rare.

The aim of this research is to highlight Al-Fakihi's use of grammatical origins and how he employed them.

These grammatical origins are hearing, analogy, consensus, and accompanying status.

For each of these origins, I have made a separate chapter, containing sections and interrelated demands, which have been preceded by an introduction and a preface.

As for the introduction, it tackled the importance of the topic, the reasons for its choice, the methodology used in the research, and the plan that I followed in the study.

As for the preface, I divided it into two sections:

The first section: Introducing Al-Fakihi

The second section: Introducing the origins of grammar

As for the First Chapter, I devoted it to talking about hearing. I discussed the definition of hearing and the views of Al-Fakihi about the hearing origins. I divided this chapter into five sections: the Holy Quran, Quranic readings, the Prophet's Hadith, the speech of the Arabs, and poetic necessity.



As for the Second Chapter, I devoted it to talking about the analogy and divided it into two sections. In the first section, I talked about the definition of analogy, the views of scholars about it, its origin, its evolution, its elements, and the views of Al-Fakihi about analogy. Then, I talked about the second section of analogy, namely defection, showing its definition, and sections, and the views of Al-Fakihi about them.

As for the Third Chapter, I devoted it to talking about consensus, and mentioned its definition, types and the views of Al-Fakihi about consensus.

As for the Fourth Chapter, I devoted it to talking about the accompanying status, and mentioned its definition and the views of Al-Fakihi about it.

As for the conclusion, it included some of the findings of this research. Then, this was followed by a list of the most important sources and references, as well as an index of the content.

With this humble work, I hope that I have succeeded in clarifying how Al-Fakihi employed grammatical origins in his book *Al-Fawakih Al-Jiniah* on *Mutammimat Al-Jurumiah*.

And our last prayer is that Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the best of His creation, our prophet Muhammad and his family and companions.





(متممة الجرومية) نظرا لكونه احتوى على ثلاثة متون ،بالإضافة لاشتماله على أكثر أبواب علم النحو .

الثاني : أن علم الأصول يُنمّي التفكير ، ويزيد ملكة المحاجة والمجادلة بأسلوب علمي ، وله فائدة عظيمة أشار عليها الأنباري بقوله: " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب^(١)"

الثالث: أن ميدان أصول النحو - مع أهميته - صعب التناول ، وفيه نُدرةٌ إذ لم يُكتب فيه كثير ، ومازال يحتاج كثيرا من الدراسات ، وكان نصيبه من جهود القدماء قليلا إذ ما قورن بجهودهم في مسائل علم النحو ، ولم تكن جهود المحدثين في هذا الفن بأوفر حظاً من تلك التي سبقتهم ، فعقدت العزم على أن أكتب فيه .

الرابع: إظهار موقف الفاكهي من كل دليل من الأدلة النحوية ، ومدى اعتماده عليه في أحكامه . هذا بالإضافة إلى شهرته النحوية ، فقد ألف كتابا مثل " مجيب النداء إلى شرح قطر النداء " وهو في سن الثامنة عشرة من عمره مما يدل على غزارة علمه ، فافتضت هذه الدراسة التوجه لإبرازه نحويا ، وليس أقوى على التوصل إلى نتائج ، ولا أوثق من دراسة إحدى مصنفاته الشخصية ، للوقوف على مالها من تفوق علمي .

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٨٠



المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

أما المنهج الوصفي التحليلي فحاولت التعرف على منهج الفاكهي في التعامل مع الأصول النحوية المختلفة وبيان موقفه من تلك الأصول، وتتبع الشواهد وارتباطها بالمعايير والضوابط التي وضعها النحويون ، خاصة البصريين فهو نحوي بصري المذهب ، وقد وضح ذلك من خلال معاشتي له.

وأما المنهج التاريخي فكنت أتتبع استعمال المصطلح قبل الفاكهي حتى أصل إلى النتيجة المرجوة .

وقد كانت طريقتي في الدراسة حصر جميع الأدلة النحوية التي أوردها الفاكهي في شرحه، ثم تناولت طريقة استعماله لهذه الأدلة ، فهو حينما يأتي بالشاهد لتأصيل القاعدة ، وحينما يُذْهِبُ الإشكال عن القاعدة بالشاهد ، وحينما آخر يرد على غيره من النحاة بالدليل إلى غير ذلك من الأمور التي تعرضت لها بالتفصيل في أثناء الدراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث وفق هذه الرؤية أن ينهض على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وفهارس فنية .

أما المقدمة: فنكرت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع في البحث والخطة التي سرت عليها في الدراسة .

وأما التمهيد : فقسمته لمبحثين:

المبحث الأول : التعريف بالفاكهي .



المبحث الثاني : التعريف بعلم أصول النحو

وأما الفصل الأول : فهو السماع ، وكانت مصادر السماع عنده خمسة ، جعلت كلّ مصدر مبحثاً وهي :

المبحث الأول: القرآن الكريم .

المبحث الثاني : القراءات القرآنية

المبحث الثالث : الحديث النبوي الشريف .

المبحث الرابع : كلام العرب وينقسم إلى أربعة مطالب

المطلب الأول : الشعر

المطلب الثاني : النثر

المطلب الثالث : الأمثال

المطلب الرابع : لغات العرب

الفصل الثاني : القياس ، وتحت مبحثان :

المبحث الأول : موقفه من القياس وتحت خمسة مطالب:

المطلب الأول : تعريف القياس

المطلب الثاني : موقف العلماء من القياس

المطلب الثالث: نشأة القياس وتطوره

المطلب الرابع : أركان القياس

المطلب الخامس : موقف الفاكهي من القياس .



المبحث الثاني : العلة ، وتحتة ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف العلة

المطلب الثاني : أقسام العلة

المطلب الثالث : موقف الفاكهي من العلة

الفصل الثالث : الإجماع وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الإجماع

المبحث الثاني : أنواع الإجماع

المبحث الثالث . موقف الفاكهي من الإجماع .

الفصل الرابع : استصحاب الحال وتحتة مبحثان :

المبحث الأول : تعريف استصحاب الحال

المبحث الثاني : موقف الفاكهي من استصحاب الحال .

أما الخاتمة : فذكرت فيها أهم النتائج التي توصل اليها .

أما الفهارس الفنية : وفيها اقتصر على فهرسين :

الأول : ثبت المصادر والمراجع .

والثاني : فهرس محتويات البحث .

تنبيه : اعتمدت كتاب الفواكه الجنية على متممة الجرومية دراسة

وتحقيق عماد علوان حسين ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م / ١٤٣٠هـ ، ط دار

الفكر

الباحث

د/ محمد محمد عبد الوهاب حماد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد



التمهيد وتحتة مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالفاكهة

المبحث الثاني : التعريف بعلم أصول النحو



المبحث الأول

التعريف بالفاكهي

أولاً : اسمه هو عبد الله بن أحمد بن علي^(١)

ثانياً : لقبه لُقِبَ بالفاكهي^(٢)، وجمال الدين^(٣) ، وشهاب الدين^(٤) .

ثالثاً : مولده ونشأته : أجمع من ترجم للفاكهي أنه ولد بمكة^(٥) سنة (٨٩٩) هـ تسع وتسعين وثمانمائة من الهجرة^(٦) . (٤٩٣ م) ألف وأربعمائة

(١) ينظر : كشف الظنون ١٣٥٢/٢ ، إيضاح المكنون ٢٠٢/٢ ، هدية العارفين ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ ، الأعلام ٦٩/٤ ، وفي النور السافر ٣٧٨/ هو : عبدالله بن أحمد الفاكهي المكي ، وينظر : شذرات الذهب ٥٣٦/١ .

(٢) ينظر : النور السافر ٣٧٨/ ، شذرات الذهب ٥٣٦/١ ، كشف الظنون ١٣٥٢/٢ ، إيضاح المكنون ٢٠٢/٢ ، هدية العارفين ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ ، الأعلام ٦٩/٤ .

(٣) ينظر : إيضاح المكنون ٢٠٢/٢ ، هدية العارفين ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ ، الأعلام ٦٩/٤ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ١٣٥٢/٢ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ١٣٥٢/٢ ، إيضاح المكنون ٢٠٢/٢ ، هدية العارفين ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ ، الأعلام ٦٩/٤ ، وفي النور السافر ٣٧٨/ هو : عبدالله بن أحمد الفاكهي المكي ، وينظر : شذرات الذهب ٥٣٦/١ .

(٦) ينظر : النور السافر ٣٧٨/ ، شذرات الذهب ٥٣٦/١ ، هدية العارفين ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ ، .



وثلاث وتسعين من الميلاد^(١) . وقيل: (١٤٩٤م) ألف وأربعمائة وأربع وتسعين^(٢) . ولذلك نسب إليها أيضا فقيـل : المكي^(٣) .

لقد ولد الفاكهي من أم حبشية^(٤) بمكة ونشأ بها ، غير أنه قد ذكرت كتب كتب التراجم أنه سافر إلى مصر ، ولم تعين هذه الكتب المدة التي مكثها بها ولا ماذا كان يعمل ، وقد ذكرت أنه شارك في حل بعض المشكلات لقارئ وهو يقرأ شرح القطر : " حكي أنه حضر في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ " شرح القطر " على بعض المشايخ ، فأشكل عليه بعض العبارات فيه فلها ، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البينة على ذلك ، وشهد له من كان هناك من أهل مكة بذلك^(٥) . "

رابعاً : منزلته العلمية : ذكر من ترجم لفاكهي في منزلته العلمية أنه كان عالماً بالعربية^(٦) ، مشاركاً في أنواع العلوم^(٧) ، وأن له مصنفات مفيدة^(٨) .

وقد نعت بأنه " لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو ، فكان فيه آية من آيات الله حتى قيل : إنه سيبويه عصره^(٩) " وقد جاء في نعت بعض

(١) الأعلام ٦٩/٤ .

(٢) معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ .

(٣) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ ، هدية العارفين / ٤٧٢/١ ، معجم المؤلفين

٢٢٦/٢ ، الإعلام ٦٩/٤ .

(٤) النور السافر / ٣٧٨ ، وينظر : شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٥) النور السافر / ٣٧٨ ، وينظر : شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٦) ينظر : الأعلام ٦٩/٤ .

(٧) ينظر : شذرات الذهب / ٥٣٦/١ ، معجم المؤلفين ٢٢٦/٢ .

(٨) النور السافر / ٣٧٨ ، وينظر : شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٩) النور السافر / ٣٧٨ .



كتبه : "أنه أجاد فيها كل الإجابة^(١) "وعن البعض الآخر : " أنه في غاية الحسن^(٢)، وعن آخر : " لم يسبق إلى مثل ذلك^(٣) ".
خامسًا : مذهبه الفقهي : كان - رحمه الله - يميل إلى المذهب الشافعي^(٤) .

سادسًا : مؤلفاته :

- ١- حدود النحو^(٥)
- ٢- حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل^(٦)
- ٣ - شرح الأجرومية في النحو^(٧) .
- ٤_ شرح الحدود النحوية وهو شرح لكتاب حدود النحو السابق ذكره^(٨) .

(١) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ ، .

(٢) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٣) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٤) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١، إيضاح المكنون ٢/٢٠٢ ، هدية العارفين ١/٤٧٢ ، معجم المؤلفين ٢/٢٢٦ ، الأعلام ٤/٦٩ .

(٥) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١، هدية العارفين ١/٤٧٢ ، معجم المؤلفين ٢/٢٢٦ ، الأعلام ٤/٦٩ .

(٦) الأعلام ٤/٦٩ .

(٧) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ .

(٨) ينظر: النور السافر / ٣٧٨ ، شذرات الذهب / ٥٣٦/١ ، معجم المؤلفين ٢/٢٢٦ ، الأعلام ٤/٦٩ . وقد حققه الدكتور / المتولي رمضان أحمد الدميري عام ١٩٨٨م بمطبعة وهبة بالقاهرة .



- ٥_ الفواكه الجنية على متممة الجرومية ^(١).
- ٦_ كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب ^(٢). شرح فيها المؤلف ملحّة الإعراب للحريري ^(٣)، وسمي أيضًا بـ " شرح الملحّة" ^(٤). ٧_ مجيب الندا إلى شرح قطر النداء ^(٥). صنفه سنة ست عشرة وتسعمائة، وكان عمره حينئذ ثمان عشرة سنة ^(٦).
- سابعًا : وفاته : توفي الفاكهي بمكة ^(٧). سنة (٩٧٢ هـ) اثنتين وسبعين وسبعين وتسعمائة من الهجرة ^(٨)، الموافق (١٥٦٤ م) أربع وستين وخمسمائة وألف من الميلاد ^(٩). وقيل : (١٥٦٥ م) خمس وستين وخمسمائة وألف من الميلاد ^(١٠).

^(١) ينظر: النور السافر / ٣٧٨، شذرات الذهب / ٥٣٦/١، هدية العارفين / ٤٧٢/١، إيضاح المكنون / ٢٠٢/٢، معجم المؤلفين / ٢٢٦/٢، الأعلام / ٦٩/٤. وقد حققه الباحث / عماد علوان حسين، طبع بمطبعة دار الفكر ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

^(٢) ينظر: معجم المؤلفين / ٢٢٦/٢، الأعلام / ٦٩/٤.

^(٣) ينظر: النور السافر / ٣٧٨.

^(٤) ينظر: شذرات الذهب / ٥٣٦/١.

^(٥) ينظر: النور السافر / ٣٧٨، شذرات الذهب / ٥٣٦/١، كشف الظنون / ١٣٥٢/٢، هدية العارفين / ٤٧٢/١، معجم المؤلفين / ٢٢٦/٢، الأعلام / ٦٩/٤.

^(٦) ينظر: النور السافر / ٣٧٨، شذرات الذهب / ٥٣٦/١.

^(٧) ينظر: الأعلام / ٦٩/٤.

^(٨) ينظر: النور السافر / ٣٧٨، شذرات الذهب / ٥٣٦/١، كشف الظنون / ١٣٥٢/٢، هدية العارفين / ٤٧٢/١، معجم المؤلفين / ٢٢٦/٢، الأعلام / ٦٩/٤.

^(٩) الأعلام / ٦٩/٤.

^(١٠) معجم المؤلفين / ٢٢٦/٢.



المبحث الثاني

التعريف بعلم أصول النحو

التعريف اللغوي : يطلق لفظ الأصل لغوياً على عدة معاني منها:

- الأصل : أسفل كل شيء وجمعه أصول ^(١) . قال الفيومي : "أصل كل كل شيء أسفله ، وأساس الحائط أصله ، واستأصل الشيء ثبت أصله ، وقوى ، ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء فالأب أصل للولد والنهر أصل للجدول ^(٢)

- ويستعمل بمعنى العقل ، قال الزمخشري : "وإنه لأصيل الرأي وأصيل العقل ^(٣)"

- ويستعمل بمعنى الحسب ، قال الزمخشري : "قلان لا أصل له ولا فصل ، أي : لا نسب له ولا لسان ^(٤)" .

- ويستعمل بمعنى أصاب الأصل والحقيقة ، قال الزمخشري : "أصله أصلاً بمعنى قتله علماً من الأصل بمعنى أصاب أصله وحقيقته ^(٥)" .

(١) لسان العرب ١/٨٩ أصل

(٢) المصباح المنير ص٦ وينظر : تاج العروس ٢٧/٤٤٧ اصل .

(٣) أساس البلاغة ١/٢٩ وينظر : لسان العرب ١/٨٩ ، المصباح المنير ص٦ ، تاج العروس ٢٧/٤٤٩ أصل .

(٤) أساس البلاغة ١/٢٩ وينظر : لسان العرب ١/٨٩ ، المصباح المنير ص٦ ، تاج العروس ٢٧/٤٤٩ أصل .

(٥) أساس البلاغة ١/٢٩ أصل .



- ومنها ما قاله الراغب : "أصل الشيء قاعدته التي نُؤهِمَّت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائرة (١) وهذا المعنى الأخير هو الذى تقصده ، وتحتاج إليه في معرفة أصول النحو ، فالأصل هو ما يبنى عليه غيره بحيث يفنقر إليه ولا يفنقر هو إلى غيره.

التعريف الاصطلاحي

عرفه ابن الأنباري بقوله : "أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وأصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله (٢)"

وعرفه السيوطي بقوله : "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل (٣)"

وعرفه يحيى الشاوي بقوله : "أصول النحو دلائله الإجمالية ، وقيل : معرفتها ، والأصولي العارف بها ، ويطرق استفادتها ومستقيدها (٤)".

ولقد تأثر هؤلاء العلماء بمنهج المتكلمين في أصول الفقه فقد وضع علماء الفقه أصولهم قبل علماء النحو فكان من الطبيعي أن يتأثر النحاة بالفقهاء فهذا السيوطي أفرد بابا في "الأشباه والنظائر " سماه : "فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع (٥) والقارئ كلام السيوطي يجد

(١) المفردات في غريب القرآن ص ١٩ أصل وينظر : تاج العروس ٤٤٧/٢٧ أصل.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الدلة ص ٨٠ .

(٣) الاقتراح في علم اصول النحو ص ١٣ .

(٤) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ٣٥ .

(٥) الأشباه والنظائر ١٧-١٠/١



أنه متأثر بالفقهاء" لذلك أصبح لأصول النحو مفهومان : الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية^(١) وهذا ما جعل أحد الباحثين المعاصرين^(٢) يجمع بين المفهومين فقال أصول النحو هي " أدلة النحو الإجمالية وقواعده الكلية من حيث كيفية الاستدلال بها على أساس أن ما تعلق بكيفية النظر في مسائل النحو فهو من الأصول وما تعلق بالقواعد التفصيلية للمسائل وأحكامها فهو من النحو"^(٣)

فائدة علم أصول النحو :

وفائدة هذا العلم كما قال ابن الأنباري : "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتقاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"^(٤).

أدلة النحو:

أدلة النحو أربعة ذكر ابن الأنباري منها ثلاثة قال : "أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال"^(٥) فذكر ابن الأنباري السماع والقياس

(١) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص ص ١٣ .

(٢) هو الدكتور حسن خميس الملح .

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ١٣٧-١٣٨ .

(٤) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الدلة ص ٨٠ .

(٥) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الدلة ص ٨١ .



واستصحاب الحال وأسقط الإجماع ، وذكره السيوطي نقلا عن الخصائص قال: " قال ان جنى : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس^(١)"

نخلص من نصي ابن الأنباري والسيوطي أن أدلة النحو أربعة : السماع والقياس واستصحاب الحال و الإجماع .

بداية علم أصول النحو :

تعد الأصول النحوية من أهم مصادر البحث النحوي ، وعليه فيتعين على الدارس هذا الفن أن يقف عليها ويتأملها ، فهي المادة الخام والأسس العامة والأبنية الرئيسة للنحو فمنها تسنبت الأحكام ، وهي الدعامة الرئيسة لدراسة المذاهب والآراء المختلفة المتباينة وهذه الأصول لم تكن حديثة العهد بل تكلم فيها علماءنا القدماء وإن كانوا قد سبقوا بعلم أصول الفقه ، فهذا أبو الأسود الدؤلي أول من وضع القياس في العربية ، قال الزبيدي : " وهو أول من أسس العربية ونهج سبلها ، ووضع قياسها^(٢)" .

ثم جاء بعده عبد الله بن إسحاق الحضرمي :الذي يعد أول من بعج النحو ومد القياس والعلل ،وكان أشد تجريداً للقياس ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، إلا أنه أوسع علما بكلام العرب ولغاتها من ابن أبي إسحاق^(٣) .

ولعل أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان " الأصول في النحو " هو كتاب أبي بكر محمد بن السرى ابن سهل السراج(ت٣١٦هـ) ، والناظر في

(١) الاقتراح في علم اصول النحو ص١٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢١ .

(٣) ينظر: طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ص ٢٩ ، ٣٠ ، طبقات النحويين واللغويين

للزبيدي ص ٢١ .



محتوى هذا الكتاب - بعيدا عن اسمه- يجده مشتملا على أبواب النحو ومسائله ، فقد اختار عنوان الكتاب مراعى المعنى اللغوي لكلمة أصل.

والأصل في اللغة كما ذكرنا في تعريفها اللغوي يعني : الأساس الذى يبنى عليه ، وأصول النحو عند ابن السراج تعنى أبواب النحو الرئيسية يؤيد ذلك ما قاله: " قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتكلم ، ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛ لأنه كتاب أصول^(١) " وقال في موضع آخر ليؤكد على أن الكتاب جاء مراعى لأبواب النحو " فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو ، وجمعتة جمعا يحضره، وفصلته تفصيلا يظهره ، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ، ليسبق إلى القلوب فهمه ، ويسهل على متعلميه حفظه^(٢) " .

على أن ابن السراج في أثناء عرضه أبواب النحو المختلفة قد عرض بعض الأصول النحوية _ شأنه شأن كثير من العلماء _ مثل السماع والقياس والمطرود والشاذ والعلة فما سمعوه عنده قوله : سمع كذا^(٣) ، والقياس...^(٤) ، والأقياس....^(٥) ، وقد ذكر ابن السراج أن غرضه من كتاب (الأصول) ذكر العلة قال : "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع ، لأنه كتاب

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٣٢٨/١ .

(٢) السابق نفسه ٥٦/١ .

(٣) السابق نفسه ١٠٨/٢ .

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ١١/٢ .

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ٢٣٥/١ .



إيجاز^(١) "وقوله بشأن العلة أيضا : " واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على اللغات^(٢) .

ويبدو أن هذه الكلمة التي ذكرها ابن السراج هي ما جعلت ابن جني يرى أن ابن السراج تناول شيئا يسيرا من الأصول النحوية في كتابه إذ قال في أول كتاب الخصائص : " فأما كتاب ابن السراج فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين من أوله^(٣) " .

من مقالة ابن جني السابقة يتضح لنا أن هناك من العلماء من كتب في علم أصول النحو قبله - أي قبل ابن جني - يؤكد ذلك القفطي حين نسب لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) كتابا في أصول النحو أسماه : الكافي في أصول النحو^(٤) ، وذكر الزبيدي أن ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) تفنن في تفسيره كتاب الجرمي وجمع فيه أصول العربية^(٥) .

(١) السابق نفسه ٣٦/١ .

(٢) السابق نفسه ٣٥/١ .

(٣) الخصائص ٢/١ .

(٤) إنباه الرواة ١٣٨/١ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦ .



ويُعدُّ ابن جنى أول من تناول الأصول النحوية بمفهومها الواسع ، ولم يجعلها في مؤلفا خاصا كما فعل من جاء بعده ، بل ضمنها كتابه الخصائص ، حيث قال في أوله : " لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء (١) " ويرجح د/حسن خميس الملخ أن ابن جنى واضع علم أصول النحو (٢) .

وتحدث ابن جنى في كتابه الخصائص عن : الاطراد والشذوذ ، والسماع والقياس ، وتعارضهما ، وعلل العربية ، وتخصيص العلل ، والفرق بين العلة الموجبة والمجوزة ، وتعارض العلل، وتعدي العلة ،وعلة العلة ، وحكم المعلول بعلتين ، وإدراج العلة واختصارها والزيادة في حقها ودور الاعتلال والاستحسان والاحتجاج بقول المخالف، وإجماع أهل العربية متى يكون حجة ، وعدم النظير ، وإسقاط الدليل، والحمل على أحسن الأقبحين ، والحمل على الظاهر ، وغلبة الفروع على الأصول ، وترافع الأحكام.... الخ وهى كلها داخلة في أصول النحو كما تحددت من بعد (٣) .

وقد حدد ابن جنى أدلة النحو لأول مرة ب : السماع والإجماع والقياس (٤) .
ثم يأتي بعد ابن جنى ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في رسالتيه "الإعراب في جدل الإعراب" و"لمع الدلة " وهاتان الرسالتان خاصتان بعلم أصول النحو ، غير ما ذكره متفرقا في كتابيه " أسرار العربية " و " الإنصاف في

(١) الخصائص ٢/١ .

(٢) هو الدكتور حسن الملخ في كتابه نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص ٥٩ .

(٣) أصول النحو العربي د/ محمود أحمد نحلة ص ٢٢ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٤ .



مسائل الخلاف"، وعرف ابن الأنباري أصول النحو- لأول مرة - بمعناه الاصطلاحي فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جمل وتفصيله"^(١).

وحدد أدلته في ثلاثة قال: "أقسام أدلته ثلاثة نقل، وقياس، واستصحاب حال"^(٢).

وينسب ابن الأنباري ابتكار علم أصول النحو، إلى نفسه فيقول في مقدمة رسالته: "وبعد فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرى عن الإسهاب، مجرد عن الإطناب، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب"^(٣).

ويؤكد ذلك ما نسبته الأنباري إلى نفسه فيقول: "ولم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جنى، لكن أحدا لم يحاول وضع تصميم لإحداث من أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري"^(٤).

وقال في موضع آخر بعد أن عرض سبق ابن الأنباري غيره من العلماء في فن جدل الإعراب والخلاف وأصول النحو العربي: "هذه أولية تاريخية

(١) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٨٠ .

(٢) السابق نفسه ص ٨١ .

(٣) السابق نفسه ص ٣٥ .

(٤) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ١٩ .



في فنون ثلاثة في العربية ، لا يناع ابن الأنباري فيها منازع بل لم ينسج بعده على منواله أحد تعلمه منذ أربعمئة سنة (١).

ثم يأتي بعد ابن الأنباري جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه " الاقتراح في علم أصول النحو " فضلا عما ذكره من مباحث منثورة في كتابيه "الأشباه والنظائر في النحو " والمزهر في علوم اللغة وأنواعها " ، وقد ادعى السيوطي أيضا في مقدمة كتابه أنه لم يسبق إليه : " فهذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أنقدم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين ، وتشتت في أثناء كتب المصنفين ، فجمعه وترتيبه صنع مخترع (٢) "

ثم تتابعت بعد هؤلاء العلماء الأفاضل المؤلفات المعنية بعلم أصول النحو
مثل:

- كتاب داعي الفلاح لمخبات الاقتراح في النحو لمحمد بن علاء الصديقي ت ١٠٥٧هـ
- كتاب ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى بن محمد الشاوي ت ١٠٩٦هـ
- كتاب فيض الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي ت ١١٧٠هـ

(١) السابق نفسه ص ٢١ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥ .



- كتاب في أصول النحو للدكتور سعيد الأفغاني
- كتاب في أدلة النحو للدكتورة عفاف حسانين
- ثلاثة كتب بعنوان أصول النحو العربي لكل من د/ أحمد نحلة ، د/ محمد خير الحلواني ، د/ محمد خان.
- كتاب أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث للدكتور محمد عيد.

خلاصة التمهيد أن أصول النحو ظهرت قديما ، إلا أنها كانت جلية عند ابن جني في كتابه الخصائص ، وابن الأنباري في رسالته الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، والسيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو، وأن أصول النحو عند هؤلاء أربعة هي : السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وقد استدل الفاكهي بها كلها وإليك موقف الفاكهي منها:



الفصل الأول

السمع وتحتة خمسة مباحث

المبحث الأول : القرآن الكريم

المبحث الثاني: القراءات القرآنية

المبحث الثالث : الحديث النبوي الشريف

المبحث الرابع: كلام العرب



تمهيد

تعريف السماع

السماع لغة: السمع حسن الأذن . والسماعُ : ما سمعتُ به فشاع وتكلم به (١) .

واصطلاحًا : السماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح ابن الأنباري ، فالمصطلحان مترادفان ، ولعل ابن الأنباري آثر "النقل" ليُلَمَّحُ إلى أن مصادر النحو نوعان : مصادر منقولة ومعقولة ، أما المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر ، إذ الأمر فيه منوط بالنقل دون تدخل العقل فيه (٢) .

ولعله آثر أيضًا مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر .

والسماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنة (٣) .

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه :الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٤) .

(١) لسان العرب المجلد الثالث ٢٠٩٦ .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمود نحلة/٣١ .

(٣) المصدر السابق /٣١ .

(٤) لمع الأدلة /٨١ .



وقد عرفه السيوطي بأنه: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله - تعالى - ، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثرًا عن مسلم أو كافر^(١) .

من خلال ما سبق من تعريف ابن الأنباري والسيوطي يتضح أنهما قد اختلفا في تسمية المصطلح، ولكنهما اتفقا على أن النقل - كما سماه ابن الأنباري - ، والسماع - كما سماه السيوطي - يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو ، وهي القرآن الكريم ، وما تواتر من السنة، وكلام العرب شعرًا كان أم نثرًا^(٢) .

إلا أن ابن الأنباري قيده بالكثرة كمقياس للأخذ به دليلًا من أدلة النحو .

وقد فرق د/ علي أبو المكارم بين السماع والرواية فقال: سنطلق اصطلاح (السماع) على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه ، وأما ما يرويه عن عالم آخر ، أو عن جيل سابق من العلماء، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية، أو عن كتاب من كتب النحو ، فلا نعهده سماعًا وإنما نعهده رواية^(٣) . ويرى أن الفيصل في هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها . فإذا كانت هناك فواصل - ولو بعلماء -

(١) الاقتراح في علم أصول النحو / ٧٤ .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمود نحلة / ٣٣ .

(٣) أصول التفكير النحوي / ٣٣ .



كانت رواية، وأما إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عدناها من قبيل السماع (١) .

موقف الفاكهي من الأصول السماعية

لم يترك الفاكهي شيئاً من الأصول السماعية إلا استدل به، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدل بالحديث النبوي الشريف، وبالآثار المروية عن الصحابة - وإن كانت قليلة قياساً على الأصول الأخرى - ، وبكلام العرب شعراً أو نثرًا أو حتى لغات العرب، وتحدث عن الضرورة الشعرية. وسأفرد الحديث على كل مصدر من مصادر السماع عنده .

ومما يدل على اهتمام الفاكهي بالسماع ورفضه القياس إذا لم يكن مدعوماً بسماع، عند حديثه عن إعمال (لیت) إذا اتصل بها (ما) وإهمال غيرها عند اتصالها بها قال : " ومن النحاة من جوز إعمال البقية قياساً على (لیت) فإن الإعمال لم يسمع إلا فيها (٢) " ودونك الحديث عن كل مصدر من مصادر السماع عنده:

(١) المصدر السابق / ٣٣ .

(٢) الفواكه الجنية / ٢٦٣ .



المبحث الأول : القرآن الكريم

اعتمد الفاكهي على الاحتجاج بالقرآن الكريم اعتمادًا كبيرًا، كيف لا ؟ وهو عماد الأدلة النقلية جميعها^(١)؛ إذ إنه لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلًا، وأبعد منه عن تحريف، مع أنه نزل بلسان عربي مبين^(٢) .

فلم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنًا فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على كلامه بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص مثل ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في علوم العربية جميعها^(٣) .

وقد أكثر الفاكهي من الاستشهاد بالقرآن الكريم، حتى قربت شواهد من الخمسمائة شاهدٍ، حتى لا تكاد تخلو صفحة واحدة من صفحات الكتاب إلا ويضمونها بشاهد قرآني، بل أزيد على ذلك فأقول: أحيانًا تجد الصفحة الواحدة تتضمن اثني عشر شاهدًا ، وهذا يعكس مدى اهتمام الفاكهي بالشاهد القرآني .

ومما يعكس - أيضًا - هذا الاهتمام أنه جعل مدار الفصاحة ورود الكلام به ، انظره مثلاً وهو يقول عند حديثه عن عدم اتصال الفعل بعلامة التنثية والجمع: " وإنما كان الأفصح ترك علامة تنثية الفاعل وجمعه عكس علامة

(١) في أدلة النحو / ٣٠ .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمود نطة / ٣٣ .

(٣) في أصول النحو العربي / ٢٨ بتصرف يسير .



تأنيثه لورود القرآن به، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّلَاكِنِ﴾^(١)، ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾^(٢)، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾^(٣)، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٤) فالفعل في هذه الأمثلة مجرد عن علامة التنثية والجمع^(٥) "

ولم يكن الفاكهي ملتزمًا بمنهج معين في استشهاده فقد تنوعت طرق الاستشهاد عنده، ودونك عرض هذه الطرق :

١_ الاكتفاء بالشاهد القرآني دون غيره لإثبات قاعدة ، أو لتعزيز أصل دون دعمه بشواهد أخرى ، وهذه سمة بارزة في منهجه والأدلة عليها كثيرة ،ويمكن أن نذكر منها طرفًا ،وهي أربعة أقسام :

أ - إيراد شاهدًا قرآنيًا واحدًا ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن علامات الإعراب الفرعية وتحديدًا في باب المثني قال : "وأما الألف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في المثني ، وهو ما دل على اثنين وأغنى عن متعاطفين من لفظه مذكرًا كان أو مؤنثًا معرفة كان أو نكرة وفي ما حمل عليه مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط فالأول نحو : ﴿قَالَ

(١) المائدة / ٢٣ .

(٢) التوبة / ٩٠ .

(٣) الفرقان / ٨ .

(٤) يوسف / ٣٠ .

(٥) الفواكه الجنية / ٢٠١ .



رَجُلَانِ^(١) ﴿ف (رجلان) فاعل (قال) ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى ،
والثاني : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا^(٢)﴾^(٣) .

ب - إيراده أكثر من شاهد قرآني لإثبات قاعدة أو تعزيز أصل نحوي ،
ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الفعل الماضي وأن منه (ليس) و (عسى)
قال : " وكذا منه (ليس) و(عسى) على الأصح لقبولهما التاء أيضًا نحو :
عست هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، ولا تصالهما بضمائر الرفع نحو ﴿لَيْسُوا
سَوَاءً^(٤)﴾ ، ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ^(٥)﴾ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ^(٦)﴾^(٧) ،

ج - إيراده الشاهد القرآني منفردًا لإثبات القاعدة ، دون دعمه بشواهد
أخرى، ثم يبين محترزات هذه القاعدة ، ومثال ذلك عند حديثه عن حذف
نون مضارع (كان) المجزوم قال : " وتختص أيضًا بجواز حذف نون
مضارعها المجزوم بالسكون وصلًا إن لم يلبها ساكن ولا ضمير نصب

(١) المائدة / ٢٣ .

(٢) التوبة / ٣٦ .

(٣) الفواكه الجنية / ٩٩ ، ١٠٠ ، وينظر على سبيل التمثيل لا الحصر ص ٧٢ ، ٧٥ ، ٩٦ ،
٢٣٠ ، ٤١٨ .

(٤) آل عمران / ١١٣ .

(٥) الأنعام / ٦٦ .

(٦) محمد / ٢٢ .

(٧) الفواكه الجنية / ٧٧ وينظر على سبيل التمثيل لا الحصر ص ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٦٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٥٠ ، ٣٦٥ ،
٣٩٦ .



متصل بها نحو ﴿ وَكَمْ أَكْبَرِيًّا ^(١) ﴾ أصله ولم أكون ، فحذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف... فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة ، ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ، ولا من نحو ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٢) ﴾ لاتصالها بساكن فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف ،ومن أجازة نظر إلى عروض الحركة ^(٣) ."

د - إيراده للشاهد القرآني منفردًا لإثبات القاعدة ، ثم يبين الأوجه المحتملة فيه ثم يبين معنى الآية على كل وجه محتمل ،ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن مواطن جواز كسر وفتح همزة (إن) قال : " ويجوز الأمران أي كسر همزة (إن) وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما إذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ إلى قوله ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٤) ﴾ فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنى فهو غفور رحيم، والفتح على جعل (إن) مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ ، والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة ^(٥) ."

(١) مريم / ٢٠ .

(٢) البينة / ١ .

(٣) الفواكه الجنية / ٢٤١، ٢٤٢ .

(٤) الأنعام / ٥٤ .

(٥) الفواكه الجنية / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وينظر ص ٤٢٢ . وهي قرأ عاصم وابن عامر : أنه بفتح الهمزتين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والأخوان بكسر الهمزة فيهما. البحر المحيط/٤/١٤٤، وينظر: الر المصون/٤/٦٥٠، اللباب في علوم الكتاب/٨/١٧٦ .



٢ - كان الفاكهي أحياناً يورد مع الشاهد القرآني شواهد أخرى سماعية ، ويمكن أن نذكر طرفاً منها:

أ - جمعه بين الشاهد القرآني والحديث النبوي الشريف ، مع تصديره الشاهد القرآني ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الأمثلة الخمسة قال: "وأما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال المضارعة التي رفعها بثبوت النون إذا دخل عليها ناصب ، ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما سيأتي نحو ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ نَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^(١) ... وفي الحديث "تريدان أن ترجعي إلى رفاة"^(٢) .

ب - جمعه بين الشاهد القرآني والشاهد الشعري ، مع تصديره الشاهد القرآني ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن النعت قال : " وشرط المنعوت بها"^(٣) أن يكون نكرة أو ما في معناها ؛ لأنها في حكم النكرة ، لتأولها بالمفرد النكرة ، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤) ، فجملة " ترجعون " في محل نصب نعت لـ "يومًا" ، وهو نكرة ، وقوله :

(١) الأعراف/ ٢٠ .

(٢) الفواكه الجنية / ١٠٦ وينظر ص ٢٥٢ ، ٢٥٩ ، ٣٤٥ ، ٣٨٥ ، ٤٠٧ . والحديث في صحيح مسلم ١٠٥٦/٢ ، والجمع بين الصحيحين ٢٤/٤ ، سنن النسائي ٩٣/٦ .

(٣) بها ، أي: بالجملة .

(٤) البقرة / ٢٨١ .



وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي (١)

فجملته " يسبني " في محل جر نعت لـ " لئيم "، وهو وإن كان معرفة لفظاً، لكنه معنى فجاز أن ينعت نظراً إلى معناه (٢) "

ج - جمعه بين الشاهد القرآني والشعري والحديث مع تصديره الشاهد القرآني والشعري على الحديث ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الضمائر المتصلة والمنفصلة وجواز الاتصال والانفصال مع النواسخ قال: "أو يكون الضمير منصوباً بـ (كان) أو إحدى أخواتها تقدمه ضمير أو لا ، وذلك نحو :الصديق كنته وكأنه زيد ، فيجوز في الهاء من الأمثلة المذكورة الفصل أيضاً مع إمكان اتصالها نحو :سلي إياه وطننتك إياه وكنت إياه وكان إياه زيد ، وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ومرجوح إذا كان غيره وعند جماعة الوصل أرجح مطلقاً وكلاهما وارد ، ومن ورود الوصل قوله تعالى ﴿ فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ ﴾ (٣) ونحو :

(١) صر بيت من البحر الكامل ، لرجل من بني سلول ، وعجزه : فَمَصَيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي .

وهو من شواهد الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ ، توضيح المقاصد ٩٤٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٤٨/٢ ، شرح الأشموني ٣٩٤/٢ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٧٣ وينظر ص ٢٣٧ .

(٣) سورة البقرة جزء من الآية ١٣٧ .



بُلِّغَتْ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكَهُ (١)

وفي الحديث "إن يكنه فلن تسلط عليه" (٢)

د - جمعه بين الشاهد القرآني والنبوي والنثري ، مع تصديره الشاهد القرآني ، ومثال ذلك عند حديثه عن باب التعجب وصيغه السماعية قال: "التعجب هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج به المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره . وله صيغ كثيرة تدل عليه ، نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أُمُوتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (٣) ، "سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ" (٤) ، والله ره فارساً (٥) "

• وقد يتأخر الشاهد القرآني عند استدلاله وهذا لا يعني أنه قد غاب

عن ذهن الفاكهي ، ومثال ذلك عند حديثه عن التمييز قال : "والمبين لإبهام النسبة نوعان : محول وغير محول ، فالمحول ثلاث حالات ؛ لأنه إما محول عن الفاعل نحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ أي : امتلأ بكر شحمًا ، وطاب

(١) صدر بيت من البحر البسيط ، لم أقف له على قائل ، وعجزه : إِذْ لَمْ تَرَلْ لِكُنْتَسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا .

وهو من شواهد : أوضح المسالك / ٧٢/١ ، التوضيح بمضمون التصريح / ١٠٨/١ ، شرح الأشموني / ١١٩/١ .

(٢) الفواكه الجنية / ١٦٧ ، ١٦٨ . والحديث في جامع الأصول / ٣٦٤/١٠ ، الفتح الكبير للسيوطي / ٢٥٢/١ ح رقم (٢٧٣٧)

(٣) سورة البقرة جزء من الآية ٢٨ .

(٤) الحديث في صحيح مسلم / ٢٨٢/١ ، سنن النسائي / ١٤٥/١ .

(٥) الفواكه الجنية / ٤٢٦ .



محمد نفساً ؛ وقوله تعالى ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ^(١) ﴾ ف (عرقا) تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى (زيد)، و(شحما) تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى (محمد)، و(شيبا) تمييز لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس ^(٢) " .

٣ _ كان أحيانا يأتي بالشاهد القرآني لتأصيل القاعدة ، ثم يقدر المحذوف من هذا الشاهد ، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى اهتمامه بالشاهد القرآني ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن حذف المبتدأ والخبر جوازاً قال : " وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر حذفاً جوازاً على خلاف الأصل إذ الأصل فيهما الثبوت ، لكن جواز حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدأ، نحو: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ^(٣) ﴾ أي: فعله وإساءته ، ومن حذف الخبر نحو ﴿ **أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظَلَمًا** ^(٤) ﴾ أي: كذلك ، وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو ﴿ **سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ** ^(٥) ﴾ ف (سلام) مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال : سلامي ، أي: سلام من قبلي ، وخبره محذوف والتقدير : أي سلام عليكم ، و(قوم) خبر مبتدأ محذوف ، أي: أنتم قوم منكرون ^(٦) . "

(١) سورة مريم جزء من الآية ٤ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) سورة فصلت جزء من الآية / ٤٦ .

(٤) سورة الرعد جزء من الآية / ٣٥ .

(٥) الذاريات جزء من الآية ٢٥ .

(٦) الفواكه الجنية / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وينظر على سبيل التمثيل لا الحصر ص ٢٣٩ ، ٣٥٦ ،

٣٥٦ ، ٣٨٥ ، ٤٠١ .



٤. كان أحياناً يتعرض لأصل الفعل في الشاهد القرآني ويبين ما حدث

فيه من إعلال ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن علامات الإعراب الفرعية قال : " والثاني نحو : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ ^(١) ﴾ ف (أولات) خبر (كن) وهو منصوب بالكسرة ، واسمها النون المدغمة بها نون (كن) ، وأصل (كن) : يكون - بضم الواو - وبعد النقل إلى باب فعل - بضم العين - لإسناده إلى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو ونقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ^(٢) "

٥. كان في كثير من الأحيان يعرب الشاهد القرآني الذي استشهد به

الخطاب الرعيني ، وهذا إن دل فإنما يدل على اهتمامه بالشاهد القرآني ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن بناء الفعل المضارع قال : " فإن اتصلت به نون الإناث بني معها على الأصح على السكون وذلك نحو ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ^(٣) ﴾ ف (الوالدات) مبتدأ ، و (يرضعن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ ، وبني معها لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء ^(٤) . "

(١) سورة الطلاق جزء من الآية / ٦ .

(٢) الفواكه الجنية / ١٠٥ ، وينظر ص ٢٤١ .

(٣) سورة البقرة جزء من الآية / ٢٣٣ .

(٤) الفواكه الجنية / ٩٣ وينظر على سبيل التمثيل لا الحصر ص ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .



٦ كان أحياناً يُذهب الإشكال عن الشاهد القرآني الذي جاء به
الخطاب الرعيني، ومثال ذلك عند حديثه عن الحال قال: "أو مرتبطة بالواو
فقط نحو ﴿ لَنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾^(١) ﴿ فجملة (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) حال من
(الذُّبُّ) مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل لـ (نَحْنُ) في الربط لعدم عوده إلى
صاحب الحال، وقد استشكل بعضهم وقوع هذه الجملة حالا مع أنها ليست
مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل، وقد قالوا الحال ما يبين
هيئة الفاعل أو المفعول^(٢) "

وبعد فمما سبق يتضح لنا أن الفاكهي استعان بالشاهد القرآني، بل
أعطاه الأولوية في توضيح أحكامه وقواعده التي طرحها في كتابه ، فقد
كان الشاهد القرآني مقدماً في كثير من الأحيان على الشواهد الأخرى من
حديث أو شعر أو نثر.

(١) سورة يوسف جزء من الآية / ١٤ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣١٩ - ٣٢٠ .



المبحث الثاني : القراءات القرآنية

تعرف القراءات القرآنية بأنها : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كلفتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما . (١)

من خلال هذا التعريف يلاحظ أن القراءات تختص بالألفاظ المختلف فيها بين القراء ، لكن المتفق عليه بينهم داخل أيضا عند علماء القراءات ، فهذا البناء الدمياطي قد وسَّع من دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليها أيضا فقد عرفها بأنها : علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله ، واختلافهم في الحذف والإثبات ، والحركة والتسكين ، والفصل والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال ، وغيره من حيث السماع (٢) .

لأجل هذا الاختلاف الذي وقع بين العلماء فقد وضعوا ضوابط يسيرون عليها فقالوا: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف (٣) "

(١) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .

(٢) اتحاف فضلاء البشر ٦٧/١ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٩/١ ، وينظر : أصول النحو العربي / ٤ .



لذلك فإن القراءة تعد صحيحة إذا توافرت فيها الشروط الثلاثة السابقة الذكر ، وهي :

الأول : موافقة العربية ولو بوجه .

الثاني: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

الثالث : صحة السند .

ولا يجوز ردها في أي حال من الأحوال ، ولكن في حال حدوث أي خلل في أي من الشروط الثلاثة فإن القراءة تكون إما شاذة ، أو ضعيفة ، أو باطلة .

وقد تشدد القراء في صحة السند ، إذ هو عندهم مناط القبول ، وتسامحوا في الشرطين الأخيرين ، ومن أجل ذلك قرروا أن المعول في صحة القراءة على النقل والرواية ^(١) يقول ابن الجزري : "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردوا قياس عربية ولا نشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم فيها القبول والمصير إليها ^(٢) "

وعلى أية حال فقد استشهد النحاة بصريهم وكوفهم بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، ووقف بعضهم موقف المتساهل منها ، فأجاز القياس عليها ، وهم الكوفيون وابن مالك ، وموقفهم مشهور منها ، ووقف الآخرون موقفاً وسطاً فأجاز

(١) الفكر النحوي عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح / ٣٥ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١/١٠ ، وينظر : أصول التفكير النحوي / ١٢٢ - ١٢٣ .



الاستشهاد بها لا القياس عليها ، من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في مبالغتهم في القياس على الشاذ^(١) .

وإذا أمعنا النظر في موقف النحاة من القراءات لوجدنا أن لهم موقفين : موقف نظري ، وآخر فعلي .

أما **الموقف النظري** : فهو موقف الإجلال للقراءات القرآنية باعتبارها متعلقة بكتاب الله تعالى ، وباعتبارها مصدرًا من مصادر السماع المهمة ، فالنحاة قد احتجوا بكلام من لم تقصد سلائقهم من تابعي التابعين ؛ فلأن يحتجوا بالقراءات وهي لأعيان الصحابة والتابعين أولى .

وهذا الموقف يمثل بعض أقوال أئمة النحاة ، فهذا إمام النحاة سيبويه يعد القراءة سنة متبعة لا يسع لأحد مخالفتها وقد اتضح ذلك من قوله: "...إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة"^(٢)

وقد اقتفى المبرد أثر سيبويه، ويتضح هذا من موقفه إزاء قوله تعالى ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا﴾^(٣) حيث قال : " فإذا التقت واو في أول الكلمة إلى جانبها واو، والأولى مضمومة فإن شئت همزة الأولى لضمها ،ولا يكون ذلك لازما^(٤) " .

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ١٣٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٨ .

(٣) سورة الأعراف جزء من الآية / ٢٠ .

(٤) المقترض ١ / ٢٣٣ ، وينظر : التفكير النحوي عند المبرد / ١٧ .



وهذا الزجاج يؤكد ما ذهب إليه أئمة البصرة سيبويه والمبرد فيقول: "...
أما الرفع والنصب فالقراءة بهما كثيرة ، والجر وجه جيد إلا أن أهل الأمصار
لم يقرأوا بها وإن كان وجهها ؛ لأن القراءة سنة متبعة (١) "

وهذا السيوطي يرى أن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في
العربية سواء كان متواتراً أو أحاداً أو شاذاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج
بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً ، بل ولو خالفته
يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه (٢) "

هذه بعض الأقوال التي توضح الموقف النظري للنحاة من القراءات
، وهذا الموقف مبني على النزعة الدينية لهؤلاء العلماء ، فقد وضعوا
القراءات حيث يجب أن تكون ، لكن هذا الموقف سرعان ما يتغير عند
التطبيق إذا ما تعارضت القراءة مع قواعدهم النحوية ، بل قد يمتد الأمر
إلى أكثر من ذلك فيصفون القراءة باللحن والضعف والجهل .

وأما الموقف الفعلي : فقد وصفت بعض القراءات باللحن والضعف ، كما
وصف بعض القراء بذلك ، وتعرض كثير من القراءات للتهجم من بعض
النحاة فهذا سيبويه إمام النحاة يلمح إلى أن القراءة الشاذة ضعيفة ، وذلك
من خلال توجيه القراءة على لغة من لغات العرب ووصف هذه اللغة
بالرديئة، فقال: "ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/١ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو / ٧٥ - ٧٦ .



المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيرا منه أبوه. وهي لغة رديئة (١) ،
والضعيفة (٢) .

ولم يكن حال أنمة الكوفة بأفضل من أنمة البصرة فهذا الكسائي يعيب
قراءة ﴿ فَلَئِنْ قُرْءُوا ﴾ (٣) ؛ " لأنه وجده قليلا فجعله عيباً (٤) "

وجاء بعده تلميذه الفراء - ولم يكن أحسن حالا من شيخه - فقد خطأ الفراء
القراء في أكثر من موضع منها : عند حديثه عن قول الله - تعال - : ﴿ إِلَّا أَنْ
يَخَافَ الْأَيْتِيمَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾ (٥) فقد قرأها حمزة الزيات "يُخَافَا" بالبناء للمجهول
، ولم تعجب الفراء هذه القراءة فقال : "وفي قراءة عبدالله ﴿ إِلَّا أَنْ تَخَافَا ﴾
فقرأها حمزة على هذا المعنى (٦) " إِلَّا أَنْ يُخَافَا " ولا يعجبني ذلك (٧) .

(١) الكتاب ٣٤/٢ .

(٢) المصدر السابق ٣٣٨/٤ ، وينظر ٤٢٣/١ .

(٣) سورة يونس جزء من الآية ٥٨/ . قرأ يعقوب في قراءة رويس "فلتقرحوا" بالتاء فيهما ،
كل أمر للغائب والحاضر لا بد من لام تجزم الفعل كقولك : ليقم زيد . حجة القراءات لأبي
زرعة ص ٣٣٣

(٤) معاني القرآن للكسائي / ١٥٩ .

(٥) سورة البقرة جزء من الآية / ٢٢٩ .

(٦) قرأ حمزة ويعقوب ويزيد بن القعقاع : إِلَّا أَنْ يَخَافَا بضم الياء مبنيًا للمفعول ، والفاعل
المحذوف الولاة ، وألا يقيما في موضع رفع بدل من الضمير أي إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَدَمَ
إقامتهما حدود الله، وهو بدل اشتمال . البحر المحيط ٢ / ٢٠٧ .

(٧) معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٥ .



وهذا المبرد أيضاً قد خطأ القراء إذا اصطدمت قراءتهم بالقواعد فقد خطأ من قرأ بإضافة المائة إلى الجمع قال: وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ^(١)﴾ وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة^(٢) .

وقد ضعف قراءة ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ^(٣)﴾ قال: ومن قرأ ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ فإنما أراد خبر ابتداء كأنهم قالوا: هو عزيز بن الله ونحو هذا مما يضم . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر فيصير كقولك: زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جدا^(٤) .

وقد رفض المفسرون هذا الموقف من النحاة ، واتهموهم بالتناقض ، إذ يجوزون إثبات اللغة بشعر مجهول ، ثم يمنعون إثباتها بالقرآن ، ولا يحتجون بقراءاته المروية فكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب

(١) سورة الكهف جزء من الآية / ٢٥ . قرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن : مائة بغير تنوين ، مضافاً إلى سنين ، أوقع الجمع موقع المفرد . البحر المحيط ١١٢/٦

(٢) المقتضب ١٦٩/٢ وينظر : أصول النحو العربي د/نحلة / ٣٩ .

(٣) التوبة / ٣٠ . قرأ عاصم والكسائي عزيزٌ منونا على أنه عربي ، وبأقي السبعة بغير تنوين ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، كعازر وعلى كلتا القراءتين فابن خبر . البحر المحيط ٣٢/٥

(٤) المقتضب ٣١٥/٢ وينظر : أصول النحو العربي د/نحلة / ٣٩ .



منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على دقتها دليلا على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن على صحتها كان أولى^(١).

أما عن موقف الفاكهي من القراءات فقد اعتمد عليها وجعلها أداة للتدليل على صحة ما يقول كما سبق النحويون في الاعتماد عليها ، والاستدلال بها مقارنة بالقرآن الكريم ، فقد زادت القراءات عنده على ما يزيد على الثلاثين قراءة ، نص على اسم القارئ فيما يثبت عنده نسبة القراءة إليه .

وممن نص عليهم: ورش^(٢)، وقنبل^(٣)، ونافع^(٤) ، وعامر والكسائي^(٥) ، وأبو جعفر^(٦) ، وسعيد بن جبير^(٧) ، وابن كثير^(٨) ، وحمزة^(٩) .
وإذا لم ينص على اسمه نص على نوع القراءة مثل : القراءة السبعية^(١٠).

(١) أصول التفكير النحوي / ١٢٤ .

(٢) الفواكه الجنية / ٨٣ .

(٣) المصدر السابق / ١١٤ .

(٤) المصدر السابق / ١٥٢ ، ٤٣٨ .

(٥) الفواكه الجنية ٢١١ ، ٤٣٨ .

(٦) المصدر السابق / ٢١٥ .

(٧) المصدر السابق / ٢٤٦ .

(٨) المصدر السابق / ٤٣٦ .

(٩) الفواكه الجنية ص ٤٣٨ .

(١٠) المصدر السابق / ٢٩٩ .



فإن لم ينسبها إلى قارئ معين، أو نوع معين وصح عنده أنها بلغة قبيلة من قبائل العرب أشار إلى ذلك عند تعرضه للقراءة من ذلك نسبته قراءة إلى الحجاز (١) ، وتميم (٢) .

أما غير هذه المواضع فلم ينسب القراءة ، وذلك - من وجهة نظري - لاهتمامه بالقراءة أكثر من القارئ وأورد ألفاظاً مبهمه تدل عليها مثل: " فيمن قرأ بالتخفيف (٣) " ، " وقرئ (٤) " ، " قراءة بعضهم (٥) " ، " قراءة من نصب (٦) " ، " في قراءة الجر (٧) " . ودونك بيان موقف الفاكهي من القراءات :

١- كان الفاكهي مهتماً بالحدود والتعريفات وإخراج المحترزات منها ، وقد يذكر هذه القراءة لتساعده على إخراج المحترزات ، ومثال ذلك عند شرحه تعريف الإعراب قال : " لاختلاف العوامل الداخلة عليها أي : على

(١) المصدر السابق / ٣٣٠ .

(٢) الفواكه الجنية ص ٣٣٠ .

(٣) المصدر السابق / ١٢٧ .

(٤) المصدر السابق / ٢٦٥ ، ٣٦١ ، ٤١٠ .

(٥) الفواكه الجنية ص ٣١٨ .

(٦) المصدر السابق / ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٧) المصدر السابق / ٤٠ .



الكلم لفظًا أو تقديرًا بخلاف التغيير الحاصل في الآخر بغير عامل كتغيير
دال ﴿ قَدْ فُلِحَ ﴾^(١) بحركة النقل في قراءة ورش^(٢) " "

٢- كان يوجه القراءة تبعًا للغات العرب ، وذلك إن دل فإنما يدل على
اهتمامه بالقراءات التي استشهد بها ، مثال ذلك عند حديثه عن الاستثناء
المنقطع قال : "وإن كان الاستثناء منقطعًا فالحجازيون يوجبون النصب على
الاستثناء نحو : ما فيها أحد إلا حمارًا ، وعليه قراءة السبعة ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ
إِلَّا اتَّبَاعِ الظَّنِّ ﴾^(٣) بنصب (اتباع) ، وتميم يرجحونه ، أي النصب حيث أمكن
أمكن تسلط العامل على المستثنى ، ويجيزون الاتباع للمستثنى منه في
إعرابه نحو : ما قام القوم إلا حمارًا - بالنصب - ، وإلا حمارٌ - بالرفع - ...
ويقرأون ﴿ إِلَّا اتَّبَاعِ الظَّنِّ ﴾ بالرفع على أنه بدل من (العلم) باعتبار المحل
بدل بعض تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس^(٤) " "

٣- كان يحمل القراءة المخالفة لسواد المصحف على اللغات، مثال
ذلك عند حديثه عن الأدوات الجازمة للفعل المضارع قال: "ثالثها: "الم" وهي
(لم) والهمزة لا مدخل لها في العمل . وإن دخلت لمعنى ، ولشدة امتزاجها

(١) سورة المؤمنون جزء من الآية ١ / العامة { قَدْ أَفْلَحَ } مفتوح الهمزة والحاء فعلا ماضيا
مبنيا للفاعل . وورش على قاعدته من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها.... من
ألقى حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها فعلته : أن الهمزة بعد حذف حركتها صُبِرَتْ ألفا
ثم حذفت لسكونها وسكون الدال قبلها في الأصل ولا يعتد بحركة الدال لأنها عارضة
الدر المصون ٣١٣/٨ وينظر : اتحاف فضلاء البشر ٢/٢٨٣ .

(٢) الفواكه الجنية / ٨٣ .

(٣) سورة النساء جزء من الآية / ١٥٧ . ينظر : الدر المصون ٤/٤٧٤

(٤) الفواكه الجنية / ٣٣٠ ، ٣٣١ .



بها صارت كالجزء منها نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١) ، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٢) وقرئ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٣) بنصب (نشرح) واستدل به بعضهم على أن (لم) تنصب في لغة^(٤) "

• فإن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها ولا يخطئها أو يعيبها أو ينكرها ، وإنما كان يتلمس لها وجها من العربية ، من ذلك عند حديثه عن علامات الإعراب الفرعية ، وأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة قال: "... وأما نحو ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّى﴾^(٥) بإثبات

(١) سورة الشرح جزء من الآية / ١ .

(٢) سورة إبراهيم جزء من الآية / ١٩ .

(٣) قراءة الجمهور نشرح بجزم الحاء لدخول الجازم . وقرأ أبو جعفر بفتحهما . وخرجها ابن عطية على أنه "تشرحن" فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفا ... وقيل هي لغة لبعض العرب . البحر المحيط / ٨٨٣ ، وينظر: الدر المصون / ١١ / ٤٤ ، اللباب في علوم الكتاب / ٢٠ / ٣٩٦ . ٣٩٧

(٤) الفواكه الجنية / ٣٦١ - ٣٦٢ ، وينظر ص ١١٤ . وهي لغة لبعض العرب حكاهما اللحياني في نوادره وهي الجزم بـ "لن" والنصب بـ "لم" عكس المعروف عن الناس . البحر المحيط / ٨٨٣ ، وينظر: الدر المصون / ١١ / ٤٤ ، اللباب في علوم الكتاب / ٢٠ / ٣٩٦ . ٣٩٧

(٥) سورة يوسف جزء من الآية / ٩٠ .



الياء في قراءة قنبل^(١) ، فالياء فيه تولدت من إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم. أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب^(٢) حيث تراعي الحركة المقدره فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة^(٣) "

٤_ كان الفاكهي يرجح بين القراءتين، بناء على القاعدة المشهورة: "ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل" ،مثال ذلك عند حديثه عن (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع المسبوقة بفعل من أفعال الظن قال: "وإن سبقت بـ (ظن) فوجهان أي فجاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة نحو ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(٤) قرئ في السبعة بالنصب إجراء للظن على أصله؛ لأنه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم (أن) الناصبة الدالة على الرجاء والطمع، والرفع على تأويله بالعلم فيلائم (أن) المخففة الدالة على

(١) قرأ قنبل: من يتقي ، فقيل: هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة ، وهذه الياء إشباع ،وقيل: جزمه بحذف الحركة على التوهم ،كأنه توهم أن (من) شرطية، و(يتقي) مجزوم، وقيل: و(يصير) مرفوع عطفًا على مرفوع، وسكنت الراء للجزم بل لتوالي الحركات ، وإن كان ذلك من كلمتين...أو مسكنا للوقف ،وأجرى الوصل مجرى الوقف،والأحسن من هذه الأقوال أن يكون يتقي مجزوما على لغة وإن كانت قليلة .البحر المحيط ٣٣٨/٥، وينظر: الدر المصون ٥٥١/٦- ٥٥٤، اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٢٠٢ - ٢٠٣

(٢) لغة لبعض العرب .بلا نسبة في: البحر المحيط ٣٣٨/٥، الدر المصون ٥٥١/٦، اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٢٠٢ .

(٣) الفواكه الجنية / ١١٣، ١١٤ .

(٤) سورة المائدة جزء من الآية / ٧١ .



التحقيق ، والنصب أرجح ؛ لأن التأويل خلاف الأصل^(١) ، ولهذا أجمعوا عليه في ﴿ الْم أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾^(٢) ،^(٣) .

٥_ كان يرد على غيره من النحاة بالقراءة ، من ذلك عندما اشترط النحاة لجزم الفعل المضارع الواقع بعد النهي إقامة شرط منفي مقامه قال : " ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو : لا تكفر تدخل الجنة ، فلا يقال : لا تكفر تدخل النار ، وخالف الكسائي في هذا الشرط فيجوز الجزم في المثال بتقدير (إن) بغير نفي محتجاً بقوله عليه السلام " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"^(٤) ، فإنه لا يصح تقدير (لا) فيه مع أنه ورد مجزوماً ، وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل

(١) قرأ الحرمان وعاصم وابن عامر بنصب نون (تكون) بأن الناصبة للمضارع ، وهو على الأصل ، إذ حسب من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتين ، وقرأ النحويان وحمزة برفع النون ، وأن هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة المنفية في موضع الخبر ، نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم ... و(تكون) هنا تامة . البحر المحيط ٣/٥٤٢ ، وينظر : الدر المصون ٤/٣٦٥ ، اللباب في علوم الكتاب ٧/٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢) العنكبوت ١/ ٢٠ .

(٣) الفواكه الجنية ٣٥١/ ٣٥٢ .

(٤) الحديث في الجامع الصغير ٢/٣٩٠ ، الفتح الكبير ٣/٨١ ، ٣/٢٩١ .



من الفعل ، ولا حجة في قراءة بعضهم ﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْكِينًا ﴾^(١) ، لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني^(٢) "

٦_ كان أحيانا يوضح معنى القراءة التي استشهد بها على ذكر القاعدة ، مثال ذلك عند حديثه عن (إن) النافية العاملة عمل (ليس) قال: "ومنه قراءة سعيد بن جبير - رحمه الله . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾^(٣) بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباد)

(١) المدثر ٦/ . قرأ الجمهور (تستكثر) برفع الراء والجملة حالية أي: مستكثرًا . وقرأ الحسن وابن أبي عبله بجزم الراء ، ووجهه أنه بدل من (تمنن) أي: لا تستكثر ، كقوله: يضاعف له العذاب في قراءة من جزم (يلق) ... وأجاز الزمخشري فيه وجهين ، أحدهما: أن تشبه (ثرو) بـ (عضد) فتسكن تخفيفا، والثاني: أن يعتبر حال الوقف ، يعني فيجري الوصل مجرى الوقف، وهذان لا يجوز أن يحمل القرآن عليهما على وجود ما هو راجح عليهما وهو البذل . البحر المحيط ٨/٣٦٤ ، الدر المصون ١٠/٥٣٦- ، اللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٠٠ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٣) سورة الأعراف جزء من الآية / ١٩٤ . قرأ ابن جبير (إن) مخففة ، و(عباد أمثالكم) بنصب الدال واللام، واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن (إن) هي النافية عملت عمل (ما) الحجازية فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ، و(عباد أمثالكم) خبر منصوب . قالوا: والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ، ونفي مماثلتهم للبشر ، بل هم أقل وأحقر ، إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل ... وقراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادا أمثال عابديها . البحر المحيط ٤/٤٤٠ ، وينظر: الدر المصون ٥/٥٣٩ - ٥٤٠ ، اللباب في علوم الكتاب ٩/٤٢٥ .



بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الإنسانية ،والمثبت في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية ، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتوردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (١) "

٧_ كان الفاكهي إذا خالفت القراءة القاعدة عنده فلا مانع لديه بأن يصفها بالشذوذ ، وإنما كان ذلك في موضع واحد ، وهو عند حديثه عن رأي الكوفيين في إنابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل قال : " وأشار بقوله (غالبًا) إلى ما أجازة الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده ، واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٢) وأجيب بأن القراءة شاذة ... وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى الغفران المفهوم من قوله تعالى "يفغروا" أي ليجزي الغفران قوما ، فلا أقيم إلا المفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز (٣) "

(١) الفواكه الجنية / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) سورة الجاثية جزء من الآية / ١٤. قرأ شيبه وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنيًا للمفعول ، وقد روى ذلك عن عاصم ، وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو (بما) وينصب المفعول به الصريح وهو (قوما) ، ونظيره : رب بسوط زيدا ، ولا يجيز ذلك الجمهور ، وخرجت هذه القراءة على أن يكون بنى الفعل للمصدر ، أي : وليجزي الجزء قوما ، وهذا لا يجوز عند الجمهور ، لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره يجزي قوما . البحر المحيط ٤٥/٨ - ٤٦ ، وينظر : الدر المصون ٦٤٥/٩ ، اللباب في علوم الكتاب ٣٥٥/١٧ .

(٣) الفواكه الجنية / ٢١٥ - ٢١٦ .



٨_ كان أحياناً يذكر القاعدة أو الحكم النحوي ثم يستدل عليه بمثال ثم يحمل عليه القراءة ، ومثال ذلك عند حديثه عن اسم الفاعل المجرد من (أل) قال : " وإنما اشترط في المجرد من (أل) كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه ، كما أشبهه في اللفظ بجريانه عليه في الحركات والسكنات ، واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلا منهما يقربه منه ، ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني ، وإذا وجدا لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو : هذا ضارب زيد الآن أو غداً ، بخفض (زيد) بالإضافة ، وإن شئت نصبته ، وقد قرئ بالوجهين : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَعْمَارِهِ﴾^(١) ،^(٢) .

بعد ما سبق من عرض بقي لنا تفصيل لابد منه وهو : هل كان يستشهد بالقراءة وحدها أو ومعها غيرها من الشواهد؟ ثم هل كان يستشهد بها لإثبات حكم أو قضية ؟ أو استثناساً ؟ ثم هل كان يستشهد للمثال بقراءة واحدة أم أكثر ؟ إليك العرض والتفصيل :

أ - استشهاده بالقراءة وحدها ، من ذلك عند حديثه عن المنادى المضاف لـ (أم) وحذف الياء منها قال : "...إحداها وثانيها : حذف الياء

(١) سورة الطلاق جزء من الآية ٣/ .قرأ حفص (بالع) من غير تنوين ، (أمره) مضاف إليه على التخفيف ، والباقون بالتنوين والنصب ، وهو الأصل . الدر المصون ١٠/٣٥٣ ، وينظر : البحر المحيط ٨/٢٧٩ ، اللباب في علوم الكتاب ٩/١٥٩ .

(٢) الفواكه الجنية / ٤١٠ .



اكتفاء بالكسرة الدالة عليها مع كسر الميم وفتحها ، وبهما قرئ في السبعة قوله تعالى ﴿ابن أم﴾ (١) ، (٢)

ب - استشهاده بالقراءة ومعها الشاهد الشعري ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الوقف ، وتحديدًا الوقف على تاء التأنيث بالتاء المفتوحة قال (٣): "وبعضهم يقف على نحو شجرة ورحمة بالتاء من غير قلب ، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ﴿إِنَّ شَجْرَةَ﴾ (٤) بالتاء وقول أبي النجم :

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَيْفٍ مُّسَلِّمَتٌ مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَمَتٌ

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ (٥)

(١) سورة الأعراف جزء من الآية / ١٥٠. قرأ الأخوان وأبو بكر وابن عامر بكسر الميم والباقون بفتحهما ، فأما قراءة الفتح ففيها مذهبان :مذهب البصريين أنهما بنيا على الفتح لتركيبهما تركيب خمسة عشر... والثاني:مذهب الكوفيين وهو أن (ابن) مضاف لـ (أم) و(أم) مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفا كما تقلب في المنادى المضاف لياء المتكلم ... وأما قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسر بناء لأجل ياء المتكلم. الدر المصون ٤٦٧/٥ وينظر:البحر المحيط ٣٩٤/٤ .

(٢) الفواكه الجنية / ٢٩٩ .

(٣) الفواكه الجنية / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٤)سورة الدخان جزء من الآية / ٤٣ .

(٥)الأبيات من مشطور الرجز ، لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، وهو من شواهد : سر صناعة / ١٧٧ ، الإعراب / ١٦٠ ، شرح الشافية ٢ / ٢٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨٩ ، رصف المباني ص ١٦٢ . والشاهد فيه قوله : مسلمت ، والغلصمت ، وبعدمت ، وأمت ، حيث وقف عليها بالتاء ، والقياس بالهاء .



ج - كان يستشهد بالقراءة لإثبات قاعدة أو حكم ، ومن أمثله عند حديثه عن البديل وتحديداً أنواعه ، وعن بدل الشيء من الشيء قال: "... وقال الله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ^(١)﴾ في قراءة الجر^(٢)، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل مطابق ، ولا يقال فيه : بدل كل ، ولا يحتاج هذا البديل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما^(٣) "

• فإذا وردت القراءة مخالفة لذلك^(٤) أولها ، ومثال ذلك عند حديثه عن علامات الإعراب الفرعية ، وتحديداً عن الأفعال الخمسة قال : "وتنصب وتجزم بحذف النون والأول بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون ، وأما نحو ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ^(٥)﴾ فالواو أصل ، والنون ضمير النسوة ، ونحو ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ^(٦)﴾ فيمن قرأ بالتخفيف فالمحذوف منه نون الوقاية^(٧) "

(١) إبراهيم / ١ ، ٢٠ .

(٢) رواها الأصمعي عن نافع بالجر ... على البديل . الدر المصون ٦٦/٧ .

(٣) الفواكه الجنية / ٤٠٠ .

(٤) أي: مخالفة لما ظاهره استشهاده بالقراءات لإثبات قاعدة أو حكم .

(٥) سورة البقرة جزء من الآية / ٢٣٧ .

(٦) سورة الأنعام جزء من الآية / ٨٠ .

(٧) الفواكه الجنية / ١٢٧ ، ١٢٨. قرأ نافع وابن نكوان بنون خفيفة والباقون بنون ثقيلة ، والتثقل هو الأصل ؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة والثانية نون الوقاية ، فاستثقل اجتماعهما ... ويقرؤه نافع بنون خفيفة مكسورة على الحذف ... واختلف النحاة في أيتها المحذوفة ، فمذهب سيبويه ومن تبعه أن المحذوفة هي الأولى ، ومذهب الأخفش أن المحذوفة هي الثانية . الدر المصون ١٦/٥ .



مما سبق يتضح لنا موقف الفاكهي من القراءات واهتمامه بها، كما
اتضح لنا أنه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين
يستشهد بكلامهم ، فإن خالف بعضهم قواعد اللغة تلمس لها وجها من
العربية ووقف منها موقف الإجلال لها .



المبحث الثالث : الحديث الشريف

الحديث الشريف هو :كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأخباره ،وهو المصدر الثاني للتشريع بلا خلاف فمكانته تلي مكانة القرآن الكريم ، ولا جدال في الاستشهاد به في مجال المعاجم ، كيف لا؟ "وهو الذي ينبغي التعويل عليه ، والمصير إليه ، إذ المتكلم - صلى الله عليه وسلم - أفصح الخلق على الإطلاق ،وأبلغ من أعجزت بلاغته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق ، فالاحتجاج بكلامه - صلى الله عليه وسلم - الذي هو أفصح العبارات ، وأبلغ الكلام ، مع تأييده بأسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز من الملك العلام ، أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف^(١) .

وقد كان من الواجب علينا نحن المسلمين أن نأخذ الحديث الشريف مصدرًا ثانيًا في الاحتجاج بعد القرآن الكريم أسوة بما فعله علماء المعاجم " فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لرواية الشعر والنثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى ،لتأخذ موضعها من الأدلة ؛إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا - بعد القرآن الكريم - للعربية في عصر المبعث ومدرسة النبوة التي يمثلها المصطفى عليه السلام وصحابته التابعون^(٢) "

إلا أن موقف النحاة الأوائل كان مخالفًا لذلك ، فلم يستشهدوا إلا بالنزر اليسير ، فسيبويه مثلًا - وهو إمام النحاة - لم يستشهد في كتابه

(١) فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ١/٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٢) في أدلة النحو / ٧٢ .



سوى بثمانية أحاديث، ثم جاء بعد هؤلاء علماء استشهدوا بالأحاديث كلها، وطائفة ثالثة توسطت الطائفتين، نخلص من ذلك أن للنحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً، وعلى رأسها ابن الضائع (ت ٦٨٦ هـ) ، وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ^(١)، متابعين في ذلك أئمة النحو الأوائل .

المذهب الثاني: طائفة أجازت الاستشهاد به مطلقاً، وعلى رأسهم ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) والرضي (ت ٦٨٦ هـ) الذي بالغ في ذلك وأجاز الأخذ عن أهل البيت ، وابن هشام (ت ٧٦٢ هـ) ، والبدري الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ^(٢) .

المذهب الثالث : طائفة توسطت المذهبين وعلى رأسها الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، وكثير من المحدثين ^(٣) . ودونك تفصيل القول في المذاهب :

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٩/١ ، خزانة الأدب ٩/١ ، دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين /١٦٨، في أدلة النحو /٧٣، في أصول النحو لسعيد الأفغاني /٤٧، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /٦٢، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة /٦٨٧ .

(٢) خزانة الأدب ٩/١ ، دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين /١٦٨، في أدلة النحو /٧٣، في أصول النحو لسعيد الأفغاني /٤٧، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة /٦٨٧ .

(٣) خزانة الأدب ١٢/١ ، ١٣ ، دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين /١٦٩، في أدلة النحو /٧٤، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة /٦٨٩ .



المذهب الأول : رأس أبو حيان هذا المذهب هو وأستاذه ، وقد ذكر وجهة نظره ونظر العلماء المتقدمين في عدم الأخذ بالحديث الشريف مصدرًا من مصادر الاحتجاج فقال السيوطي نقلًا من كتاب التذييل والتكميل : " قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحياة بغداد، وأهل الأندلس .

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال : إنما ترك العلماء ذلك ؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية^(١) .

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالأدلة الآتية :

أولاً : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه - صلى الله عليه وسلم - لم تقل بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روي من قوله : "زوجتكها بما معك من القرآن " ، "ملكتهها بما معك" ، "خذها بما معك" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فتعلم يقينا أنه - صلى

(١) الاقتراح في علم أصول النحو / ٩١ ، ٩٢ وينظر : في أصول النحو / ٤٨ ، في أدلة النحو / ٧٣ ، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة / ٦٧٨ ، أصول النحو العربي د/ نحلة / ٤٨ .



الله عليه وسلم - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ،بل لا تجزم بأنه قال بعضها.....

ثانيًا: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث ؛لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب ،ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ،فوقع اللحن في كلامهم ،وهم لا يعلمون ذلك^(١) .

وقد علل أبو حيان لوجهة نظره هذه فقال : "وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة ؛لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ،ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول ؛ كالبخاري ومسلم ،وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث^(٢) .

وقد سار على درب أبي حيان من المحدثين كثير ، منهم د/ علي مزهر الياسري الذي أضاف حججًا أخرى غير تلك الحجتين ذكر منها اثنتين والثالثة راجعة إلى وقوع اللحن عند الرواة نظرًا إلى كونهم غير عرب^(٣) . وممن سار على دربه أيضًا الأستاذ أحمد الأسكندري^(٤) .

(١) الاقتراح في علم أصول النحو / ٩٢، ٩٣ وينظر: خزانة الأدب ٩/١، في أصول النحو / ٤٧، ٤٨، في أدلة النحو / ٧٤، ٧٥، أصول التفكير النحوي / ١٣١ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه / ٦٢، ٦٣ .

(٢) الاقتراح في علم أصول / ٩٤ .

(٣)يراجع: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه / ١٨٧ .

(٤)يراجع: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة / ٦٧٩ .



المذهب الثاني: مذهب المجوزين مطلقاً، وهم ابن خروف وابن مالك ومن سار على دربهما، وقد احتج لهم الدماميني، نقل ذلك البغدادي فقال: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتبديل في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث، شائع بين النقلة المحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها^(١).

وقد سار على هذا الطريق من المحدثين الشيخ حسين والي^(٢)، والدكتور/مهدي المخزومي^(٣).

(١) خزنة الأدب ١٤/١، ١٥، وينظر: أصول النحو العربي د/نحلة/٥٢.

(٢) ايراجع: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة/٦٧٩.

(٣) ايراجع: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/٥٨.



وممن سار على هذا الضرب أيضاً الشيخ محمد الخضر حسين فكان من أشد المدافعين عن الاستشهاد بالحديث الشريف وقدم بحثاً خالص فيه أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة (١) .

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأخذ بالحديث النبوي الشريف دليلاً نقلياً من الأدلة المعتمدة بناء على ما توصل إليه الشيخ محمد الخضر حسين، ونص قراره : " اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية ، لجواز رواياتها بالمعنى لكثرة الأعاجم في روايتها ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة ... (٢)

أما الأدلة التي استند إليها أبو حيان ومن سار على دربه فقد رد الأول البغدادي فقال : "إن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق. على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف (٣) .

ورد الثاني : بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به (٤) .

(١) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها/ ١٧٧، ١٧٨ ، في أصول النحو العربي / ٥٥ ، ٥٦ ، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية / ٦٨٠ ، أصول التفكير النحوي / ١٣٧ ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ٦٦ ، ٦٧ ، أصول النحو العربي د/ نحلة ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) ينظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة / ٦٨٠ ، وينظر : في أدلة النحو / ٧٨ .

(٣) خزانة الأدب ٩/١ ، وينظر : أصول النحو العربي د/نحلة / ٥٣ .

(٤) خانة الأدب ٩/١ .



وأيضًا فإن الأحاديث التي وقع فيها اللحن قليلة جدًا لا يبنى عليها حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاملوه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا البعض الزاخر من الحديث الصحيح إلا أن جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه^(١).

المذهب الثالث: وهو الذي توسط بين المذهبين، وقد وقف أصحاب هذا المذهب موقفًا وسطًا بين المانعين مطلقًا، والمجوزين مطلقًا وكان المتحدث باسمهم والمدافع عنهم الشاطبي وقد نقل هذا عنه الخطيب البغدادي فقال: "لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسكانهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما يبنى عليه من النحو، ولو وقف على اجتهادهم قضيت منه التعجب وكذا القرآن ووجوه القراءات"^(٢)

وقد قسم الشاطبي الأحاديث قسمين، قسم رفضه، والآخر استشهد به، قال الخطيب البغدادي نقلًا عنه: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

(١) أصول النحو العربي د/نحلة / ٥٢ .

(٢) خزنة الأدب ١٢/١ وينظر: أصول النحو العربي د/نحلة / ٥٤ .



وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته . صلى الله عليه وسلم . ككتابه لهذان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية^(١) .

نخلص من كلام الشاطبي السابق أنه عارض المذهبين جميعاً، فقد عارض أبا حيان ومن سار على مذهبه؛ لأنهم ناقضوا أنفسهم فهم لا يستشهدون بأحاديث النبي . صلى الله عليه وسلم . في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم ،الذين يبولون على أعقابهم ،وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ويتركون الأحاديث الصحيحة^(٢) .

كما عارض ابن مالك ومن تبعه لأنه " لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً...والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ،فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف^(٣)"

وقد تبع الشاطبي السيوطي ونلاحظ هذا من كلامه حين قال : "وأما كلامه . صلى الله عليه وسلم - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ،فروها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا ،وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا قرئ الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة،

(١) خزانة الأدب ١٢/١ ،وينظر :أصول النحو العربي د/نحلة/٥٤

(٢) خزانة الأدب ١٢/١ .

(٣) المصدر السابق ١٣/١ .



ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث (١)

هذا موقف النحاة القدماء والمحدثين من الاستشهاد بالحديث الشريف، أما الفاكهي فقد استشهد بالحديث الشريف على ما يزيد عن الثلاثين حديثاً ، وهذا الكم مع كثرته نقول إنه تأثر بمن لا يحتج بالحديث الشريف ، فقد أشار في موضع أنه لا يقاس عليه، وذلك عند حديثه عن الحال ومجيئ صاحبه نكرة بلا مسوغ وجوابه عن قولهم "عليه مائة بيضا^(٢)" والحديث "فصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاعدًا وصلى وراءه رجال قياماً^(٣)" قال: "ولا يقاس عليه^(٤)".

والشواهد النبوية التي استشهد بها صرح بنسبة تسعة عشر حديثاً إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - واثنًا عشر حديثاً لم يصرح بنسبتها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وإليك كيفية تناوله الحديث الشريف في الاحتجاج :

١- أحاديث ذكرها مفردة لإثبات حكم أو قضية ، ومثال ذلك عند حديثه عن التنازع وجواز مجيئ المتنازع فيه متعددًا قال : "وقد يكون مع ذلك

(١) الاقتراح في علم أصول / ٨٩ .

(٢) الشاهد فيه : مجيئ صاحب الحال (مائة) نكرة بلا مسوغ . وهو من شواهد : الكتاب ١١٢/٢ ، ١٥٩ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٢١ ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/١٧٠ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٨٨ .

(٣) الحديث في التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢١/٣٥٦ ، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٦/٥٦٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ٣١٨ - ٣١٩ .



المتنازع فيه متعدداً كما في الحديث "تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ" (١) "فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ونائب مصدر (٢)"

٢- إيراد أكثر من شاهد نبوي لإثبات حكم أو قضية، ومثال ذلك عند حديثه عن (نعم) و(بئس) والخلاف في فعليتهما قال: "والفعل الماضي منه (نعم) و(بئس) على الأصح لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل (٣) " وفيه أيضاً "وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِيُسْتِ الْبِطَانَةِ" (٤)

٣- أحاديث ذكرها مع الشاهد النثري لإثبات حكم أو قضية، وقد تنوع هذا الشاهد ما بين قرآن وشعر ونثر، وهي على النحو الآتي :

أ - أحاديث ذكرها مع الشاهد القرآني، وكان ذلك كثير، وذلك لأنه قرنه مع الشاهد القرآني، وهذا يدل على اهتمامه بالحديث الشريف، ومثال ذلك عند حديثه عن مجيء الخبر جملة ولا تحتاج إلى ضمير؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى قال: "ونحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٥) إذا قدر (هو) ضمير الشأن، ف (هو) مبتدأ، والاسم الكريم مبتدأ ثاني، و(أحد) خبره، والجملة خبر

(١) الحديث في صحيح مسلم باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ٤١٦/١، فتح الباري باب الدعاء بعد الصلاة ١٣٥/١.

(٢) الفواكه الجنية ٤٢٣/ وينظر ص ٧٥، ٢٢٠.

(٣) الحديث في صحيح ابن خزيمة برقم (١٧٥٦) ١٢٨/٣، وسنن أبي داود برقم (٣٥٤) ٩٧/١.

(٤) المصدر السابق ٧٧/ وينظر ص ٢٤٠. والحديث في الجامع الصغير من حديث الشعير ١٢٤/١، جامع الأصول ٣٥٧/٤، المسند الجامع ٦٩/٤٤.

(٥) الإخلاص ١.



المبتدأ الأول ،ولا رابط فيها اكتفاء بالرابط المعنوي إذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ ،ومثل ذلك قوله "هَجَيْرِي أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (١) "

ب - أحاديث نكرها مع الشاهد الشعري مع تقدم الشاهد الشعري مرة والعكس ،مثال ذلك عند حديثه عن اتصال الضمير وانفصاله قال : "فإن لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ (٢) أو لوقوعه بعد (إلا) نحو ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (٣) تعين الانفصال إلا أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع ،والعامل فيهما ناسخ أو لا ،نحو قولك :الدرهم سلنيه وزيد ظننتك ،أو يكون الضمير منصوبًا ب (كان) أو إحدى أخواتها تقدمه ضمير أو لا ، وذلك نحو :الصديق كنته وكأنه زيد ،فيجوز في الهاء من الأمثلة المذكورة الفصل أيضًا مع إمكان اتصالها نحو سلني إياه ،وظننتك إياه ،وكننت إياه ، وكان إياه زيد ، وهو أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخًا ومرجوح إذا كان غيره ،وعند جماعة الوصل أرجح مطلقًا وكلاهما وارد ومن ورود الوصل قوله تعالى ﴿فسيكفيهم﴾ (٤) الله ونحو:

(١) الفواكه الجنية / ٢٢٣ وينظر: ص ٢٥٢، ٢٥٩، ٣٤٥، ٤٠٧، ٤٢٦ . هجيري وزنه فعلى مقصورا ، وألفه للتأنيث ، ومعناه دأبه وعادته في وقت الهجرة وهي اشتداد الحر لا إله إلا الله . والأثر في : لسان العرب ٦/٤٦١٩ ، شرح المكودي على الألفية / ٧٩ ، شرح الألفية لابن طولون ١/١٨٣ .

(٢) الفاتحة ٥ .

(٣) الإسراء ٢٣ .

(٤) البقرة / ١٣٧ .



بُلِّغْتَ صُنْعَ أَمْرِي بَرًّا إِخَالِكُهُ (١)

وفي الحديث "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ" ،ومن ورود الفصل قوله عليه الصلاة والسلام "إن الله ملككم إياه" وقول الشاعر :

أَخِي حَسْبُكَ إِيَاهُ (٢)

وقوله : لَنْ كَانَ إِيَاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَخَيَّرُ (٣) ، (٤)

ج - أحاديث نكرها مع الشاهد النثري مع تقدم الشاهد النبوي على الشاهد النثري ، ومثال ذلك عند حديثه عن حكم المعدود إذا كان العدد من ثلاثة إلى تسعة وحذف المعدود قال: "ومحل ما ذكره المؤلف إذا كان المعدود مذكورًا ،فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما في الحديث "وأتبعه بست من شوال" (٥)

(١) صدر بيت من البحر البسيط ، وعجزه : إِذَا لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ١ / ١٥٥ ، أوضح المسالك ١ / ٧٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٠٨ ، شرح الأشموني ١ / ١١٩ ، شرح الأجرومية للسنةوري ١ / ٣٨٨ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وتتمته : وَقَدْ مَلَأْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ .

وهو من شواهد : شرح التسهيل ١ / ١٥٥ . أوضح المسالك ١ / ٩٩ ، شرح الأشموني ١ / ٥٣ ، شرح الأجرومية للسنةوري ١ / ٣٨٨

(٣) البيت من البحر الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩١ / ٩١ ، وهو من شواهد : شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، أوضح المسالك ١ / ١٠٢ ، شرح الأشموني ١ / ٥٣ ، شرح الأجرومية للسنةوري ٣٨٩ / ٣١٢ ، خزنة الأدب ٥ / ٣١٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٥) الحديث بلفظ (ثم أتبعه) في جامع الأصول ٦ / ٣١٩ ، جمع الفوائد ١ / ٥٠٢ .



وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا^(١)

• وقد يتقدم الشاهد النثري على الشاهد النبوي، ومثال ذلك عند حديثه عن (أل) الجنسية قال: "أو لاستغراق خصائص الأفراد أي صفات أفراد الجنس مبالغة، بأن تخلفها (كل) مجازًا نحو "أنت الرجل علمًا" أي: أنت كل رجل علمًا، بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث "كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرِّ"^(٢)

٤- كان يوجه الحديث توجيهًا نحويًا على القواعد النحوية التي يراها مناسبة إذا ورد ما ظاهره أنه مخالف للقاعدة النحوية التي يرجحها، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن باب الفاعل وتحديدًا عن أحكامه قال: "ومنها أنه لا يجوز حذفه وحده، إلا فيما استثنى لأنه عمدة ومنزل من فعله منزلة جزئه، ولا يجوز حذف العمدة، وقد أجازهم محتجًا بخبر "لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الخمرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وهو مؤمن"^(٣) إذ لا يصح أن يجعل فاعل (يشرب) ضمير يعود على (الزاني) لأنه خلاف المعنى المراد فتعين أن يكون فاعله محذوفًا وهو الشارب، وأجيب بأن فاعله ضمير

(١) الفواكه الجنية / ٤٣١. وتتنظر حكاية الفراء في: الدر المصون ٤٧٩/٢، همع الهوامع . ٢٥٥/٣

(٢) المصدر السابق / ١٩٣ وينظر: صد ٣١٨. وينظر الحديث في: غريب الحديث لابن الجوزي ١٦٨/١، فيض الباري على صحيح البخاري ٣٩٠/٥ .

(٣) الحديث في صيانة صحيح مسلم ٢٢٥/١، الفتح المغيبي ٢٤٨/١ .



يعود على الشارب المفهوم من (يشرب) ، لأن (يشرب) يستلزم شاربًا، وحسن ذلك تقدم نظيره في "لا يزني الزاني"^(١)

٥- كان يستشهد بالحديث على بعض لغات العرب ثم يزيد هذا التأكيد بالشعر، ومثال ذلك عند حديثه عن المعرف بالأداة قال: "وتبدل لام (أل) المعرفة ميمًا في لغة حمير قبيلة من العرب، وقد نطق النبي - صلى الله عليه وسلم - بها، فقال: ليس من أمير أمصيام في أمسفر"^(٢)، ونقلت أيضًا هذه اللغة عن طيء، قال شاعرهم:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَمِهِ وَأَمْسَلِهِ^(٣) ،^(٤)

٦- كان يذكر القاعدة ويوضحها بمثال ثم يعربه، ثم يحمل عليها الحديث، ومثال ذلك عند حديثه عن علامات الإعراب الفرعية وتحديدًا عن الأمثلة الخمسة قال: "وأما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال المضارعة التي رفعها بثبوت النون إذا دخل عليها ناصب... ونحو "لن تقومي" فلن حرف نفي ونصب، و(تقومي) فعل مضارع منصوب ب (أن) وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وفي الحديث تريدين أن ترجعي إلى رفاعه"^(٥)

(١) الفواكه الجنية / ١٩٩ وينظر ص ٢٠٢، ٢٧٥، ٣٦٥ .

(٢) ينظر الحديث في: الجامع الأصول ٣٩٦/٦ ح رقم (٤٥٨١) صحيح أبي داود . ١٦٨/٧

(٣) البيت من البحر المنسرح، قاله بجير بن عتمة الطائي، وهو من شواهد: شرح المفصل ١٧/٩، مغني اللبيب ٧١/١، مع الهوامع ٢٧٤/١ .

(٤) الفواكه الجنية / ١٩٤ .

(٥) الفواكه الجنية/ ١٠٦ .



٧- قد يستشهد بالحديث في حمل الحرف على الحرف في الإعمال والإهمال، ومن ذلك عند حديثه عن (أن) الناصبة للفعل المضارع قال: "وقد تهمل حملا لها على (ما) المصدرية، كقوله:

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا^(١)

كما أعملت (ما) المذكورة حملا عليها كالحديث "كما تكونوا يُؤَلَّ عليكم"^(٢)

٨- قد يستشهد بالحديث للدلالة على معنى الحرف، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن معنى الحرف (رب) قال: "ولها صدر الكلام من بين حروف الجر؛ لأنها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل، واستعمالها في الأول كثير، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "يَا رَبِّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(٣)

من هذا العرض السابق يمكننا القول بأن الفاكهي أفاد من الحديث الشريف واحتج به لإثبات حكم أو قضية سواء اكتفى به، أم ذكره مع غيره من الشواهد، أم وجهه توجيها نحويا بناء على القواعد التي يراها مناسبة، أم استشهد به على لغة من لغات العرب أم غير ذلك .

(١) صدر بيت من البحر البسيط، وعجزه: مني السلام وأن لا تشعرا أحدا وهو من شواهد: المفصل / ٥١٣، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٧، الجني الداني / ٢٤٨، مغني اللبيب ١/ ٤٦ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٥٠ . ينظر الحديث في فيض القدير ٥/ ٤٧ ح رقم (٦٤٠٦) ، كشف الخفاء ٢/ ١٢٦ .

(٣) الفواكه الجنية / ٣٤٠ ، وينظر: ص ٣٨٥ . والحديث بلفظ (عارية في الآخرة) في فتح الباري ٢٢/ ١٢٢ ح رقم (٦٦٥٨) ، فيض الباري ٢/ ٥٥٥ .



الاستدلال بالأثر

هذا وقد استشهد الفاكهي بأثرين أحدهما :لعمر بن الخطاب ، والآخر :
لعبد الله بن مسعود . رضي الله عنهما . وهذان الأثران يأخذان حكم الأحاديث
طالما أنها قد وردت من طريق المحدثين، ولأنهم حجة في اللغة لكونهم
موثوق بفصاحتهم كيف لا؟ وهم كانوا ملازمين للنبي . صلى الله عليه وسلم .
وهو أفصح من نطق بالضاد ،ولا يسمح لأحد أن يلحن أمامه ،فقد سمع
رجلا يلحن أمامه فقال لأصحابه "أرشدوا أخاكم فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ (١)" وقد قال
البغدادي : " الصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه ،
ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت (٢)"

**الأثر الأول: لعمر بن الخطاب استشهد به الفاكهي عند حديثه عن
مسوغات الابتداء بالنكرة إذا أفادت العموم، غير أنه لم يذكر اسم عمر بن
الخطاب ، وإنما هو منسوب له في الموطأ قال الفاكهي : " ومنها أن يتقدم
على النكرة نفي أو استفهام فيجوز الابتداء بها ، فالنفي نحو : ما جاء رجل
لأن النكرة إذا وقعت في خبر النفي أفادت العموم فتعينت وتخصصت بذلك
الشمول ، إذ لا تعدد في جميع الأفراد، بل المجموع أمر واحد ، وكذا كل نكرة
في الإثبات قصد بها العموم نحو "تمرة خير من جراحة (٣) ، (٤)"**

(١) ينظر الحديث في المستدرک ٤٣٩/٢ .

(٢) خزائن الأدب ١٠٩/١ .

(٣) نسب له في الموطأ ٦٠٢/٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ٢١٩ .



الأثر الثاني: لعبد الله بن مسعود ، والفاكهي لم يذكر اسمه صراحة وإنما نسب له أيضا، وقد ذكر ذلك عند حديثه عن اسم الفعل قال: " ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ، ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر، ومن ثم عدى (حيهل) بنفسه لما كان بمعنى (انت) نحو : حيهل الثريد" ، وبالباء لما كان بمعنى (بمحل) في نحو "إذ ذكر الصالحون فحيهل بعمر" (١) ، (٢) "

(١) هذا الأثر نسب لعبد الله بن مسعود في النهاية في غريب الحديث ٤٧٢/٢ ، الفائق

في غريب الحديث ٣٤٢/١ .

(٢) الفواكه الجنية / ٤٢١ .



المبحث الرابع

كلام العرب وتحتة أربعة مطالب

المطلب الأول : الشعر

المطلب الثاني : النثر

المطلب الثالث : الأمثال

المطلب الرابع : لغات العرب

تمهيد

كلام العرب

هو المنبع الثالث من منابع السماع عند العرب بعد القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، بل فضله بعض علماء النحو القدامى على الحديث . كما سبق ودرسنا في الاستشهاد بالحديث الشريف . " ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته . صلى الله عليه وسلم . وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين ونشوء اللحن^(١) .

وقد اعتمد علماء النحو في احتجاجهم بالشعر أضعاف ما احتجوا به من النثر، وذلك لأن الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم، وحفظت أنسابهم، ويرجع ذلك أيضًا إلى فضل سهولة حفظه وفي ذلك يقول د/إبراهيم أنيس: " إن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وإن تذكر المنظوم أيسر من

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه / ٧٧ .



تذكر المنشور، وإن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالته في المروي من النثر^(١) "

وقد أخذ علماء النحو من القبائل العربية المجمع على فصاحتها، وصفاء لغتها سواء أكانت عن البادية أم الحضر، وكانت أفصح هذه القبائل على الإطلاق قريش، يقول ابن فارس: " أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة . وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم محمداً - صلى الله عليه وسلم -... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ودقة ألسنتها؛ إذا أنتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم .فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائرهم وسلاتقهم التي طبعوا عليها .فصاروا بذلك أفصح العرب .

ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم (عنعنة تميم) ولا (عجرفة قيس) ولا (كشكة أسد) ولا (كسكة ربيعة) ولا الكسر الذي تسمعه من (أسد) و (قيس) مثل (تعلمون) و (نعلم) ومثل (شعير) و (بعير)^(٢) .

وقد حدد السيوطي من يؤخذ عنهم العربية وسماههم فقال: "والذين عنهم نقلت العربية ، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب

(١) من أسرار اللغة / ٣٤٢ .

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة العربية ١/ ٥٥، ٥٦ بتصرف .والعنعنة قلب الهمزة عيناً فى بعض كلامهم مثل : سمعت عن فلاناً ، يريدون (أن) ، والعجرفية : الجفو فى الكلام .. والكشكشة: إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث نحو: أكرمتكش يريد :أكرمتك ، والكسكسة : إلحاق كاف المؤنث سيناً عند الوقف نحو :أكرمتكس . وينظر المزهري فى علوم اللغة ١/ ٢١٠ .



هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ، ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ^(١) .

أما غيرهم من العرب فقد منع السيوطي الأخذ عنهم فقال : " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تحاور سائر الأمم الذين حولهم .

فإنه لم يؤخذ من لَحْم ، ولا من جُدَام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقَبْط ؛ ولا من قضاة ، ولا من غسان ، ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين بالنَّبْط والفرس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان ، لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمة عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا وينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم ^(٢) "

(١) الاقتراح في علم أصول / ١٠١ ، ١٠٢ ، وينظر : ارتقاء السيادة / ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) الاقتراح في علم أصول / ١٠٢ ، ١٠٤ .



وقد اعترض د/علي أبو المكارم على السيوطي حين منع الأخذ عن الحضر، وقال إن النحاة أخذوا عن الحضر كما أخذوا عن البادية وقد قسم هؤلاء الحضر فئتين :

الفئة الأولى: هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحوضر، ومنهم من كان يفتد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى في العراق، فيختطون لأنفسهم في ضواحيها مناطق يسكنون فيها. ومن ثم كانوا أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن. ولذلك كانت لهجاتهم سليمة صحيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوي الذي نتج عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعدد لغاتها ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها. ومن هؤلاء بنو عقيل، وبعض بطون قيس عيلان ...

وأما الفئة الثانية: فيمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المتقنين، وهم الذين درسوا اللغة في المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية، وهم قد ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها. ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن والشعر وما يتصل بهما من دراسات. ويمثل هؤلاء المتقنين الذين اعتمد عليهم النحاة واللغويون كثير من الشعراء كعمر بن أبي ربيعة وجريير والفرزدق والأخطل وكثير والأحوص والكميت وبشار ورؤبة والعجاج^(١)

وقد قسم العلماء اللغة المنقولة قسمين : تواتر ، وأحاد.

فأما التواتر: فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.

(١) أصول التفكير النحوي / ١٢٨. ١٢٩. بتصرف، وينظر: أصول النحو العربي / ٦٠. ٥٩ .



وأما الأحاد: فما تقرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به^(١).

وكما حدد علماء النحو أمكنة معينة للأخذ منها، حددوا أيضًا زمانًا معينًا للأخذ في خلاله، وهذا "الزمان الذي حدده لأخذ اللغة من الروايات النثرية، سواء أكانت مأخوذة عن أعراب البادية أم عن فصحاء الحضرة فقد حدده بنحو ثلاثمائة سنة منها مائة وخمسون قبل الإسلام، ومائة وخمسون بعد ذلك، فإن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضرة لم يكن حجة في اللغة، وإن جاء الاستشهاد به في البلاغة والدرس الأدبي^(٢).

وكلام العرب المحتج به المحدد بالمكان والزمان يشمل :

أ- الشعر ب- النثر ج- الأمثال د- لغات العرب .

وإليك موقف الفاكهي من كل نوع :

المطلب الأول : الشعر

الشعر هو الكلام الموزون المقفى الدال على معنى، ويكون أكثر من بيت^(٣). وهو ديوان العرب وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر ومنه تُعلمت اللغة: "والناظر في كتب النحاة وما أوردوه من شواهد يحتجون بها يجد أن الشعر كان له الحضور الأكبر في كتبهم، فقد كان الشعر أداة لتوفير الحجة

(١) لمع الأدلة / ٨٣، ٨٤، المزهرة في علوم اللغة / ١١٣/١ .

(٢) أصول النحو العربي / د/ نحلة / ٦٠ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية / ٢٦٥، وينظر: المزهرة في علوم اللغة / ٢/ ٤٦٩ .



اللغوية الداعمة الاستعمال الصحيح للفظ (كلمة وتركيبا) ومن هنا تظهر قيمته في الفكر النحوي^(١) .

وقد قال ابن فارس: " وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وحديث صحابته والتابعين^(٢)"

لكل ذلك كان الشعر في الدرجة الثالثة في الاحتجاج بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بل قدمه البعض على الحديث الشريف في الاحتجاج به، ومما يدل على هذه المكانة " كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس وتتباشر الرجال والولدان ؛ لأنه حماية لأغراضهم ، وذنبٌ عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم، وإشادة لذكورهم، وكانوا لا يهنئون إلا بغلام يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس يُنتج^(٣)"

ويقول الخطيب البغدادي نقلا عن الأندلسي : " علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ؛ لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل^(٤) .

(١) ضوابط الفكر النحوي ٣٨٢/١ .

(٢) الصاحبى في فقه اللغة العربية /٢٦٧، وينظر: المزهر في علوم اللغة /٢/٤٧٠ .

(٣) المزهر في علوم اللغة /٢/٤٧٣ .

(٤) خزنة الأدب ٥/١ .



ولأهمية الشعر في الاحتجاج به لم يكن النحاة واللغويون كحاطبي ليل يستشهدون بكل ما يقابلهم من أشعار بل سنوا قواعدَ للأخذ به مكانًا وزمانًا وذلك أنهم "جمعوا أشعار العرب ليستنبطوا القواعد منها، ووقفوا بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري، إذ سكن الشعر الحواضر، وآثر الشعراء ما في حياة المدن من رغد ونعيم على ما في الصحراء من شظف وخشونة، وركنوا إلى الدعة واللهو، فتأثر الشعراء بكل مظاهر الحياة المتحضرة في لغته وفكره، فباعدت بينه وبين ميراثه اللغوي؛ وخشى اللغويون والنحاة على سلامة اللغة المنقولة أن تشوبها شوائب العجمة، فاتفقوا على أن يكون منتصف القرن الثاني الهجري نهاية عصر الاحتجاج بالشعر^(١). ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج^(٢).

وقد قسم النحاة الشعراء الذين يحتج بشعرهم أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كما مرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

(١) أصول النحو العربي د/نحلة/ ٦٦.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو / ١٤٨ وينظر: خزانة الأدب ٨/١.



الطبقة الرابعة: المولّدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس^(١).

وزاد الخطيب البغدادي طبقتين أُخرَيَيْن؛ الأولى: طبقة المحدثين، وأولهم بشار بن برد، وقد احتج سيبويه ببعض شعره تقريبًا إليه؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره.

والأخرى: المولّدون وهم من بعدهم كأبي الطيب المتنبّي^(٢).

وقد اختلف النحاة حول الاستشهاد بشعر هؤلاء، فكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين. الشعراء الجاهليين والمخضرمين. أما الطبقة الثالثة فقد وقع الخلاف حولها فقد "كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن اسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولّدين لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب^(٣)" وقد أكد السيوطي ذلك فقال: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولّدين، والمحدثين في اللغة العربية^(٤)"، وأما شعراء الطبقة الرابعة كبشار بن برد وأبي نواس فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقق؛ فإنه استشهد بشعر أبي تمام^(٥) "وقد ذكر السيوطي

(١) خزنة الأدب ٥/١، ٦، وينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة / ٧٨، ٧٩.

(٢) خزنة الأدب ٨/١.

(٣) خزنة الأدب ٥/١، ٦، وينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة / ٧٨، ٧٩.

(٤) خزنة الأدب ٨/١.

(٥) خزنة الأدب ٦/١، ٧، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ١٠٦.



أن سيبويه احتج في كتابه ببعض شعر بشار تقرّباً إليه ؛لأنه هجاه ؛لتركه الاحتجاج بشعره^(١) .

هذا موقف نحاة البصرة ،أما نحاة الكوفة فكانوا أوسع مكاناً وأبعد زماناً مما احتج به البصريون فقد" احتجوا بأشعار الطبقتين اللتين لم يحتج البصريون بها ، على أن الطبقة الرابعة تشمل المولّدين ، أو المحدثين ، ومن جاء بعدهم كبشار بن برد وأبي نواس^(٢)"

الاحتجاج بالشعر المجهول قائله

كما اختلف النحاة حول الاستشهاد بالطبقات الأربع السابق ذكرها، اختلفوا أيضاً حول الاستشهاد بالشعر المجهول قائله، فها هم البصريون يرفضون الاحتجاج به ويعلل السيوطي فيقول : "لا يجوز الاحتجاج بشعر ،أو نثر ،لا يعرف قائله ... وكأَنَّ علة ذلك خوف أن يكون لمولّد ،أو من لا يوثق بفصاحته^(٣)"

وذاك ابن الأنباري من أول العلماء الذين تحدثوا عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسائل النحوية يعلق على بعض الأبيات منصفاً فيها البصريين على الكوفيين فيقول : "إن هذا البيت غير معروف قائله ،فلا يكون فيه حجة^(٤)" فإن كان من احتج بالشعر المجهول القائل ثقة مأموناً اعتبرت شواهد حجة وإن كانت مما لا يعرف قائله ولذلك اعتبرت شواهد

(١) الاقتراح في علم أصول النحو /١٤٧ وينظر: خزانة الأدب ٨/١ .

(٢) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر /٣٤ .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو /١٤٩ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨/٢ .



سيبويه صحيحة موثوقاً بها مع أن بعضها مجهول القائل ^(١) يقول الجرمي:
" نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فعرفت
أسماء قائلها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها ^(٢) "

أما الكوفيون فكانوا كعادتهم "إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام
جعلوه باباً وأنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه
أصلاً وبوبوا عليه ^(٣)"

هذا موقف البصريين والكوفيين من الشواهد الشعرية ، أما موقف
الفاكهي فهو كغيره من النحاة الذين اعتمدوا على الشعر في الاحتجاج
والاستدلال على القواعد النحوية ، فقد أخذ الشعر جانباً واسعاً من شواهد
، إذ جاءت في المرحلة الثانية بعد القرآن الكريم فوصل عدد الأبيات التي
استشهد بها مائة وثلاثون بيتاً ، ولم يكتف فيها بالاستشهاد بأشعار
الطبقات الثلاث الأولى ، وإنما صار على نهج الكوفيين فكان أوسع زماناً ،
واستشهد بشعر المولدين أمثال المعري .

-
- (١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ١٠٨ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين / ٧٥ .
(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ١١٠ .



تقسيم الشعراء المستشهد بشعرهم حسب طبقاتهم:

- أ- الشعراء الجاهليون: وقد استشهد الفاكهي بأكابر الشعراء الجاهليين أمثال امرئ القيس^(١)، والنابغة الذبياني^(٢)، وتأبط شرا^(٣)، والنعمان بن بشير^(٤)، وأعشى همدان^(٥)، وعمرو ابن أم كلثوم^(٦)، والسموأل^(٧).
- ب- الشعراء المخضرمون: وقد استشهد بشعر هؤلاء منهم: لبيد^(٨)، وسحيم عبد بني الحساس^(٩)، وعمرو بن برّامة^(١٠).
- ت- الشعراء المتقدمون: وقد أكثر من الاستشهاد بشعرهم، ومن هؤلاء: علي بن أبي طالب^(١١)، والفرزدق^(١٢)، وأبو النجم العجلي^(١٣)، والعباس بن

(١) الفواكه الجنية/١٥٧، ٢٦٣، ٣١٠، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٦. وكان أكثر الشعراء استشهداً بشعرهم.

(٢) المصدر السابق/٢٦٨، ٣٦٣.

(٣) المصدر السابق/٢٥١.

(٤) الفواكه الجنية ص/٢٧٨.

(٥) المصدر السابق/٣٥٢.

(٦) المصدر السابق/٣٦٢.

(٧) الفواكه الجنية ص/٢٣٧.

(٨) المصدر السابق/٣٣٥.

(٩) المصدر السابق/٣٣٦.

(١٠) الفواكه الجنية ص/٣٤٢.

(١١) المصدر السابق/١٨٩.

(١٢) الفواكه الجنية ص/١٨٩.

(١٣) المصدر السابق/٤٣٩.



الأحذَنُ ف (١) ، وذو الرمة (٢) ،
وجرير (٣) .

ث- الشعراء المولّدون : وقد استشهد بشعر المعري (٤) ، وأبي نواس
الحمداني (٥) ، واستشهد ببيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي (٦) ، وبيت من
من ألفية ابن مالك (٧) .

الشعر المجهول قائله : أما الشعر المجهول قائله فقد اعتمد عليه الفاكهي
كثيراً ، وما المانع في ذلك ؛ فقد سبقه إلى ذلك سيويه وغيره من النحويين ،
ولم ينسب الفاكهي في كتابه إلا ستة أبيات ، بيتاً لعلي بن أبي طالب ،
وبيتين للفرزدق ، وبيتاً لبهاء الدين بن النحاس ، وبيتاً لأبي النجم العجلي ،
وبيتاً من ألفية ابن مالك في ألفيته .

بيد أن الباحث قد وقف على جل الأبيات التي استشهد بها الفاكهي فقد
نسب اثنتين وتسعين بيتاً إلى أصحابها ، هذا بالإضافة إلى الستة التي نسبها
الفاكهي .

وقد تعددت صور الاستشهاد بالشعر عنده إلى ثلاث صور :

- (١) الفواكه الجنية / ١٨٣ .
- (٢) المصدر السابق / ٢٣٤ .
- (٣) المصدر السابق / ٣٤٧ .
- (٤) الفواكه الجنية / ٢٥٣ . ولم أجد ما نسبه للمعري في ديوانيه سقط الزند واللزوميات .
- (٥) المصدر السابق / ٢٠٢ وينظر : ديوانه ٢٩ .
- (٦) المصدر السابق / ١٣٦ .
- (٧) المصدر السابق / ٤٠٤ .



الصورة الأولى: استشهاده بموطن الشاهد فقط، وكان ذلك في ثلاثة مواضع، منها عند حديثه عن إهمال (إن) وأخواتها إذا دخلت عليها (ما) إلا (ليت) قال: "ونحو لعلماء زيد قائم مثال لإهمال (لعل) ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل :

..... لَعَلَّمَا **أضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمَقِيدَا**^(١)

الصورة الثانية: استشهاده بشرط البيت المتضمن الشاهد، وكان ذلك مناصفة بين استشهاده بالبيت كاملاً، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن المركب الإسنادي وضابطه قال: "كل كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى كبرق نحره . بفتح الراء .، وشاب قرناها وحكمة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ،ويدل على ذلك قوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ

برفع (يزيد) ^(٣) "

(١) الفواكه الجنية / ٢٦٣ وينظر ص ١٦٧ ، ٣٩٢ . والبيت من البحر الطويل للفرزدق في شرح

ديوانه ٣٠٥/١ بلفظ (ربما) وعليه فلا شاهد ، وتمامه : أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا

أَضَاءَتْ لَكَ النَّارَ الْحَمَارَ الْمَقِيدَا

وهو من شواهد : الأزهية / ٨٧ ، المرتجل / ٢١٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤١ ، شرح المفصل

٥٤/٨ ، همع الهوامع / ١٤٣ .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، قائله رؤية بن العجاج ، في ملحقات ديوانه ، ينظر : مجموع

أشعار العرب / ١٧٢ بلفظ نبأت ، وهما من شواهد : شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٨

، المقاصد الشافية / ٣٥١ ، التصريح بمضمون التوضيح / ١١٧ .

(٣) الفواكه الجنية / ١٧٥ .



الصورة الثالثة: استشهاده بالبيت الكامل وكان ذلك . كما قلنا . مناصفة بينه وبين شطر البيت ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن أفعال (كان) التي تعمل بشرط أن يتقدمها نفي أو شبهه قال: "والقسم الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يكون تاليا لنفي أو شبهه بأن يتقدمه نفي أو أنهي أو دعاء وهو أربعة: زال ماضي ي زال ، وفتى وبرح وانفك ... ومثال زال بعد الدعاء :

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجُرْعَاكَ الْقَطْرِ^(١)

أما الرجز فقد اعتدل الفاكهي في الاستشهاد به فلم يستشهد منه سوى بثمانية أبيات، وقد كانت هذه الأبيات لأشهر الرجاز أمثال: العجاج^(٢)، وابن ربيعة^(٣)، وأبي النجم العجلي^(٤)، وليلى الأخيلية^(٥)، وبيت مجهول قائله^(٦) . ومثال ذلك عند حديثه عن الوقف قال: "وبعضهم يقف على نحو "شجرة" و "رحمة" بالتاء من غير قلب، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر "إن شجرة" بالتاء، وقول أبي النجم^(٧) :

والله أنجاء بكفي سلمت من بعدما وبعدهما وبعدمت

(١) الفواكه الجنية / ٢٣٤، ٢٣٥ . والبيت من البحر الطويل ، لذي الرمة في ديوانه / ٢٠٢، وهو من شواهد الإنصاف / ١٠٠، أوضح المسالك / ٢٥، همع الهوامع / ١١، ٤ / ٢، ٧٠، شرح الأشموني / ١٧٨، شرح الأجرومية للسنةوري / ٢٧٠،

(٢) الفواكه الجنية / ٣٣٨ .

(٣) المصدر السابق / ٢٥١، ٣٤١، ٣٧٩ .

(٤) الفواكه الجنية ص ٢٩٩، ٤٣٩ .

(٥) المصدر السابق / ١٨٠ .

(٦) المصدر السابق / ١٥٥ .

(٧) سبق تخريج الأبيات .



كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت^(١)

أما بالنسبة لطريقة استدلال الفاكهي بالشعر ، فقد أخذت أشكالاً مختلفة ، إليك طرفاً منها :

١- كان في كثير من الأحيان يأتي بالشاهد الشعري للاستدلال به على قضية نحوية ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الإضافة قال : "وأما الإضافة اللفظية أي التي هي إضافة الوصف إلى معموله فلا تقيّد المضاف تعريفاً لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو ﴿هَدِيًّا بَانَغِ الْكُؤْبَةِ﴾^(٢) ، وحالا نحو "ثاني عطفه^(٣) ولدخول (رب) عليه ، كقوله :

يَا رَبُّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْبُكُمُ^(٤)

ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه^(٥)

• وقد يستشهد بأكثر من بيت على القضية النحوية التي يتحدث عنها ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الأدوات الجازمة للفعل المضارع قال : "ورابعها (أما) ، وهي (لماً) قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في (ألم) كقوله :

(١) الفواكه الجنية / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٢) المائدة / ٩٥ .

(٣) الحج / ٩ .

(٤) البيت من البحر البسيط ، لجريير في ديوانه / ٥٩٥ ، وعجزه : لاقى مُبَاعِدَةً مَنَّا وَحَرْمَانًا .

وهو من شواهد : المقتضب / ٤ / ١٥٠ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٨ ، الدرر

اللوامع / ٢ / ٥٦ .

(٥) الفواكه الجنية / ٣٤٧ .



عَلَى حِينَ عَابَتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَثَلَّتْ أَلْمَا أُصْبَحَ؟ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١)

وقوله : إِيكُمُ يَا بَنِي بَعْرِ إِيكُمُ أَلْمَا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا

أَلْمَا تَعْرِفُوا مِنَّا وَمِنْكُمْ كِتَابٌ تُطْعِنُ وَيَرْتَمِينَا^(٢) ، (٣) "

٢- وقد يجتمع الشعر مع غيره من الشواهد النقلية الأخرى ، وصور

ذلك كالآتي :

أ- اجتماع الشاهد الشعري مع القرآني مع سبق الشاهد القرآني ، ولم يتقدم الشاهد الشعري عنده على القرآني مطلقاً ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن خير (كان) وأخواتها قال: " ويجوز في خير هذه الأفعال كلها أن يتوسط بينها وبين اسمها على خلاف الأصل لقوة عملها نظراً إلى كونها أفعالاً فجاز أن يتصرف في معمولها ، نحو "وكان حقاً علينا نصر المؤمنين^(٤)" (حقاً) خير (كان) ، وقد توسط بينها وبين اسمها ، وهو (نصر المؤمنين) ومثله قول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهُولٍ^(٥)

(١) البيت من البحر الطويل ، للنايعة الذبياني في ديوانه /٧٦ ، وهو من شواهد : الإنصاف ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، همع الهوامع ٢١٨/١ ، شرح الأجرومية للسنهوري ٥٦٤/٢ ، خزنة الأدب ٤٥٦/٢ .

(٢) البيتان من بحر الوافر ، لعمر بن أم كلثوم في ديوانه /٨٤ ، وهو من شواهد : خزنة الأدب ٦٢٨/٣ .

(٣) الفواكه الجنية / ٣٦٢ .

(٤) الروم / ٤٧ .

(٥) البيت من البحر الطويل للسموأل بن عادي في ديوانه /٩٢ ، وهو من شواهد : شرح ابن عقيل ٢٣٦/١ ، شرح الأشموني ٢٣٢/١ .



ف (سواء) خبر (ليس) ،وقد توسط بينها وبين اسمها، وهو (عالم) وما عطف عليها (١) "

ب - اجتماع الشاهد الشعري مع الشاهد النبوي ،وقد سبق الحديث عن ذلك عند حديثنا عن موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث (٢) .

ج - اجتماع الشاهد الشعري مع النثري مع تقدم الشعري ،ومثال ذلك عند حديثه عن اتصال الفعل بعلامة التننية والجمع قال : "ومن العرب من يلحق الفعل علامة التننية ، وهي الألف ، والجمع وهي الواو ، وعلامة النسوة وهي النون إذا كان الفاعل مؤنثاً فنقول :قاما الزيدان ،وقاموا الزيدون ،وقمن الهندات، واللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التننية والجمع ،ومن ذلك قول الشاعر :

يُؤْمُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـِ **سَلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أُلُومٌ** (٣)

وقوله : **نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا** **أُلْفَضْنَا غُرَّ السَّحَابِ** (٤)

(١) الفواكه الجنية / ٢٣٧ ، وينظر ص ١١٣ . ١١٤ ، ١٦٨ ، ٢١٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٣٦٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٢) الفواكه الجنية / ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٤ .

(٣) البيت من البحر المتقارب ، قائله ابن أبي الصلت في ديوانه / ١٢٧ ، وهو من شواهد : أمالي ابن الشجري / ١٣٣ ، شرح المفصل / ٣ ، ٨٧ ، التصريح بمضمون التوضيح / ١ ، ٢٧٦ ، همع الهوامع / ١ ، ١٦٠ ، شرح الأشموني / ٢ ، ٤٧ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل ، قائله أبو فراس الحمداني ، في ديوانه / ٢٩ ، وهو من شواهد : شرح شذور الذهب / ١٧٨ ، التصريح بمضمون التوضيح / ١ ، ٢٧٦ ، همع الهوامع / ١ ، ١٦٠ ، الدرر اللوامع / ١ ، ١٤٢ .



وتسمى هذه اللغة لغة أكلوني البراغيث (١) "

٣- اهتم الفاكهي برواية البيت الذي استشهد به عند الاستشكال، فكان ينص على رواية البيت ، سواء أكان الخلاف في الحركات أو في الكلمات، ومثال الأول عند حديثه عن أخبار (كاد) وأخواتها قال: " ويجوز في خبر (عسى) خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها، كقول الفرزدق (٢) :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْنُغُ تَصَدُّهُ

يرفع (قصده) ، ويروى بنصبه أيضا على الأصل (٣)

ومثال الثاني : عند حديثه عن دخول (ما) الكافة على حرف الجر الكاف، وأنها تهمل معها وقد تعمل قال : " وقد لا تكفها (ما) بدخولها عليها فيبقى عملها وكقوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم (٤)

(١) الفواكه الجنية / ٢٠٢ .

(٢) صدر بيت من البحر الطويل ،وعجزه : إذا نحن خلفنا حقير زياد . في شرح ديوانه ٢٧٢/١ . وهو من شواهد : أوضح المسالك / ٣٠٨/١ ، شرح الأشموني / ١٣٠/١ ، شرح الأجرومية للسنهوري / ٢٩١/١ .

(٣) الفواكه الجنية / ٢٥٢ ، وينظر : صد ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ .

(٤) الفواكه الجنية / ٣٤٢ ، والبيت من بحر الطويل ، وقائله عمور بن بريقة . ينظر : عمرو بن بريقة سيرته وشعره / ١١٥ .

ويروى بحر الناس على أن (ما) زائدة ، وروي برفعه ، فتكون (ما) كافة أو مصدرية .

==



٤- قد يستشهد بالدليل الشعري تمثيلاً للهِجَة من لهجات العرب ، ثم ينسب هذه اللهجة إلى قبيلتها ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الأسماء الموصولة قال : " و (الذين) بالياء يستعمل مطلقاً أي رفعاً وجرّاً ونصباً ، وكل منهما لجمع المذكر العاقل ، وقد يستعمل (الألى) لغيره وقد يقال (الذون) بالواو في حالة الرفع ، و(الذين) بالياء في حالتي النصب والجر ، كقوله :

نحن الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا^(١)

وهي لغة عقيل أو هذيل، وعلى هذه اللغة يكون معرباً ويكتب بلامين، بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقاً^(٢)

• وقد لا ينص على تلك اللغة التي جاء عليها البيت الشعري تمثيلاً لها ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الفعل المعتل وإثبات حرف العلة إذا سبق بأداة جزم قال : "... أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف

==

(ومجروم عليه) في الحاليين خبر مبتدأ محذوف، أي : بعضه مجروم عليه وبعضه جارم. وهو من شواهد : أمالي القالي ١٢٢/٢ ، مغني اللبيب ٤٢٣/١ ، أوضح المسالك ٦٧/٣، شرح ابن عقيل ٢٤٥/١ ، همع الهوامع ٣٨/٢ ، شرح الأجرومية للسنةوري ١٢٥/١ ، الدرر اللوامع ٤٢/٢ .

(١) البيت من مشطور الرجز ، وعجزه : يوم النخيل غارة ملحاحا .

ينسب إلى ليلى الأخيالية في ديوانها ٩٥ ، وينسب إلى رؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢/ وهو من شواهد : أوضح المسالك ٤١٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٤٤/١ ، شرح الأجرومية للسنةوري ٤١٢/٢ ، خزنة الأدب ٢٣/٦ ، الدرر اللوامع ٣٦/١ .

(٢) الفواكه الجنية ١٨١/ وينظر : ١٨٥ ، ١٩٤ ، ٢٤٥ .



الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث تراعي الحركة المقدره فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة ، كما في قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (١)

وفي قوله : لم تهجو ولم تدع (٢) ، (٢)

٥- كان يستشهد بالشاهد الشعري ليشرح به محترزات القاعدة، ومثال ذلك عند حديثه عن إهمال (إن) وأخواتها إذا اتصل بها (ما) قال : "واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف ، نحو" **أُحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ** (٤) " وقوله :

..... **وَلَكِنَّمَا يُفْضَى فُؤُوفٌ يَكُونُ** (٥)

(١) صدر بيت من البحر الوافر ، وعجزه : بما لاقت لبون بني ياد . وهو من شواهد : الكتاب ٥٩/٢ ، المنصف ٨١/٢ ، شرح المفصل ٢٤/٨ ، همع الهوامع ٥٢/١ ، خزانة الأدب ٥٣٤/٣ ، شرح شواهد الشافية/٤٠٨ .

(٢) موطن الشاهد من البحر البسيط ، وقائله أبو عمرو بن العلاء في نشأة النحو /٧٥ ، وتمامه :

هَجَوْتُ زَبَانَ نَمَّ جَبَّتْ مُعَنْزِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ

وبلا نسبة في : المنصف ١١٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٨٥/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨٧/١ ، همع الهوامع ٥٢/١ ، الدرر اللوامع ٢٨/١ .

(٣) الفواكه الجنية / ١١٤ ، وينظر : صد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٣٥٠ ، ٤٣٤ . (٤) المؤمنون / ٥٥ .

(٥) عجز بيت من بحر الطويل ، صدره : فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ .

وهو من شواهد : التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٥/١ ، همع الهوامع ١١٠/١ ، الدرر اللوامع ٨٠/١ .



ومثلها (ما) المصدرية نحو : أعجبنى أنما فعلت حسن أي: إن فعلك

حسن (١) "

٦ - إذا جاء الشاهد الشعري مخالفا للقواعد النحوية التي يراها مناسبة أجاب عنها ،ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن (ظن) وأخواتها، وتحديدًا عند حديثه عن الإلغاء والتعليق قال : "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم على معموليه على المشهور ، وإن تقدم عليه شيء ، فلا يجوز مع تقدمه نحو :ظننت زيدًا قائمًا أي: أن تقول في المثال ظننت زيدًا قائمًا برفعهما ، خلافًا للكوفيين والأخفش في إجازة ذلك استدلالاً بنحو قوله :
..... **إِنِّي وَجَدْتُ مَلَاكُ الشَّيْمَةِ الأَدَبِ** (٢)

وأجيب بأن ذلك من التعليق على إضمار لام الابتداء ،أو من الإعمال على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفًا (٣) .

• وقد يجيب عن الشاهد بأنه ضرورة أو نادر ،فمن الأول عند حديثه عن الضمائر قال : " واعلم أن الضمير المتصل أصل الضمير المنفصل ولهذا متى ما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلًا بعامله فلا يجوز أن به منفصلًا في الاختيار فلا يقال في "قمت": "قام أنا" لإمكان "قمت" ولا في "أكرمك": "أكرم إياك" لإمكان "أكرمك" ، وأما قوله :

(١) الفواكه الجنية / ٢٦٤ .

(٢) عجز بيت من البحر البسيط ، صدره : كَذَلِكَ أُتِبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي . وينسب لبعض الفزاريين ، وهو من شواهد : أوضح المسالك ٦٥/٢ ، همع الهوامع ١٥٣/١ ، شرح الأشموني ١٦٠/١ ، شرح الأجرومية للسنهوري ٣٥٠/١ ، خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، الدرر اللوامع ١٣٥/١

(٣) الفواكه الجنية / ٢٨٢ وينظر ص ١٨٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٣٧٣ ، ٤٠٣ .



.....قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ (١)

فضرورة (٢).

ومن الثاني: قوله عند حديثه عن أخبار أفعال المقاربة قال: "إلا أن خبرها يكون فعلا مضارعًا مؤخرًا عنها... فعلم أن خبرها لا يكون جملة فعلية مصدرية بمضارع، ومجيئه على خلاف ذلك نادر، كقوله:

فَأَبْتُ إِلَىٰ فِهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيًّا (٣)، (٤)

٧- كان يستشهد بالشاهد الشعري للتدليل على مخالفة أصل القاعدة، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الأسماء الموصولة، وتحديدًا عن الموصول المشترك قال: "وقد يعكس ذلك الأصل في (من) و (ما) على خلاف الأصل لغير عاقل إذا نزل منزلته كقوله:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ (٥)، (١)

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق في شرح ديوانه ٣٦٤/١، وتمامه:
بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ بِالذَّهْرِ الدَّهَارِيرِ
وهو من شواهد: الخصائص ٣٠٧/١، أمالي ابن الشجري ٤٠/١، معجم الهوامع ٦٢/١، خزنة الأدب ٤٠٩/٢.

(٢) الفواكه الجنية ١٦٧/ وينظر ص ٢٠٤، ٢١٦.

(٣) صدر بيت من البحر الطويل، لتأبط شرا في ديوانه ٣١/، بلفظ: ولم أك، وعليه فلا شاهد، وعجزه:
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُنْتَهَا وَهِيَ تُصْفِرُ
وهو من شواهد:، الإنصاف ٥٥٤/٢، شرح المفصل ١٣/٧، شرح ابن عقيل ١٢٩/١، شرح الأجرومية للسنهوري ٢٩١/١، خزنة الأدب ٣٧٤/٨، الدرر اللوامع ١٠٧/١.

(٤) الفواكه الجنية ٢٥١/ وينظر ص ٣٢٥.

(٥) صدر بيت من البحر الطويل، قائله العباس بن الأحنف في ديوانه ١٤٣/ بلفظ: معبر، وعجزه:
.....
أَعْلَىٰ إِلَىٰ مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ .

==



٨- كان يستشهد بالشاهد الشعري للدلالة على معنى الفعل أو الحرف، فمن الأول عند حديثه عن (ظن) وأخواتها ومعاني أفعالها قال: "ومثل (ظن) حسب تكون في الغالب للرجحان، نحو: حسبت زيدًا قائمًا، وقد تستعمل لليقين ، ومنه قول الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقِيَّ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاهَا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَائِلًا (٢)، (٣)

ومن الثاني : عند حديثه عن (رب) وإفادتها معنى التكثر والتقليل قال: "... ولها صدر الكلام من بين حروف الجر؛ لأنها موضوعة لإنشاء التكثر والتقليل ، واستعمالها في الأول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" ومن الثاني نحو :

أَنَا رَبٌّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ (٤)، (٥)

==

وهو من شواهد : شرح ابن عقيل ١/١٢٩، التصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٣، شرح الأشموني ١/١٥١ .

(١) الفواكه الجنية / ١٨٣ وينظر ص ١٨٩ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، قائله لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه / ٢٩٢ . بلفظ رأيت .

وهو من شواهد أساس البلاغة/٤٦ ثقل ، أوضح المسالك ٢/٤٤، شرح ابن عقيل

٢/٣٤، مع الهوامع ١/١٤٩، شرح الأجرومية للسنهوري ١/٣٢٨

(٣) الفواكه الجنية / ٢٧٧ .

(٤) صدر بيت من البحر الطويل ، ينسب لرجل من أزد السراة ، وعجزه : وذئ لم يلد

أبوان .

وهو من شواهد : الأصول/١/٢٨٩، الخصائص ٢/٣٣٣، النكت ١/٣٤١، التصريح

بمضمون التوضيح ٢/١٨، خزنة الأدب ١/٣٩٧، الدرر اللوامع ١/٣١ .

(٥) الفواكه الجنية / ٣٤٠، وينظر : ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٤، ٣٨٩ .



٩- قد يأتي الفاكهي بالشعر استثناساً لناحية المعنى ،ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الإضافة وعلّة حذف التنوين عند الإضافة قال : "وإنما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال والانفصال معاً ، وما أحسن قول بعضهم :

كَأَيِّ تَنْوِينٍ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَعَيْتُ تَرَانِي لَا تَحُلُ مَكَانِي (١) ، (٢)

فقد شبه التنوين والإضافة برجلين .

١٠- وقد استشهد الفاكهي بشعر بعض المولدين منهم أبو فراس الحمداني والمعري ، فالأول استشهد به على مسألة نحوية ، وهي اتصال الفعل بعلامة التنثية والجمع وهو قول أبي فراس الحمداني :

تَتَجَّ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَضَهَا عُرَّ السَّحَابِ (٢)

والثاني للمعري وكان لغزاً ذكره الفاكهي عند حديثه عن أفعال المقاربة قال : "...وقد اشتهر القول بين النحويين أن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات ، حتى جعله المعري لغزاً ، فقال :

أُنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جَرَهُمْ وَنَمُودُ

إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي صُورَةِ النَّفْيِ أَثْبَتْتَ وَإِنْ أَثْبَتْتَ قَامَتْ مَقَامَ جُودِ (٤)

(١) البيت من البحر الوافر ، قائله عبد الرحمن بن الحكم .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٤٣ .

(٣) الفواكه الجنية / ٢٠٢ ، والبيت من مجزوء الكامل ، لأبي فراس الحمداني في ديوانه / ٢٩ .

(٤) الفواكه الجنية / ٢٥٣ ، والبيت من البحر الطويل ، نسبه الفاكهي للمعري ، ولم أجده في

ديوانيه سقط الزند ولا اللزوميات .



بعد بيان موقف الفاكهي من الشاهد الشعري ، يبقى لنا هنا رده البيت بالشذوذ ، وقد كان ذلك في موضعين وقد ردهما بالشذوذ والضرورة^(١).

وقبل أن نعرض البيتين لأبد لنا من ذكر معنى الشاذ والفرق بينه وبين الاطراد والضرورة .

أما الاطراد فمعناه في اللغة :اطراد الشيء :تبع بعضه بعضًا وجرى . واطرد الأمر استقام . واطرد الكلام إذا تتابع^(٢) .

وفي الاصطلاح :دوران الحكم مع الوصف وجودًا وعدمًا .وقيل :وجودًا فقط^(٣) .

أما الشاذ فهو في اللغة: شَذَّ عنه يَشُدُّ وَيَشُدُّ شذوذًا: انفرد عن الجمهور ونذر فهو شاذ، وشذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه . وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ^(٤) .

وفي الاصطلاح :ما يكون مخالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده وكثرته في الاستعمال .وقيل: الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية إن خالف قاعدة الكل أو الجمهور يسمى شاذًا على الصحيح^(٥) .

(١) الفواكه الجنية/٢٩٩، ٣٧١ .

(٢) لسان العرب المجلد الرابع /٢٦٥٢ طرد .

(٣) موسوعة كشاف مصطلحات الفنون ١/٢٢١ .

(٤) لسان العرب المجلد الرابع /٢٢١٩. ٢٢٢٠ .

(٥) موسوعة كشاف مصطلحات الفنون ١/١٠٠٠ .



والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب : مطرد في القياس والاستعمال ، وهو الذي عليه معظم الكلام مثل : قام زيدٌ ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيدٍ .

مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو ماضي (يذر ويدع) ومن ذلك استعمال مفعول (عسى) اسماً مفرداً نحو: عسى زيدٌ قائماً لم يسمع إلا شاذاً وإن كان القياس يسوغه .

الثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : استصيب ومنه استحوذ واغيلت المرأة واستتوق الجمل واستتيت الشاة .

والرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول مما عينه واو نحو ثوب مصوون^(١) .

والبيتان اللذان ردهما الفاكهي كانا من النوع الرابع ، والبيت الأول منهما قلب ياء المتكلم ألفا في المنادى المضاف لما فيه ياء المتكلم قال: "...ورابعها: قلب الياء ألفاً كقوله :

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَنَا تَلُومِي وَاهْجَعِي فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكَ يَوْمًا مَضْجَعِي^(٢)

وإثبات الياء وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ، وفي التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة^(٣) "

(١) الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر / ٣٦، ٣٧ .

(٢) البيت من الرجز ، قائله أبو النجم العجلي في ديوانه / ١٣٤ ، وهو من شواهد : الكتاب / ١٢٧ ، المقتضب / ٤ ، ٢٥٢ ، الخصائص / ٢ ، ٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش . ٩٠ / ٦ .

(٣) الفواكه الجنية / ٢٩٩ .



والبيت الثاني: عند حديثه عن الجزم بـ إذا وجعل ذلك ضرورة أو شاذًا قال: "وقد يجزم بـ (إذا) لكن لا يقع ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله:

اسْتَعْنِ مَا أَعْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبَكَ خَاصَّةٌ فَتَجَمَّلْ^(١)

وقوله: **وَإِذَا تُصِبَكَ خَاصَّةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرِّغَابَ فَارْغَبْ^(٢)**

وهو أيضًا شاذ للمنافاة بين إذ وإن الشرطية وذلك أن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة (إذا) موضوعة للتحقيق فهما متنافيان^(٣) "

(١) البيت من البحر الكامل وهو من شواهد مغني اللبيب ٢ / ٨٥، همع الهوامع ٣ / ١٨٠،

الضرورة الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر / ١٥٦ .

(٢) البيت من بحر الكامل، للنمر بن تولب، ولم أجده بهذا اللفظ إلا في الجنى الداني ص

.٣٦٧

(٣) الفواكه الجنية / ٣٧١، وينظر: الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر / ١٥٦،

ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٩٧. ٢٩٨ .



المطلب الثاني

كلام العرب (النثر)

النثر هو المعين الذي لا يُضْبُ في الاستشهاد لكثرتها عند تلمس الدليل ، فهي منطلق العربي في غدواته وروحاته يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما ينبغي ويريد ^(١) . قال السيوطي : وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ^(٢) .

وقد اتخذ النحاة من الشعر موقفاً يختلف عما اتخذوه من النثر ، ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط ، وحددوا له من قيود، وظل السماع موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القرن الرابع الهجري ^(٣) .

اختلاف مصادر النحو البصري والكوفي

اعتمد البصريون في نحوهم على أعراب البوادي ،الذين بعدوا عن الحضرة فأخذوا عن قيس ، وتميم ، وأسد فإن هؤلاء العلماء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ،وعليهم اتكل في الغريب ،وفي الإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ^(٤) ."

(١) نشأة النحو / ٥١ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو / ١٠٠ .

(٣) أصول التفكير النحوي / ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو / ١٠١ ، ١٠٢ .



أما الكوفيون فقد كانوا أوسع مكاناً كعادتهم في التعميد فقد اعتمدوا على القبائل التي أخذ عنها البصريون ، واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الأخذ عنها " وهي لهجات عرب الأرياف ، الذين وثقوا بهم ، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد بداد من أعراب الحظمية ، الذين غلط البصريين لغتهم ، ولحنوها ، واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو ، أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم واحتج بلغتهم على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما في المسألة المعروفة^(١) "

وقد دافع د/مهدي المخزومي عن الكوفيين في اعتمادهم على هذه اللغات فقال : " ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها ، أنهم لم يكونوا يتشددون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم ، فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات^(٢) "

وقال أيضا : " لا يعني أخذهم باللغات التي أباهها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بأولئك ، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات ، ولا يصح إغفاله ، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن الكريم السبع^(٣) "

أما موقف الفاكهي فقد كان يعتبر الشاهد النثري رافداً مهماً من روافد الاحتجاج ، ومصدراً مهماً من مصادر التعميد ، فقد احتج به لإثبات حكم أو

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٣١ وينظر : الشاهد وأصول النحو . ٨١/

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٣٣١ .

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٣٣١ . ٣٣٢ وينظر : الشاهد وأصول النحو / ٨١ .



قضية سواء أكان الشاهد النثري مفردًا أم مدعمًا بغيره من الشواهد الأخرى، وقد احتج به في كتابه في تسعة وعشرين موضعًا في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، وكان أحيانًا يمهد لها بعبارة "سمع من العرب"^(١) أو بلفظ "قولهم"^(٢) " وأسند ثلاث روايات منها إلى يونس^(٣)، وسيبويه^(٤)، والفراء^(٥)، وأحيانًا أخرى لم يكن يمهد لها^(٦). وقد كانت طريقة الفاكهي في الاستدلال يتمثل فيما يأتي:

١- أقوال استشهد بها لإثبات حكم أو قضية، أو نفي حكم أو قضية وتنقسم قسمين :

أ- أقوال مفردة استشهد بها لإثبات حكم أو قضية، ومثال ذلك عند حديثه عن (إن) النافية العاملة عمل (ليس) وجواز عملها في معرفتين قال : "... والثاني سمع من كلامهم : إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية"^(٧) ، وقد

(١) الفواكه الجنية / ٤٢٨ .

(٢) ينظر :المصدر السابق / ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٣١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٤١٢ ، ٤٣٨ ، ٤١٧ ،

(٣) الفواكه الجنية ص ٢٩٧ .

(٤) المصدر السابق / ٤٣١ .

(٥) المصدر السابق / ٤١٢ .

(٦) الفواكه الجنية ص ٢٢٠ ، ٢٧٣ ، ٣١١ .

(٧) ذ (إن) نافية عاملة عمل (ليس) ، و(أحد) اسمها مرفوع ، و(خيرًا) خبرها منصوب . وهو من شواهد :ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣ ، مغني اللبيب ١٣٤/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٧١/١ .



يكون اسمها وخبرها معرفتين، سمع من كلامهم : إن ذلك نافعك ولا ضارك^(١)

"

• فإذا جاء ما ظاهره مخالفاً لما ذهب إليه أوله ، ومثال ذلك عند حديثه عن علامات الاسم قال : " ويعرف أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله سواء كان اسماً صريحا كمررت بزيد أم مؤولا به ك (عجبت من أن قمت) ف "قمت" وإن كان ليس باسم في الظاهر فهو في التقدير اسم ؛ لأنه في معنى قيامك ، وأما قولهم : "ما هي بنعم الولد"^(٢) و "على بئس العير"^(٣) فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامه^(٤)"

ب - أقوال نكرت مع غيرها استشهد بها لإثبات حكم أو قضية أو نفي حكم أو قضية ، وهاك تفصيل القول : أولا : أقوال نكرت مع القرآن الكريم مع تقديمه على القرآن ، ومثال ذلك عند حديثه عن حذف ياء

(١) الفواكه الجنية / ٢٤٧ وينظر: ص ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٣٩ ، ٣٨٥ ، ٤٣٨ . وإعراب القول : (إن) نافية عاملة عمل ليس ، و(ذلك) اسمها، و(نافعك) خبرها، وقد عملت في معرفتين ، وهو من شواهد: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨ ، مغني اللبيب ١/١٣٤ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٧١ .

(٢) حكاية حكاها الفراء : "والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة" والشاهد فيها: بنعم ، حيث دخلت البناء على (نعم) وبه استدل الكوفيون على اسميتها . وهو من شواهد: الأمالي الشجرية ٢/٤٠٥ ، الإنصاف ١/٩٩ ، شرح الألفية لابن طولون ٢/٣٥

(٣) حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : "نعم السير على بئس العير" والشاهد فيه ما ما ظاهره دخول حرف الجر على (بئس) وبه استدل الكوفيون على اسميتها . وهو من شواهد: الأمالي الشجرية ٢/٤٠٥ ، الإنصاف ١/٩٨ ، شرح الألفية لابن طولون ٢/٣٥

(٤) الفواكه الجنية / ٧٤ وينظر ص ٧٧ ، ٢٧٥ .



المنادى الصحيح الآخر المضاف لياء المتكلم واللغات الواردة فيه قال: "... السادسة: حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسورًا كالمنادى المفرد اكتفاء عن الإضافة بنيتها، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافًا، وحملًا على الكثير، كقول بعضهم "يا أمُّ لا تعلمي"^(١). بضم الميم. حكاه يونس وقرئ ﴿ رَبِّ السِّجْنِ ﴾^(٢) - بضم الباء - وهي ضعيفة جدًا^(٣) "

ثانيا : أقوال ذكرت مع الحديث وقد سبق النثر الحديث، مثال ذلك عند حديثه عن صاحب الحال قال: "وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، كقولهم" عليه مائة بيضا" وفي الحديث: "فصلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قاعدا وصلى وراءه رجال قياما" ولا يقاس عليه^(٤) "

ثالثا : أقوال ذكرت مع الشعر وقد سبق النثر الشعر، مثال ذلك عند حديثه عن عمل صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل قال: "ما ضراب زيدٌ عمرًا ، وحكى سيبويه : أمَّ العسلَ فَأَنَا شَرَّابٌ"^(٥) ،

(١) قال سيبويه : "حدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أم لا تعلمي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا : يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف" الكتاب ٢/٢١٣ وينظر: المقتضب ٤/٢٦٣ ، الأصول ١/٣٤١، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٠٨، أوضح المسالك ٤/٣٨ .

(٢) سورة يوسف جزء من الآية ٣٣ . القراءة للتمار عن رويس في : شواذ القراءات للكرماني ٢٤٠/ . على أن (رب) مبتدأ ، و(السجن) خفض بالإضافة ، و(أحب) خبره . الدر المصون ٦/٤٩٣ وينظر : اللباب في علوم الكتاب ١١/٩٥ .

(٣) الفواكه الجنية /٢٩٧ وينظر مع تقديم القرآن على النثر ص ٣٣٨ ، ٤١٠ .

(٤) المصدر السابق /٣١٨ . ٣١٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٥٧، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٦ ،



وإنه لمنحار بوائكها^(١)، وقال بعضهم: إن الله غفورٌ ذنب العاصين، وإن الله سميعٌ دعاء من دعاه، وقال الشاعر:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٢)

رابعاً : أقوال ذكرت مع المثل وقد سبق النثر المثل ، ومثال ذلك عند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة قال : "ومنها أن تكون النكرة موصوفة بصفة مذكورة أو محذوفة نحو "السمن منوان بدرهم" ف (السمن) مبتدأ أول ، و(منوان)مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي السمن منوان منه ، ومنه على أحد التقديرين " شر أهر ذا ناب" أي: عظيم^(٣) " (٤)

==

شرح الألفية لابن طولون ٤٩٨/١ . والشاهد فيه أنه أعمل فعال عمل صيغ المبالغة .
(١) ينظر : الكتاب ٥٨/١، شرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص٤٢٦،
شرح المكودي ٢١٣/١، همع الهوامع ٨٦/٥، شرح الأشموني ٢٩٧/٢ . والشاهد فيه
لمنحار حيث أعمل مفعال عمل الفعل فنصب بوائكها .

(٢) الفواكه الجنية /٤١٢ . والبيت من البحر الكامل، وهو من شواهد : المقتضب ١١٦/٢،
النكت على الكتاب ٥٨/١ ، أمالي ابن = الشجري ٥٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش
٧١/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ .

(٣) هذا مثل من أمثال العرب ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله . وقد استشهد به
الفاكهي هنا على مجيئ المبتدأ نكرة ، والمسوغ هنا إما أن يكون على أن يتقدم المبتدأ
استفهام ، والتقدير : ما جاء بك إلا شيء ، وإما أن تكون النكرة موصوفة والمعنى : شيء
عظيم . وهو من شواهد : الكتاب ٣٢٩/١، مجمع الأمثال للميداني ١٧٢/٢، شرح المفصل
في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٢٥٧/١، الإيضاح شرح المفصل ١٥٠/١، ارتشاف
الضرب ١١٠١/٣ .

(٤) الفواكه الجنية /٤٢٠ .



٢- قد يتعقب أمثلة المتن شرطاً وتبييناً وتأويلاً ، ويضيف إليها أمثلة من عنده ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الإخبار عن الذات بالزمان قال : "وأما قولهم "الليلة الهلال " بنصب (الليلة) و "اليوم خمر " ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو مؤول بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى ، وقيل : لا حاجة إلى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر، وإن رفع لفظ (الليلة) كان التقدير : الليلة ليلة الهلال ، ولا يصح أنه ينصب لئلا يكون واقعاً في الزمان ، والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر^(١) "

٣- قد يعرض الفاكهي قاعدته ثم يشرحها بمثال ، ثم يحمل عليها الشاهد النثري ، ومثال ذلك عند حديثه عن نعت اسم (لا) النافية للجنس قال : "وإذا نعت اسم (لا)المبني معها على الفتح بنعت مفرد متصل باسمها ، وهذا هو معنى قوله: ولم يفصل بين النعت فاصل وذلك نحو : لا رجل ظريف جالس جاز لك في النعت ثلاثة أوجه كما إذا تكررت (لا) مع النكرة والفتح على أن الصفة من تنمة الموصوف بأن رُكِّبَا ، وجعلا اسما واحدا ، ثم جيء ب (لا) لنفي المجموع ، والنصب حملا على محل اسم (لا) مع اسمها ، وكالمثال المذكور نحو "ألا ماء ماءً بارداً عندنا"^(٢)

٤- كان يستشهد بالشاهد النثري على معنى الفعل، ومن ذلك عند حديثه عن (ظن) وأخواتها وأن الفعل (وهب) قد يأتي بمعنى (صار) قال :

(١) الفواكه الجنية ص ٢٢٦. ٢٢٧. وينظر ص ٣١١ ، ٣٢٤ .

(٢) المصدر السابق / ٢٧٣ وينظر ص ٤١٧ . وينظر القول في : الكتاب ٢٢٧/١ ، مغني

الليبي ٤١٩/٣ ، شرح الألفية لابن طولون ٢٧٥/١ .



"وقالوا في الدعاء :وهبني الله فداك ،أي: صيرني، وهو قليل، فياء المتكلم
مفعول أول و(فداك) مفعول ثان (١) "

أما الأمثلة المصنوعة في الكتاب فهي كثيرة جدا حيث جاءت في كل
أبواب الكتاب .

(١) المصدر السابق / ٢٨٠ .



المطلب الثالث

الأمثال

المَثَلُ: والمَثِيلُ: كالمثل، والجمع: أمثال. والمَثَلُ: الشيء الذي يُضْرَبُ لشيء مما فيجعل مثله (١). ومثل الشيء أيضا بفتحتين صفتته (٢). والمَثَلُ: المَثَلُ، كَشَبَهُ وشَبَهُ والمَثَلُ المضروب مأخوذ من هذا، لأنه يذكر مورى به عن مثله في المعنى (٣).

أما في الاصطلاح فقد عرف بتعريفات كثيرة منها: قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول (٤). وقيل: هو جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلها بذاتها، تتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغير يلحقها في لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني. ولذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها (٥).

والمثل يجتمع فيه أربعة أمور لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكتابة؛ فهو نهاية البلاغة (٦).

(١) لسان العرب المجلد السادس / ٤١٣٣ مادة مثل .

(٢) مختار الصحاح / ٢٥٧ مثل .

(٣) معجم مقاييس اللغة / ٢٩٦ مثل .

(٤) مجمع الأمثال للميداني / ٥ / ٥ .

(٥) زهر الأكم في الأمثال والحكم / ٢٠ / ٢١، وينظر: الأمثال العربية والعصر الجاهلي / ٣٥، ٣٤ / ١ .

(٦) مجمع الأمثال للميداني / ٦ / ١ وينظر: معجم الأمثال العربية المقدمة ج .



وقد عنى علماء اللغة بالمثل قديماً وحديثاً، واهتموا به أيما اهتمام ، فأفحموه في كل مناحي حياتهم، فكان لكل منحنى مثلٌ يُلْهَجُ به ، وبلغت العناية به مدى مميّزاً عن غيره من الشواهد الأخرى ، لأن المثل عندهم كان يجسد اللغة الصافية فأخذوا منه الشواهد الكثيرة ، والذي يؤكد ذلك كثرة المؤلفات في الأمثال .

والأمثال في أي لغة من اللغات هي خلاصة تجارب أهلها، وقد جاءت في قالب لفظي موجز ، وهو مرآة لثقافة الأمة واتجاهاتها الفكرية .

والأمثال العربية أحد مصادر الاستدلال النحوية المهمة، فقد استشهد به النحاة القدامى أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم .

أما الفاكهي فقد قل الاستشهاد عنده بالمثل قياساً على الشواهد الأخرى فلم يستشهد به إلا في أربعة مواضع ، وكان كعادته لم يصرح بأنها أمثال ، وبالتالي لم يورد مورد المثل ولا مضربه ، ومن ذلك عند حديثه عن الاسم وعلاماته وتحديداً عن الإسناد قال : "ويعرف بالإسناد إليه أي كون الاسم مسنداً إليه سواء كان المسند فعلاً ك قام زيد ، أم اسماً كأننا مؤمن ، أم جملة نحو أنا قمت . فهذه العلامة أنفع علامات الاسم ... وأما تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه^(١) فعلى حذف (أن) أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر^(٢)"

(١) المثل يروى "لأن تسمع" و "أن تسمع" و "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" والمختار "أن تسمع" يضرب لمن خبره خير من مرآه ، وأول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . مجمع

الأمثال ١/١٢٩ ، جمهرة الأمثال ١/٢١٥ ، المنقح من أمثال العرب ٣٨/ .

(٢) الفواكه الجنية / ٧٢ .



• ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن علامات الفعل وتحديدًا معرفته بـ (قد) قال: "والفعل يعرف بـ (قد) الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي .. وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾^(١) أو التقليل نحو "إن الكذوب قد يصدق"^(٢)،^(٣)

(١) النور / ٦٣ .

(٢) هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالية عليه ، ثم تكون منه الهنئة من الإحسان .

مجمع الأمثال ١ / ١٧ .

(٣) الفواكه الجنية / ٧٥ وينظر : ٢٢٠ ، ٢٤٤ .



المطلب الرابع

لغات العرب

لغات العرب :أحد أنواع الشواهد النثرية الثلاثة ،وهذه اللغات من الشواهد النحوية المهمة التي اعتمد عليها النحاة في كتبهم في الاستدلال على قواعدهم النحوية ،أو توجيهها، ولو تتبعنا كتب النحاة قديما وحديثا لوجدناها مليئة بعبارات تدل على اتصالها باللغات مثل " سمع عن بعض العرب " ، و"حكى أعرابي" ، وغير ذلك .

وأشهر هذه اللغات لغتان رئيستان عظيمتان :

إحداهما: حجازية غربية أو كما تسمى أحياناً "قرشية".

والأخرى :نجدية شرقية أو كما تدعى أحياناً تميمية ^(١) .

وكان النحاة يرون أن هذه اللغات كلها حجة " ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ^(٢) " لكن هذه اللغات قد تفاوتت درجاتها في الاحتجاج بها على اختلاف قربها أو بعدها ، وقد سبق الحديث عن ذلك بإسهاب عند حديثنا عن كلام العرب ^(٣) فلا داعي لأن نعيد

(١) دراسات في فقه اللغة د / صبحي الصالح / ٦٦ .

(٢) الخصائص ١٠/٢ .

(٣) يرجع الحديث عن التمهيد في كلام العرب .



شيئاً منه مرة أخرى ، كما تحدثنا عن الخلاف الذي وقع بين البصريين والكوفيين حول هذه اللغات.

أما الفاكهي فقد اعتمد على لغات العرب ، وجعلها رافداً مهماً من روافد الاحتجاج عنده ، فقد استشهد بنحو ثمان وعشرين لغة في كثير من الأبواب النحوية وجعلها كانت في قضايا نحوية مختلفة ، وقد كان أحياناً ينسب اللغة إلى قبيلتها ، ومنها ما نسبته إلى الحجاز^(١) ، وتميم^(٢) ، وأهل العالية^(٣) ، وطى^(٤) ، وعقيل^(٥) ، وهذيل^(٦) ، وحمير^(٧) وأزد شنوءة^(٨) .

وأحياناً أخرى كان ينسب اللغة إلى من حكاها^(٩) . وإن لم ينسب اللغة إلى قبيلتها أو من حكاها فقد كان يسميها باسمها كما قال: "لغة أكلوني البراغيث"^(١٠) ، وإن لم يفعل هذا ولا ذاك أشار إلى أنها لغة فقال: "ولغة طائفة من العرب"^(١١) ، و"على هذه اللغة"^(١٢) ، و "في اللغة المشهورة"^(١٣) ، و"وهذه

(١) الفواكه الجنية / ١٧٧، ٢٤٣، ٢٤٥ .

(٢) المصدر السابق / ١١٨، ١٧٧، ٢٤٥، ٢٧٤ .

(٣) المصدر السابق / ٢٤٦ .

(٤) الفواكه الجنية ص ١٨٤، ٩٤١، ٣٧٦، ٢٠٣ .

(٥) المصدر السابق / ١٨٤ .

(٦) المصدر السابق / ١٨١ .

(٧) الفواكه الجنية ص ١٩٤ .

(٨) المصدر السابق / ٢٠٣ .

(٩) المصدر السابق / ٤١٨ ، وهي لغة حكاها سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣٢ .

(١٠) الفواكه الجنية ص ٢٠٢ .

(١١) المصدر السابق / ١١٤، ١١٨ .

(١٢) المصدر السابق / ١٢٢ .

(١٣) الفواكه الجنية ص ٢١٠ .



اللغة^(١) إلى غير ذلك من الإشارات ، وكان أحيانا لا يشير إلى أنها لغة^(٢) .
وفيما يلي عرض موجز لبعض اللغات التي استشهد بها الفاكهي :

• عند حديثه عن الأسماء الموصولة وتقسيمها إلى نص ومشارك قال :
"فالنص ثمانية ألفاظ...والألبي والذين بالياء مطلقا أي رفعا وجرا ونصبا ،
وكل منهما لجمع المذكر العاقل ،وقد يستعمل الألبي لغيره وقد يقال :الذون
بالواو في حالة الرفع ،والذين بالياء في حاتي النصب والجر ،كقوله :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ

وهي لغة عقيل أو هذيل ،وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بلامين
،بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقا^(٣) "

•ومن هذه اللغات أيضا عند حديثه (ذو) قال : "وأما (ذو) التي تطلق
على المفرد المذكر وفروعه فخاصة بلغة طيئ قبيلة من العرب تقول فيها
بمعنى الجميع ؛جاءني ذو قام أي: الذي قام ،وذو قامت أي: التي قامت
،وذو قاما أي :الذان قاما ،وذو قاموا أي : الذين قاموا ،وذو قمن أي:
اللاتي قمن ، سواء كان القائم عاقلا أم غيره ،قال شاعرهم :

وبعري ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ^(٤)

(١) الفواكه الجنية / ٢١١، ٢٩٦، ١٩٧.

(٢) الفواكه الجنية / ٢٩٨، ٤١٩، ٤٣٤.

(٣) الفواكه الجنية ص ١٨١ .

(٤) عجز بيت من البحر الوافر ، صدره : فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي .

لسنان بن الفحل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٥٩٠، شرح المفصل لابن يعيش

٣/١٤٧، المقاصد النحوية / ٤٠٢، خزانة الأدب ٦/٣٥ .



أي: بئري التي حفرتها والتي طويتها ، والمشهور عنهم أفرادها وتذكيرها وبنائها^(١) .

• ومنها أيضا عند حديثه عن (أل) قال: "وتبدل لام (أل) المعرفة ميمًا في لغة حمير قبيلة من العرب ، وقد نطق النبي . صلى الله عليه وسلم . بها فقال : "ليس من امبر امصيام في امسفر" ونقلت أيضا هذه اللغة عن طيئ ، قال شاعرهم :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَسْمِهِمْ وَأَسْلَمَهُ^(٢)

• ومثال اللغة التي سماها ولم ينسبها ، قال في باب الفاعل عند حديثه عن إلحاق الفعل علامة تنثية أو جمع : "ومن العرب من يلحق الفعل علامة التنثية والجمع إذا كان الفاعل الظاهر مثني أو مجموعًا كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا فتقول : قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات ، واللواحق بالفعل أحرف دالة على التنثية والجمع ... وتسمى هذه اللغة " لغة أكلوني البراغيث" وإنما سميت بذلك لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم أي العرب ، وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما : إلحاق الفعل العلامة ، والثاني : استعمال الواو لما لا يعقل^(٣) "

• أما اللغات التي لم ينسبها إلى قبيلتها فمن أمثلتها عند حديثه عن المثني قال : "فأما المثني فيرفع بالألف نيابة عن الضمة ك جاء الزيدان

(١) الفواكه الجنية / ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق / ١٩٤ . والبيت من البحر المنسرح ، قائله بجير بن عتمة في شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩ ، المقاصد النحوية ص ٤٢٩ ، مع الهوامع ٧٩/١ . والشاهد على أن (نو) بمعنى الذي .

(٣) المصدر السابق / ٢٠١ ، ٢٠٢ .



وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ك رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة^(١)

(١) المصدر السابق / ١١٨ . وهذه اللغة هي لغة بلحارث بن كعب . ينظر: شرح ابن عقيل . ٨٥ ، ٨٠ / ٢ .



الفصل الثاني

القياس

وتحته مبحثان

المبحث الأول : موقفه من القياس وتحته خمسة مطالب

المبحث الثاني : العلة



المبحث الأول :

موقفه من القياس وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول : تعريف القياس

المطلب الثاني : موقف العلماء من القياس

المطلب الثالث : نشأة القياس وتطوره

المطلب الرابع : أركان القياس

المطلب الخامس : موقف الفاكهي من القياس



المطلب الأول : تعريف القياس

القياس هو الدليل الثاني من أدلة النحو الأساسية وهو لغة: التقدير، قاس الشيء بقيسَه قَيْسًا وقِيَّاسًا، واقْتِاسَهُ، وقَيْسَهُ إذا قَدَّرَهُ على مثاله. والمقياسُ: المقدار. وقاس الشيء يُقَوِّسُهُ قَوِّسًا : لغة في قاسه بقيسه^(١). قِسْتُ الشيء بالشيء: قدرته على مثاله^(٢).

واصطلاحاً: عرف بتعريفات كثيرة منها: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم^(٣). وقيل: حمل فرع على أصل بعلته، وإجراء حكم الأصل على الفرع^(٤).

وعرفه د/ محمد الحلواني بأنه: حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف^(٥). وهذه التعاريف متقاربة في مجملها.

ويعد القياس دليلاً من أدلة النحو الأولى، وأكثر الأدلة راجعة إليه، وقائمة عليه، ولذا قال الكسائي:

إِنَّمَا النُّحُو قِيَّاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^(٦)

(١) لسان العرب المجلد الخامس ٣٧٩٣/٤٢.

(٢) الصحاح تاج اللغة ٩٦٨/٣ قيس، تاج العروس ٤١٦/١٦ قيس.

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ٤٥/، لمع الأدلة ٩٣/، الاقتراح في علم أصول النحو ٢٠٣/.

(٤) لمع الأدلة ٩٣/ وينظر: القياس في اللغة العربية/ ٢٢. ٢٣.

(٥) أصول النحو العربي ٩١/.

(٦) البيت من البحر الرمل. ويروى "كل أمر"، ورد في إنباه الرواة ٢٦٧/٢، بغية الوعاة ١٦٤/٢، نشأة النحو



ولهذا قال ابن عصفور في حد النحو : " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها^(١)" فقد قرن النحو بالقياس لذلك نجد ابن الأنباري يقول :إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس...فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد وحتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه^(٢) .

المطلب الثاني: موقف العلماء من القياس

ذهب العلماء في موقفهم من القياس إلى مذهبين ؛الأول :فريق منع القياس ورفضه وحاول الاقتصار على السماع والالتزام به دون غيره من الأدلة الأخرى ، ولم يكتب لهذا الفريق البقاء لمخافته طبائع الأشياء السارية في ركاب التجدد ، لأن النصوص المسموعة محدودة ، أما التعبيرات فهي كثيرة غير محدودة فيقياس بعضها على بعض ، وكان على رأس هذا الفريق الأصمعي، يقول ابن جني : "والأصمعي ليس مما ينشط للمقاييس ، ولا

(١) التعليقة على المقرب ١٠٧/١

(٢) لمع الأدلة /٩٥ .



لحكاية التعليل^(١) "وبعض فرق الشيعة " كالظاهرية فإنهم ينكرونه ولا يجيزون العمل به ، ولذلك وقعوا في مضايق عجيبة^(٢)"

الثاني : فريق أثبت القياس وأخذ به ، وكان على رأس هذا الفريق عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قال عنه ابن جني بأنه " سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"^(٣) وهنا لا بد من التنبيه على أن القياس مع قوة أدلته إلا أنه لا بد له من سماع يعضده ، إذ كيف يقاس على ما لم يسمع^(٤) " ومن هنا اختلف العلماء في مقدار النصوص التي تخول القياس عليها إلى مدرستين كبيرتين ، هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة^(٥) .

المطلب الثالث: نشأة القياس وتطوره

يعد القياس من أوائل الأصول النحوية المهمة التي اعتمد عليها النحاة ، ويعود السبب في ذلك إلى قدمه - كما سيتضح بعد ذلك - وكثرة استخدامه في قواعد العربية فترة تدوين قواعدها ، من أجل ذلك كانت الحاجة ملحة للكشف عن الحالات التي تندرج تحت حكم نحوي واحد لإيجاد قاعدة شاملة تضم هذه الحالات يقول ابن جني : " لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين : أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته ، لا يوجد فيه ،

(١) الخصائص ١/٣٦١ .

(٢) فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ٢/٧٤٦ .

(٣) الخصائص ١/٣٦١ .

(٤) فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ٢/٨٢٧ .

(٥) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٤٦/ .



ولا تنبيه عليه ؛ نحو جحر ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة في علمه على الناس فصنفوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغني عن المذهب الحزن البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات (١)

والقياس له فائدة عظيمة، فهي - كما أشرنا - تغني المتكلم عن سماع كل ما يتكلم به العرب وإن كانت النصوص المسموعة محدودة "والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في نقیصة العي والفهاهة... فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بألاف من الكلم والجمل دون أن تفرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة غريبتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة منثور العرب ومنظومها (٢)

ودليل القياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ ، ومنذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أن أصبح علماء قائماً بذاته . وجد القياس عندهم على الصورة السهلة المفهومة في زمانهم لا على الصورة التي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات جعلت منه علماً صعباً ذا فروع وأحكام (٣) .

(١) الخصائص ٤٢/٢ ، وينظر :الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /٢٢٢ .

(٢) القياس في اللغة العربية /٢٤ ، وينظر : الخصائص ٤١/٢ ، ٤٢ .

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /٢٢٤ .



وكان أبو الأسود الدؤلي أول من وضع القياس في العربية قال الزبيدي :
" وهو أول من أسس العربية ، ونهج سبلها ، ووضع قياسها^(١) ."

وكان عبد الله بن إسحاق الحضرمي : "أول من بعج النحو ومدّ القياس
وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس في النحو^(٢)" وقد مضى عيسى بن عمر
على هدي أستاذه ابن أبي إسحاق يطرق القياس ويعممه ، ويتضح ذلك من
النقول الكثيرة التي نقلها عن سيبويه في كتابه وقد تابع أستاذه في الطعن
على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس^(٣) .

وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل تطور القياس الثلاثة ، وهي
مرحلة النشأة ، والمقصود من القياس في هذه المرحلة : القاعدة النحوية
ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وتقويم ما يشذ من
نصوص اللغة عنها^(٤) .

وقد عبر د/عبد العال سالم مكرم عن القياس في هذه المرحلة بقوله : "
إن قياس عبد الله ابن إسحاق والأقيسة النحوية التي ظهرت على يد النحاة
بعده إلى عصر سيبويه لم يكن قياس منطق وجدل ، بل قياس فطرة وطبيعة
، ومن البدهي أن الإنسان يقارن بين الأشياء ، فيعرف صفاتها المتشابهة
والمختلفة ثم يستنتج من هذه الصفات المتشابهة مقاسه وأصوله . ولا أعدو

(١) طبقات الزبيدي / ٢١ .

(٢) المصدر السابق / ٣١ .

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ٢٢٦ وينظر : طبقات النحويين واللغويين
٤٠ ، ٤١ .

(٤) القياس في النحو للزبيدي / ١٨ .



الحقيقة إذا قلت: إن هذه الأقيسة الفطرية أشارت إليها نصوص قديمة قبل أن يظهر ابن أبي إسحاق في حقل النحو العربي^(١)

المرحلة الثانية : مرحلة المنهج

وقد بدأت هذه المرحلة من الخليل بن أحمد الذي كان "الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه"^(٢)

وقد كانت أقيسته تسيل سيلا كما تسيل تعليقاته^(٣) وهو كما قال ابن جني: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"^(٤)، جاء بعده تلميذه سيويه الذي قوى عليه وعلى شيخه القياس، وعلى آرائهم جل اعتماد المدارس النحوية الأخرى ، فقد نشأ القياس في البصرة مع نشأة النحو.

وفي هذه المرحلة أصبح القياس ، أصلا في الدرس النحوي... فالناظر كتاب سيويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة ، مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل ابن أحمد إلى كامل نضجه ، وتمام قوته ، وأنه أصبح أساسًا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ، ويوزن بها الكلام ، فهو يستعين به ضمن حدود اللغة ، بحيث لا يفرض جديدًا على الأصول المستتبطة من الطبيعة اللغوية ؛ لأن قياسه مبني على التشابه بين المقيس والمقيس عليه^(٥) .

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي / ١٠٥ .

(٢) نزهة الألبا في طبقات الأدياء / ٤٩ .

(٣) المدارس النحوية لشوقي ضيف / ٥١ .

(٤) الخصائص ١/ ٣٦١ .

(٥) القياس في النحو للزبيدي / ١٩ .



المرحلة الثالثة: مرحلة التنظير

وقد بدأت هذه المرحلة بداية من القرن الرابع الهجري على يد علمائه وعلى رأسهم أبو علي الفارسي الذي نقل عنه تلميذه ابن جني " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"^(١) وابن جني الذي ضمن كتابه الخصائص كثيرًا من أبواب القياس ومما يدل على أهمية القياس عنده قوله: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"^(٢) ووصلت أوجهها في القرن السادس الهجري على يد ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الذي كان متأثرًا بالبحوث الفقهية في المنهج والتعريف والتفريع فقد ألف كتابًا في أصول النحو حده على "حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة هذه أرباب المعرفة بهما"^(٣) " وعلى ذلك فيكون القياس لديه: تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل غير ذلك"^(٤) .

ويطلق د/علي أبو المكارم على هذا القياس اسم القياس الشكلي حيث "إنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه وعلّة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به"^(٥)

(١) الخصائص ٨٨/٢ .

(٢) الخصائص ٨٨/٢ .

(٣) نزهة الألبا في طبقات الأدباء / ٨٤ .

(٤) لمع الأدلة / ٤٢ وينظر: الإعراب في جدل الإعراب/ ٤٥، وقد سبق التعرض لهذه التعريفات .

(٥) أصول التفكير النحوي / ٢٧ .



المطلب الرابع : أركان القياس

للقياس أربعة أركان لم يتحقق إلا بها وهي : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلّة جامعة ^(١) .

ويوضح ابن الأنباري ذلك فيقول: " وذلك مثل أن تتركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلّة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع...وعلى هذا تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو ^(٢) وإليك العرض والتفصيل :

أولاً : الأصل وهو المقيس عليه

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أم الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشابهة أم التدوين ^(٣) . وقد قسم ابن جني هذه النصوص أربعة أقسام :

الأول : المطرد في القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المثوبة وذلك نحو : قام زيدٌ ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيدٍ .

الثاني : المطرد في القياس؛ شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يَدْر ويدع . وكذلك قولهم: " مكان مقل " هذا هو القياس ، والأكثر في الاستعمال باقل ، والأول مسموع أيضا .

(١) الاقتراح / ٢٠٨ وينظر : لمع الأدلة / ٩٣ .

(٢) لمع الأدلة / ٩٣ ، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو / ٨٢ .

(٣) أصول التفكير النحوي / ٩٥ .



الثالث: المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ؛ نحو قولهم :
أخوص الرمث ، واستصوبت الأمر ... يقال : استصوبت الشيء ، ولا يقال :
استصيبت الشيء . ومنه استحوذ ، وأغيلت المرأة ، واستتوق الجمل ،
واستتيست الشاة .

الرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، وهو كتنميم مفعول ، فيما
عينه واو؛ نحو ثوب مصوون، ومسك مَدُوُوف . وكل ذلك شاذ في القياس
والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه^(١) .

ثانيا: الفرع وهو المقيس

وهو المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكما "ألا ترى أنك إذا سمعت
"قام يدٌ " أجزت أنت "ظُرِفَ خالدٌ وحمق بشرٌ" وكان ما قسته عربيا كالذي
قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل
ومفعول، وإنما سمعت بعضه فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع. فهذا
أثبت وأقيس^(٢) " وهذا ما رآه أبو علي الفارسي حيث قال : "والقياس ألا يجوز
أن تبني على أمثلة العرب، لأن في بنائك إياه إدخالا له في كلام العرب.
والدليل على ذلك أنك تقول: "طاب الخُشْكُنَان"^(٣) فترفعه وإن كان أعجميا ؛
لأن كل فاعل عربي مرفوع . فإنما يقيس على ما جاء وصح^(٤)"

(١) الخصائص ٩٧/١ . ٩٩ بتصرف .

(٢) المنصف لابن جني ١٨٠/١ وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو / ٢٣٩ .

(٣) الخشكنان: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة، وتملأ بالسكر واللوز والفسق
وتقلى، وهي لفظة فارسية. المعجم الوسيط ١/١٩٥ .

(٤) المنصف لابن جني ١٨٠/١ ، ١٨١ .



والمقيس عند النحاة أنواع شتى ، ولكنها تتدرج تحت قسمين رئيسيين ؛ لأنها إما نصوص تحمل على نصوص ، أو أحكام تحمل على أحكام ، ومن ثم يمكن تقسيم المقيس بحسب نوع المقيس إلى : قياس النصوص ، وقياس الظواهر (١) .

وهناك رابط يجمع بين المقيس والمقيس عليه ، وبسبب هذا الرابط تم تقسيم المقياس أربعة أقسام :

١- حمل فرع على أصل ، ومن أمثله إعلال الجمع وتصحيحه ، حملا على الفرد في ذلك ، كقولهم : قِيم ، وِدِيم ، في قيمة وديمة. ويسمى هذا بقياس المساوي (٢) .

٢- حمل أصل على فرع ، ومن أمثله إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته ك قمت قيامًا ، وقاومت قوامًا . ويسمى هذا بقياس الأولى (٣)

٣- حمل نظير على نظير ، والنظير إما في اللفظ ، أو في المعنى ، أو فيهما ، فمن أمثلة النظير في اللفظ : زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة ؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية ومن أمثلة النظير في المعنى : جواز " غير قائم الزيدان " ؛ حملا على " ما قائم الزيدان " ، لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر . ومن أمثلة الثالث : اسم التفضيل و (أفعل) في التعجب فإنهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه ب (أفعل) في التعجب وزنا ووصلا

(١) أصول التفكير النحوي / ٨٥ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو / ٢٢٠ .

(٣) المصدر السابق / ٢٢٠ ، ٢٢١ .



وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب؛ لشبهه بـ (أفعل) التفضيل في ذلك^(١). ويسمى هذا بقياس المساوي .

٤- حمل ضد على ضد ، ومن أمثله النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن) . فإن الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل^(٢) . ويسمى هذا بقياس الأدون .

ثالثا :الحكم

الركن الثالث من أركان القياس ، وهو غاية القياس ونتاجه وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطائه حكمه^(٣) .

والحكم فيه مسألتان : القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب ، والثانية : القياس على الأصل المختلف في حكمه ، وهذه المسألة أجازها قوم ومنعها آخرون ومن أمثله أن يستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول : حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء ؛ فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ، فمنهم من قال : إنه العامل ، ومنهم من قال : فعل مقدر (٤) .

وقد قسم السيوطي الحكم النحوي ستة أقسام هي : واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء .

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٣٠ . ٢٣٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٣٦ .

(٣) أصول التفكير النحوي / ١١٤ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٤٥ . ٢٤٧ .



فالواجب : كرفع الفاعل ، وتأخره عن الفعل ، ونصب المفعول .
والممنوع : كأضداد ذلك . والحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط
ماض . والقبيح : كرفعه بعد شرط مضارع . وخلاف الأولى : كتقديم
الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيدًا . والجائز على السواء : كحذف
المبتدأ ، أو الخبر ، وإثباته حيث لا مانع من الحذف ، ولا منتهى له (١).

الرابع:علة

وهي الركن الرابع والأخير من أركان القياس، وتسمى بالجامع ، وهي
الصفة أو المميّزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس
عليه^(٢). وسأتناولها بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الخامس: موقف الفاكهي من القياس

اهتم الفاكهي بالقياس أيما اهتمام واتخذة دليلا يدعم به بعضا من
آرائه ، واتخذة وسيلة يحتج بها في مناقشاته النحوية، ويبني عليها
أحكامه، وهذه المسائل . وإن كانت محدودة . فإن القياس قد ظهر فيها
جليا، وهو مع ذلك لم يخرج عن طرق النحاة السابقين فيه ، ولم يكن له
رأي يختلف فيه عنهم ، وإنما اهتدى بهديهم ، واقتدى بهم ، ولقد كان
حريصا على القياس ، وتبيّن ذلك في أكثر من موطن ، وإليك بعض
الأمثلة التي تدل على اهتمام الفاكهي بالقياس :

(١) المصدر السابق / ٤٨ . ٤٩ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه / ٣١٧ .



• قال الفاكهي عند حديثه عن الأبواب التي تعرب بالحركات وهي علامات فرعية: "أحدها: الاسم الذي لا ينصرف مفردًا كان أو جمع تكسير فإنه يخفض بالفتحة لا بالكسرة ، وكان القياس أن يختص بها ما لم يضيف أو تدل عليه (أل) فإنه يجر حينئذٍ بالكسرة . وثانيها: جمع المؤنث السالم وما حمل عليه فإنه ينصب بالكسرة لا بالفتحة ، وإن كان القياس يقتضي ذلك^(١)"

• وقال عند حديثه عن أسماء الإشارة: " واعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها ، وكان القياس أن تكون ستة ، ثلاثة للمذكر المفرد ولثناه وجمعه ، وثلاثة للمؤنث كذلك ، لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث ، وإن فرقوا في التثنية على عكس حال الضمائر^(٢) "

وقد سار الفاكهي على نهج البصريين . كما سيتضح بعد . ولذلك كان من الطبيعي أن ينتهج نهجهم في الاعتداد بالقياس الذي يعضده سماع مطرد أو كثير ، وموثوق به ، يؤكد ذلك أن :

❖ ما جاء مخالفًا للقياس حكم عليه بالشذوذ ، ومن أمثلة ذلك : عند حديثه عن إلحاق الفعل بعلامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا قال : " وتسمى هذه اللغة لغة " أكلوني البراغيث " وإنما سميت بذلك لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما : إلحاق الفعل العلامة ، والثاني : استعمال الواو لما لا يعقل^(٣)"

(١) الفواكه الجنية / ١١٧ .

(٢) المصدر السابق / ١٧٦ وينظر ص ٢١٣ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٣٠٦ ، ٤١٤ ، ٣٥٣ .

(٣) الفواكه الجنية ص ٢٠٢ .



❖ ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن (ما) العاملة عمل (ليس) وشروط عملها قال : " وكذلك يبطل عملها إن انتفى الشرط الثالث بأن تقدم خبرها على اسمها نحو : ما قائم زيد وقولهم : ما مُسِيٌّ مَنْ أَعْتَبَ شاذ^(١) " **▪ رفضه القياس إذا لم يعضده سماع ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن العلم وأنواعه وحكمه إذا اجتمع مع اللقب قال :** " ويكون اللقب إذا أخر تابعا للاسم في إعرابه بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أم مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة إلا إذا كانا مفردين فتجب عند جمهور البصريين إضافة الاسم للقب ما لم يمنع منها مانع نحو قولك : جاء سعيد كرز بإضافة (سعيد) إلى (كرز) ، وكان القياس امتناعها لأن مسمى الأول والثاني واحد إلا أنهم إذا أضافوا يؤولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم^(٢) " **▪**

ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن اتصال (ما) بالحروف الناصبة للاسم وإهمالها بعد الاتصال قال : " ولا يستثنى من هذه الحروف إلا (ليت) فيجوز فيها الإعمال ؛ لأنها لم يزل اختصاصها بالأسماء باتصال ما بها ، والإهمال إلحاقا لها بأخواتها نحو : ليتما زيدا قائم بنصب (زيد) ورفعها وقد روي بهما قوله :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ^(٣)

(١) المصدر السابق / ٢٤٤ . وتتنظر الرواية في: المقتضب ٤/ ١٩٠، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨، المساعد ١/ ٢٨٠.

(٢) المصدر السابق / ١٧٣، ١٧٤ .

(٣) البيت من البحر البسيط، للناطقة الذبياني في ديوانه / ١٤، وهو من شواهد : الخصائص ٢/ ٤٦٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٢، الإنصاف ٢/ ٤٧٩، شفاء العليل ١/ ٢٠١،



يروى برفع (الحمام) على إهمال (ليت) وينصبه على إعمالها ، وهذا مذهب الجمهور ، ومن النحاة من جوز إعمال البقية قياسًا على (ليت) فإن الإعمال لم يسمع إلا فيها ، ومنهم من قاس عليها (لعل) وحدها ، ومنهم من قاس معها (إن) ^(١) "

وقد كان الفاكهي لشدة اهتمامه بالقياس والعمل به ، كان يحاول أن يجد وجهًا يسوغ به مسائل نحوية التي هو في صدها إذا خالفت القياس ، ومثال ذلك عند حديثه عن بناء الفعل الماضي قال : " والمبني من الأفعال نوعان : أحدهما : الفعل الماضي وقدمه للاتفاق على بنائه ، وبنائه على الفتح ثلاثيا كان أم رباعيا مجردًا كان أم مزيدًا فيه كضرب ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربًا ، وأما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل (رمى) و(عفو) قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وكان القياس أن يبنى على السكون لأنه الأصل في البناء ، ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت فتحة طلبا للخفة ^(٢) "

بعد ذكر أمثلة القياس ، وبيان منهج الفاكهي من خلال تلك الأمثلة ، أنتقل إلى ذكر أمثلة لأقسام القياس السابق ذكرها فأقول :

شرح المفصل ٥٤/٨ ، شفاء العليل ٢٠١/١ . والشاهد فيه : ألا لیتما هذا الحمام ، فقد روي

برفع الحمام ونصبه على الإعمال والإهمال .

(١) الفواكه الجنية ص ٢٦٣ وينظر ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) المصدر السابق / ٩١ .



النوع الأول: قياس المساوي وهو حمل الفرع على الأصل، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن (ما) العاملة عمل (ليس) قال: " الحرف ثلاثة أقسام لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل ك (هل) وإنما عملت (ما) النافية مع أنها لا تختص حملا لها على (ليس) ^(١)، وإن اختص بالأسماء عمل فيها الجر ك (من) ^(٢)"

• ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن بناء الفعل المضارع بالسكون إذا اتصل به نون النسوة قال: " فإن اتصلت به نون الإناث بني معها على الأصح على السكون وذلك نحو " والوالدات يرضعن " (يرضعن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وبني معها؛ لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء ، وبني معها على السكون لأنه الأصل في البناء حملا على الماضي المتصل بها ^(٣)"

■ **ومن أمثلة حمل الفرع على الأصل في المعنى قال عن المبنيات :**
" ... كالمضمورات متصلها ومنفصلها فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى؛ لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة، وقيل في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليها ^(٤)"

(١) الأصل هو (ليس) لأنها فعل ، والأصل في العمل للأفعال ، والفرع هو (ما) لأنها حرف والعمل في الحرف فرع .

(٢) الفواكه الجنية / ٨٢ وينظر ص ٢٤٣ .

(٣) الفواكه الجنية ص ٩٣ وينظر ص ١٠٤ ، ١٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٣٣٢ .

(٤) المصدر السابق / ٨٩ .



النوع الثاني : قياس الأُولَى ، وهو حمل الأصل على الفرع ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن بناء العلم المفرد قال : " فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على ما يرفعان به في حالة الإعراب ، وهو أولى من قول الأصل فيبينان على الضم لفظاً أو تقديرًا إن كانا مفردين نحو : " يا زيد ويا رجل " لمعين و "يا موسى" أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث نحو يا زيود ويا رجال أو جمع مؤنث سالم نحو يا مسلمات ، أو مركبا تركيبا مزجيا نحو يا معدي كرب أو إسناديا سمي به نحو شاب قرناها وبينان على الألف في التثنية نيابة عن الضمة ، نحو يا زيدان ويا رجلان مرادا بهما معين ، وعلى الواو في جمع المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضا نحو يا زيدون مرادًا به معين أيضا ، وإنما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الإعراب لمشابهته لكاف أدعوك في الأفراد والتعريف ، وتضمن معنى الخطاب^(١) ، وهذه الكاف ككاف (ذلك) لفظًا ومعنى^(٢)"

• ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن الاستثناء قال : " والمستثنى بغير وسوى بلغاتها المتقدمة مجرورًا دائمًا بالإضافة أي بإضافتها إليه لملازمتها الإضافة ، والمضاف إليه مجرور لا غير ، والأصل في (غير) أن تكون صفة بمعنى (مغاير) نحو "جاء رجل غير زيد" لكنها حملت على "إلا" واستعملت في الاستثناء كما حملت إلا عليها واستعملت صفة^(٣) نحو ﴿لَوْ كَانَ

(١) بني المفرد المعرفة مع أن الأصل في الأسماء الإعراب حملا له على الفرع وهو الحرف (الكاف) في (ذلك) ؛فالبناء في الحروف أصل، والبناء في الأسماء فرع .

(٢) الفواكه الجنية / ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٣) الأصل في الاستثناء (إلا) وحملت (غير) عليها ، كما أن الأصل في معنى المغايرة هو كلمة (غير) و(إلا) محمول عليها .



فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ نَسَدًا^(١) والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة^(٢)

النوع الثالث : قياس المساوي ، وهو حمل النظير على النظير ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن تقديم أخبار (كان) وأخواتها عليها قال : " ويجوز تقديم أخبارهن عليهن بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو " وأنفسهم كانوا يظلمون"^(٣)... ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أم لا ، وقد يكون التقدم واجبا نحو " كم كان مالك ؟" إلا خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياسًا على (عسى) بجامع الجمود^(٤) "

• ومن أمثلة ذلك أيضا عند حديثه عن إعمال (إن) وأخواتها إذا خففت قال : " وإذا خففت (كأنَّ) بقي إعمالها وجوبا عند الجمهور استصحابًا للأصل وحملًا لها على (أن) المفتوحة^(٥) "

النوع الرابع : قياس الأدون ، وهو حمل الضد على الضد ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن عمل (لا) النافية للجنس قال : " وتعمل هذه عمل (إن) فتصب الاسم الذي هو المبتدأ لفظًا أو محلا ، وترفع الخبر الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها ؛ لأنها لتأكيد النفي ، و(إن) لتأكيد الإيجاب ،

(١) الأنبياء / ٢٢ .

(٢) الفواكه الجنية / ٣٣٢ .

(٣) الأعراف / ١٧٧ .

(٤) الفواكه الجنية / ٢٣٧ ، فقد منع تقدم خبر (ليس) كما منع تقدم خبر (عسى) لأن ليس نظيرة (عسى) في الجمود .

(٥) المصدر السابق / ٢٦٧ وينظر : ٣٤٨ ، ٣٥٠ .



فحملت على (أن) حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على
النظير ، وكان القياس ألا تعمل لما مر ، لكنهم أخرجوها عن الأصل^(١)"
وبعد فمن خلال ما سبق نذكره تبين لنا اهتمام الفاكهي بالقياس
وقضاياه وبراعته في استخدامها وتطبيقها مع حسن فهمه .

(١) المصدر السابق / ٢٦٩ وينظر : ص ٣٠٧ ؛ ف (لا) تفيد النفي وعملت حملا لها على (إن) التي تفيد التأكيد .



المبحث الثاني : العلة وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تعريف العلة

المطلب الثاني : أقسام العلة

المطلب الثالث : موقف الفاكهي من العلة

المطلب الأول : تعريف العلة

العلة : المرض ، وصاحبها معتل . والعلة: حدث يشغل صاحبه عن وجهه . والتعليل المريض^(١) .

وفي الاصطلاح: تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه^(٢). وقيل: كل وصف حل بمحل وتغير به حاله معا فهو علة، وصار المحل معلولا كالجرح مع المجروح. وبعبارة أخرى: كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير فهو علة لذلك الأمر^(٣). وقيل: التماس سبب لحكم من الأحكام النحوية^(٤).

وقد بدأ الاهتمام بالعلة والتعليل مع ظهور البواكير الأولى للحركة النحوية واللغوية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري فقد كان من الطبيعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكم اللغوية ومراقبة الظواهر

(١) العين ٨٨/١ مادة علل ، لسان العرب المجلد الرابع ٤ / ٣٠٨٠ علل .

(٢) أصول النحو العربي د/ محمد الحلواني / ١٠٥ .

(٣) الكليات للكفوي / ٥٩٩ .

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ٢١٦ .



الإعرابية أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على البديهية وقوة الملاحظة^(١)، ورغبة في تأكيد ما في العربية من خصائص، ودعم ما لها من امتياز، فابتدأوا في الوقت الذي يضعون فيه القواعد بمرور هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف التي توخت اللغة . في نظرهم . تحقيقها ... وهكذا نشأ التعليل في النحو العربي^(٢). وقد كان عبدالله بن إسحاق أول من شرح العلل^(٣).

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيا يقول : فلان لُغوبٌ ، جاءتته كتابي فاختصرها ، فقلت له : أتقول : جاءتته كتابي ! قال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم^(٤) .

وقد علق ابن جني على ذلك الخبر فقال : أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدربوا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوأ أعرابيا جافيا غُفلا ، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجواهم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وضعوا كذا لكذا ، وقد شرح لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأمّه^(٥).

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو / ١٦٦ .

(٢) أصول التفكير النحوي / ١٥٠ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين / ٢١ .

(٤) نزهة الألبا في طبقات الأدياء / ٣٦ .

(٥) الخصائص ١ / ٢٤٩ .



ثم جاء بعدهم الخليل بن أحمد الذي بسط القول في العلة، بل وفتح المجال أمام من جاء بعده لأن يسوق علا جديدة بحسب نظره في اللغة، فقال بعد أن سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس... وإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق بما ذكرته بالمعلول فليات بها^(١)".

ثم جاء بعده تلميذه سيبويه الذي صنف كتابًا لم يسبقه أحدٌ إلى مثله^(٢)، وحفل بالعلل، بل إنه وضع قاعدة عامة بيّنت لنا أن التعليل شمل كل شيء حتى الشاذ والضرورة قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها^(٣)" ولقد كان لهذا القول أثره البالغ في إقدام النحويين على التوجيه والتعليل^(٤).

المطلب الثاني: أقسام العلل

قسم ابن السراج العلة نوعين فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها مؤدٍ إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ؟ ... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج

(١) الإيضاح في علل النحو / ٦٦ .

(٢) نزهة الألبا في طبقات الأدياء / ٦١ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٢ .

(٤) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي / ٢٨٣ .



منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات^(١) والمدقق في نص ابن السراج السابق يجد أنه قسم العلة مستويين، علة يعرف بها كلام العرب، وعلة تفسر تلك العلة، واعترض ابن جنبي على تلك العلة فقال : إن "هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتنمिम للعلة ، ألا ترى أنه إذا قيل له : فلم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا : قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي : بإسناد الفعل إليه . ونعم لو شاء لمأطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضممة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة ، وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ، لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلف فتكلف جوابا عن هذا تصاعدت علة العلة ، وأدى ذلك إلى هُجْنَة القول وضعفة القائل به^(٢)"

ثم جاء بعده الزجاجي فقسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية.

(١) الأصول ٣٥/١ وينظر: الاقتراح في أصول النحو/٢٦٧ .

(٢) الخصائص ١٧٣/١ وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو /٢٦٨ . ٢٦٩ .



١- **العلل التعليمية:** هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدًا قائم ، إن قيل : بم نصبتم زيدًا ؟ قلنا : ب " إن... لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه؛ فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

٢- **العلل القياسية:** لم يعرفها بحدِّ وإنما مثل لها فقال : فأما العلل القياسية فإن يقال لمن قال نصبت زيدًا ب (إن) ، في قوله : إن زيدًا قائم : ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمفعول بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا.

٣- **العلل الجدلية النظرية :** هي التي تتخطى العلل القياسية إلى السؤال عنه : أي جهة شابته (إن) وأخواتها الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ ألبالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراضية ، أم المنقضية بلا مهلة^(١)؟

ولابن جني تقسيم آخر للعلل من حيث الوجوب والجواز، إلى علل موجبة وعلل مجوزة:

أولاً: العلل الموجبة . قال : اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف إليه، وغير ذلك . فعلى هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر فيها على تجويزها ، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

(١) الإيضاح في علل النحو / ٦٤ . ٦٥ .



الثاني : العلة المجوزة من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علة الجواز ، لا علة الوجوب ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها ... ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو (أقتت) همزة ؟ فنقول : علة ذلك أن الواو انضمت ضما لازما^(١).

ثم جاء بعد هؤلاء الدينوري وجعل اعتلالات النحويين صنفين قال : اعتلالات النحويين صنفان : **الأول** : علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم . **والثاني** : علة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعات وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب ، كثيرة الامتنان . إلا أن مدار المشهورة منها في الجملة عند من عنى بجمعها وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعاً ، تثبت أسماءها وألقابها حسب في هذا الموضع ... وهي علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استتقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى^(٢) .

(١) الخصائص ١/١٦٤ وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو /٢٧٠ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية /١٣٥ وينظر: الاقتراح في علم أصول النحو /٢٥٦ .



المطلب الثالث: موقف الفاكهي من العلة

أولع الفاكهي بالتعليل ولعا شديداً ، وقد سيطرت العلة على تفكيره بشكل واضح ، ويتضح ذلك في عرض كثير من المسائل النحوية ، حيث كثرت العلل في ثنايا شرحه كثرة ملحوظة ، بل لم يترك مسألة إلا علل لها ، وما يتجه إلى تأييده من قواعد يذكر له علته وسببه الذي يوجبه ، ولم يكتف الفاكهي بالاعتلال بالعلة الواحدة ، بل أحيانا يعلل للحكم الواحد بعلتين ، ويمكن تصنيف العلل التي ذكرها الفاكهي إلى علل ذكرها الدينوري ، وعلل أخرى علل بها الفاكهي ، وليست من العلل التي نص عليها الدينوري ، ودونك تفصيل القول في كل :

أولاً : علل الدينوري التي علل بها الفاكهي

١ - علة أولى ، اعتل الفاكهي بهذه العلة عند حديثه عن ذكر علامات الأسماء قال: " ويعرف أيضا بدخول الألف والام عليه من أوله ويعبر عنها أيضا ب (أل) وهو أولى سواء كانت معرفة كالدخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلَهُ ^(١)

أم موصولة كالضارب ^(٢) "

(١) البيت من البحر الطويل ، لابن ميادة من قصيدة يمدح فيها الوليد بن يزيد ، من شواهد: سر صناعة الإعراب ٢/٤٥١ ، أوضح المسالك ١/٧٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/٨٤ ، خزنة الأدب ٢/٢٢٦ ، الدرر اللوامع ١/١٧ .

(٢) الفواكه الجنية / ٧٤ وينظر ص ٨١ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ .



٢- **علة أصل** ، الأصل في اللغة عبارة عم يُفْتَرَّ إليه ، ولا يفتر هو إلى غيره ، وفي الاصطلاح عبارة عما يبني عليه غيره ، ولا يبني هو على غيره ، والأصل : ما يثبت حكم بنفسه ، ويبني عليه غيره^(١) . وقد اعتل الفاكهي بالأصل في أكثر من موضع منها عند حديثه عن علامات الأسماء قال : ويعرف أيضا بالخفض المعبر عنه أيضا بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أو اسما ، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث^(٢) .

٣- **علة فرق** ، وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان ، توخيا لدقة الدلالة^(٣) . وقد اعتل الفاكهي بعله الفرق في أكثر من موضع أيضا منها عند حديثه عن علامة الاسم . التنوين . قال : ويعرف أيضا بالتنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطأ وهو بجميع الأربعة تختص بالاسم ... وتنوين التتكير لأنه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه وصه ، والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى الفارق^(٤) .

٤- **علة إشعار** ، اعتل الفاكهي بعله الإشعار في موضعين ، الأول : عند حديثه عن علامات الأفعال والتي منها . تاء التأنيث . قال : وتاء

(١) معجم التعريفات .

(٢) الفواكه الجنية / ٧٢ وينظر ص ٧٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٢٢٥ ، ٤٠٦ .

(٣) علل النحو / ٦١ .

(٤) الفواكه الجنية / ٧٢ ، ٧٣ وينظر : ص ٧٩ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ .



التأنيث الساكنة كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي إشعاراً بتأنيث
الفاعل^(١) .

والثاني : عند حديثه عن المبني للمجهول قال : ويسمى فعله المبني
للمجهول للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه^(٢) .

٥- **علة المشابهة**، وهذه من العلل الكثيرة في اعتلالات النحويين، وهي
علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً^(٣) . لقريئة المشابهة وقد اعتل
بها الفاكهي كثيراً ، ومن أمثلة اعتلاله بها قال عند حديثه عن الفعل
المضارع : ومضارع وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زماني الحال
والاستقبال ويتخلص لأحدهما بقريئة، وسمي مضارعا لمشابهته الاسم في
اعتوار المعاني عليه ، وقيل : المشابهة له في الإبهام والتخصيص وقبول
لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته^(٤) .

٦- **علة الحمل على المعنى** يراد به العدول عن متابعة ما يستحقه
ظاهر اللفظ ، والتعويل على المعنى ، وحمل الكلام عليه من حيث الإعراب
أو المطابقة^(٥) . وقد اعتل الفاكهي بالحمل على المعنى ومن أمثلة ذلك عند
حديثه عن عائد الموصول قال : والعائد للموصول ضمير غائب مطابق
للموصول في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث تشتمل عليه الصلة

(١) المصدر السابق / ٧٥، ٧٦ .

(٢) المصدر السابق / ٢٠٩ .

(٣) علل النحو للوراق / ٦٠ .

(٤) الفواكه الجنية / ٧٨ وينظر ص ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٨٤، ٢١٥، ٢٧٢

٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٧، ٤١٠، ٤١٨، ٤٣٥ .

(٥) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ١١٩ .



... إن كان الموصول (من) و(ما) جاز في العائد مراعاة المعنى نحو " ومنهم من يستمعون إليه ^(١) " ومراعاة اللفظ نحو " ومنهم من يستمع إليك ^(٢) " وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لبس أو قبح فيتعين مراعاة المعنى ، وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي . كرم الله وجهه .

أَنَا الَّذِي سَمَّنِي أُمِّي حَيْدَرَةً أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ ^(٣)

فجعل العائد ضمير (إليك) حملا على المعنى ^(٤) .

٧- **علة النقيض**، وهي من العلل التي اعتل بها الفاكهي، ومن أمثلته عند حديثه عن عمل (لا) النافية للجنس قال: وتعمل (لا) عمل (إن) فتتصب الاسم الذي هو المبتدأ لفظا ومحلا وترفع الخبر الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها ؛ لأنها لتأكيد النفي، و(إن) لتأكيد الإيجاب ؛ فحملت على (إن) حملا للنقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير ^(٥) .

٨- **علة استغناء** وقد اعتل بها الفاكهي في أكثر من موضع ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن الأدوات الناصبة للفعل المضارع قال : والثالث (كي) المصدرية وهي المسبوقة باللام التعليلية لفظا نحو " لكيلا تأسوا ^(٦) "

(١) يونس / ٤٢ .

(٢) الأنعام / ٢٥ .

(٣) البيت من الرجز من شواهد الأمالي الشجرية ٤١١/٢ ، شرح جمل الزجاجي ١٨٩/١ ، مع الهوامع ٢٩٨/١ .

(٤) الفواكه الجنية / ١٨٩ وينظر ص ٨٢ ، ٩٥ .

(٥) المصدر السابق / ٢٦٩ وينظر ص ٣٠٧ .

(٦) الحديد / ٢٣ .



أو باللام تقديرا نحو جنتك كي تكرمني ، إذا قدرت أن الأصل (لكي) ولكن حذف استغناء عنها بنيتها^(١) .

٩- **علة تخفيف** ، الخفة لغة : كل شيء خف عمله ، والخفة خفة الوزن ، وخفة الحال^(٢). وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك تمحلا بكلامهم^(٣) . وهذه العلة فيها من الاقتصاد اللغوي ؛ لأنها تؤدي إلى إيصال المعاني بأخف الكلمات . وقد اعتل بها الفاكهي كثيرا ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن جمع المذكر السالم قال :وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو نيابة عن الضمة ك جاء الزيدون والمسلمون وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ك رأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثني أكثر دوراناً من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع^(٤) .

١٠- **علة استئصال** ، التثقل لغة : ضد الخفة^(٥) ، واصطلاحاً : مانع من موانع ظهور الحركة الإعرابية على آخر الكلمات^(٦) . وقيل : هي أن يستقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة^(٧) . وقد اعتل بها الفاكهي كثيرا ومن ذلك عند حديثه عن بناء الفعل الماضي على السكون قال : أو اتصل

(١) الفواكه الجنية / ٣٥٢ وينظر ص ٨٠ ، ٩٥ ، ٢٧٤ .

(٢) لسان العرب خفف .

(٣) علل النحو للوراق / ٦٠ .

(٤) الفواكه الجنية / ١٢٠ وينظر ص ٩٠ / ٩١ ، ٩٣ ، ١٣٣ ، ١٤٨ ، ٢٩٦ .

(٥) مقاييس اللغة / ٣٨٢ ثقل .

(٦) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية / ٦٧ .

(٧) علل النحو للوراق / ٦٣ .



به ضمير رفع متحرك فيسكن آخره تسكين بناء نحو ضربت وضربنا بإسكان الباء ، والنسوة ضربنا ... وبني على السكون لأنه الأصل في البناء ولاستتقال توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل^(١) .

١١- علة دلالة ، ومن أمثلة علة الدلالة عند الفاكهي عند حديثه عن معاني أفعال (ظن) وأخواتها قال : النوع الثاني من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين أفعال التصيير سميت بذلك لدلالاتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى نحو جعل ورد واتخذ وصير وهب^(٢) .

١٢- علة تضاد ، وهي علة يؤتى بها لتوضيح الاختلاف بين الشئين ، وقد اعتل بها الفاكهي في موضع واحد عند حديثه عن كون الوصفية لا تجامع العجمة في باب الممنوع من الصرف قال : والعلمية مع العجمة بل تتعين معها أيضا كما سيأتي بيان ذلك وسكت عن الصفة لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد إذ إن العلمية تقتضي الخصوص ، والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة^(٣) .

١٣- علة مشاكلة ، ويقصد بها المشاكلة اللفظية والمعنوية ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن صرف غير المنصرف قال : ويجوز صرف غير المنصرف ... للتناسب أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم كقراءة

(١) الفواكه الجنية / ٩٢ وينظر ص ٧٦ ، ١٠٥ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٧٩ وينظر ص ١٣٩ ، ٣٧٩ ، ٤٣٧ .

(٣) المصدر السابق ١٤٥ .



نافع ﴿سلاسلا﴾^(١) بالتثوين لمصاحبة ﴿وأغلالا وسعيراً﴾^(٢)، و ﴿قواريرا قوارير﴾^(٣) بتثوينهما ، أما الثاني فلمصاحبة الأول ، وأما الأول فلأنه آخر الآية ليوقف عليه بقلب تثوينه ألفا كما في سائر الآيات^(٤) .

١٤- علة عوض وقد اعتل بها الفاكهي في موضع واحد عند حديثه عن باب الفاعل وتحديداً عن أحكامه، ومنها: أنه لا يجوز تقدمه على الفعل وإن وجد ما ظاهره ذلك يؤول قال: ... وإما فاعل بفعل محذوف وجوبا نحو ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾^(٥) ف (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه^(٦) .

١٥- علة سماع، وقد علل الفاكهي بها في كثير من القضايا التي اقتضاها ، ومن هذه عند حديثه عن استدلال الكوفيين بإنابة غير المفعول عن الفاعل في وجود المفعول قال : وأشار بقوله (غالبا) إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾^(٧) ^(٨) .

(١) الإنسان / ٤ .

(٢) الإنسان / ٤ .

(٣) الإنسان / ١٥، ١٦ .

(٤) الفواكه الجنية / ١٥٢ وينظر ص ٣٢٩ .

(٥) التوبة / ٦ .

(٦) الفواكه الجنية / ٢٠٠ .

(٧) الجاثية / ١٤ .

(٨) الفواكه الجنية / ٢١٥ وينظر ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٦، ٣٣٤، ٣٦٠،

٣٨٢،



١٦- **علة بيان حال** ، وهي من العلل التي اعتل بها الفاكهي قال عند حديثه عن خبر المبتدأ : والأصل في الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ؛ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً ، لكنه قد يتقدم^(١).

أما العلل الأخرى التي علل بها الفاكهي وليست من العلل التي نص عليها الدينوري فهي:

• **علة موافقة** ، ومن الأمثلة التي اعتل بها الفاكهي عند حديثه عن علامات الأسماء وتحديدًا عن (أل) قال : ويعرف أيضا بدخول الألف واللام عليه من أوله ويعبر عنهما بـ (أل) وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلية على نكرة كالرجل أم زائدة ... أم موصولة كالضارب ، ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة خلافا لابن مالك . واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم ، وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمهما^(٢).

• **علة المقابلة** ، ومثالها عنده قوله: وتتوين المقابلة؛ لأنه الداخل على الجمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، فإنه لا يتحقق في غير الاسم^(٣).

• **علة تأخير** ، ومثالها عنده قوله : والسين وسوف يختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال ، نحو : سيقوم أو سوف يقوم ، وإنما اختصا به لأنهما

(١) المصدر السابق / ١٢٧ .

(٢) الفواكه الجنية ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٣) المصدر السابق / ٧٣ .



وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال ، وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس؛ لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى^(١) .

● **علة عدم** ، ومثالها عنده قوله : والرابع : إذن، وهي حرف بسيط ، لا مركب من (إذ) و (أن) ، والقياس إلغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لإعمالها ثلاثة شروط^(٢) .

● **علة التعادل** ، ومثالها عنده قوله : وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل؛ لأن الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطي الخفيف التثقل والتثقل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة ويعادل ثقل الفعل خفة السكون^(٣) .

● **علة وجود** ، ومثالها عنده قوله : ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع المسماه بأحرف المضارعة ... وخصوا الزوائد؛ لأنه مؤخر الزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدم ، وإنما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضا لوجودها في أول الماضي كأكرم وتعلم ونرجس ويرناً^(٤) .

(١) المصدر السابق / ٧٥ .

(٢) الفواكه الجنية ص ٣٥٣ وينظر : ص ٧٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٣٩٧ ، ٤١١ .

(٣) المصدر السابق / ٨٦ ، وينظر ص ٧٦ .

(٤) الفواكه الجنية ص ٧٩ .



• **علة تنزيل** ، ومثالها عنده قوله : وإنما لم تعمل (أل) المعرفة مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ، ومن ثم تخطاها العمل^(١).

• **علة اختصاص** ، ومثالها عنده قوله : وقسم يعرب بالحروف الأربعة الواو والألف والياء والنون وبالحذف . وأصل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حركة ذلك الإعراب^(٢) .

• **علة نقص** ، ومثالها عنده قوله : والثاني^(٣) الجار والمجرور وهو كالظرف فيما ذكر نحو: جاء الذي في الدار، وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾^(٤) بخلاف جاء الذي بك وعليك فلا توصل به لنقصانه^(٥) .

• **علة مناسبة**، ومثالها عنده قوله: فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز لك فيه مع هذه اللغات الست أربع لغات آخر : إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء ، وهو الأكثر، نحو : يا أبتِ ويا أمتِ بكسر التاء^(٦).

(١) المصدر السابق / ٨٢ .

(٢) المصدر السابق / ١١٦ .

(٣) قوله : والثاني من نوعي شبه الجملة وهو الجار والمجرور .

(٤) الانشقاق / ٤ .

(٥) الفواكه الجنية / ١٨٨ وينظر ص ١٣٢ .

(٦) المصدر السابق / ٢٩٧ .



• **علة امتناع** ، ومثالها عنده قوله : ... أما إذا وجب ذكره^(١) امتنع إحلالة محل الأول ، ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية ... الثانية : نحو : يا زيد الحارث ، فالحارث عطف بيان لا بدل ، إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع (أل) ، وصرف النداء فهو ممتنع^(٢).

• **علة كثرة الاستعمال** ، اهتمت العرب بتغيير ما يكثر في الاستعمال ، فتحذف منه ما لا يؤدي حذفه إلى اللبس ، وإنما كان ثمرة هذا الخلاف هو التخفيف ، وقد ذكر سيبويه عن العرب " أنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج^(٣) " ، ومن أمثلة كثرة الاستعمال عند الفاكهي قال : السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل، وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه ، فدخل في ذلك (خير) و (شر) لكونهما في الأصل (أخير) و (أشر) فخفقا بالحذف لكثرة الاستعمال^(٤).

• **علة احتياج**، ومثالها عنده قوله: ومنها أن الأصل فيه أي الفاعل أن يليه فعله بأن يتصل به من غير حاجز بينهما ؛ لأنه كالجزم منه لشدة احتياج الفعل إليه ، بدليل إسكان آخره في نحو (ضربت) دفعا لتوالي أربع حركات متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة^(٥) .

(١) ذكره ، أي : عطف البيان .

(٢) المصدر السابق / ٣٨٠ وينظر ص ١٣٢ ، ١٦٤ .

(٣) الكتاب ١٦٣/٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ٤١٦ وينظر ص ١٩٢ ، ٢٤٠ .

(٥) المصدر السابق / ٢٠٥ .



● **علة التباس** ، ومثالها عنده قوله : وإن كان الماضي مبدوءا بباء زائدة معتادة ، سواء كانت للمطاوعة أو لا ؟ ضم أوله وكذا ثانيه تبعاً للأول نحو تُعَلِّم العلم، وتُضَوِّب في الدار - بضم أولهما وثانيهما - ، وقلب الألف في الثاني واوا لوقوعها بعد ضمة ، وإنما ضم ثانيه لأنه لو بني على فتحة لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل ^(١) .

● **علة اختصاص** ومثالها عنده قوله : ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون الخبر ظرفاً مختصاً بإضافته إلى اسم يصح الإخبار عنه، أو جاراً ومجروراً كذلك حال كونهما مقدمين على النكرة نحو عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، فرجل مبتدأ ، وكذا امرأة ، وما قبلهما هو الخبر ، وإنما ساغ الابتداء بهما لتخصيصهما بتقديم الخبر المذكور ^(٢) .

● **علة توسع** ، ومثالها عنده قوله: فإن كان معمول خبر (ما) ظرفاً نحو: ما عندك زيد جالسا ، أو جاراً ومجروراً نحو: ما في الدار زيد جالسا لم يبطل عملها؛ لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما ^(٣) .

● **علة ضعف** ، ومثالها عنده قوله : أن يكون اسم (لا) متصلاً بها لفظاً أو تقديراً ، وأن يكون مقمداً على خبرها لضعفها في العمل؛ لأنها فرع الفرع ، فلم يتوسعوا فيها ، ولأن عملها على خلاف القياس ^(٤) .

(١) المصدر السابق/٢١٠. ووجه اللبس أنه لو لم يضم لالتبس بمضارع المبني للفاعل لو قلت

تُعَلِّم مجد العلم، وتضارب مجد وعلي

(٢) المصدر السابق /٢٢٠ .

(٣) الفواكه الجنية ص ٢٤٥ وينظر ص ٢٥٥ .

(٤) المصدر السابق /٢٧٠ وينظر ص ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٣٣٦ .



- **علة لزوم** ، ومثالها عنده قوله : **وإذا خفت (أن) المفتوحة الهمزة بقي** أعمالها وجوبا ، ولكن يجب في غير ضرورة أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وأن يكون مع ذلك محذوفا إذ لو لم تعمل للزم ترجح الأضعف على الأقوى ، وذلك لأن مشابهة (أن)المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهته المكسورة^(١) .
- **علة تضمين** ، ومثالها عنده قوله : **وقد يجزم ب (إذا)** لكن لايقع ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله:

اسْتَنْ مَا أَتَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبَّكَ خَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ^(٢)

بالجيم والحاء المهملة ، وقوله :

وَإِذَا تُصِبَّكَ خَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطَى الرُّغَائِبِ فَارْغَبِ^(٣)

- وهو أيضا شاذ للمنافاة بين (إذا) و (إن) الشرطية وذلك أن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإبهام والشك ، وكلمة (إذا) موضوعة للتحقيق فهما متنافيان^(٤) .

موقف الفاكهي من العلل الثواني

- وقد يعتل الفاكهي بالعلل الثواني ، إلا أنه كان مقلا في ذلك . وقبل أن نعرض لبعض الأمثلة عنده نود أن نبين بإيجاز موقف العلماء من التعليل للحكم الواحد بعلتين .

(١) المصدر السابق / ٢٦٦ وينظر ص ٣٩٠ .

(٢) سبق التعرض له ص ٧٢ .

(٣) سبق التعرض له ص ٧٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ٣٧١ وينظر ص ٢٧١ .



اختلف العلماء في ذلك على قولين: الأول: ذهب قوم إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذاك ما كان مشبها بها.

الثاني : ذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعدا ...؛ لأن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذاك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل^(١) . وإليك بعض علل الثواني التي اعتل بها الفاكهي :

• **الثقل وكثرة الاستعمال** ، ومن الأمثلة التي اعتل بها الفاكهي للحكم الواحد بعلتين قوله عند حديثه عن عمل (إن) المكسورة إذا خففت : وتخفف (إن) المكسورة الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ، فيكثر إهمالها أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً^(٢).

• **القرب وكثرة الاستعمال** ، ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن باب التنازع في العمل قال : وإنما الخلاف في الأولى منهما، فاختار البصريون إعمال الثاني المجاور لقربه من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم نثرًا ونظمًا ، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، والاحتراز عن الإضمار قبل الذكر^(٣).

وبعد فهذه هي أهم العلل التي علل بها الفاكهي في كتابه ، وقد بيئنا كيف أن الفاكهي كان مولعاً بالعلل؟ والتي كانت تمثل الأساس الذي يعتمد

(١) (لمع الأدلة/ ١١٧ - ٢٠١ بتصرف وينظر: الخصائص ١/ ١٧٧، الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٨٨ - ٢٩٣ .

(٢) الفواكه الجنية / ٢٦٤ .

(٣) المصدر السابق / ٤٢٤ وينظر ص ٧٦ ، ٢٩٣ .



عليها في فهم قضاياها النحوية ، فكان لا يذكر ظاهره نحوية إلا ويذكر العلة فيها لم كانت ؟ بل أحيانا كان يعلل بالعلتين للحكم الواحد ، وهذا يدل على براعته فيها .



الفصل الثالث

الإجماع وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعريف الإجماع

المبحث الثاني : أنواع الإجماع

المبحث الثالث : موقف الفاكهي من الإجماع



المبحث الأول : تعريف الإجماع

الإجماع لغة : يطلق على معنيين؛ الأول: الإعداد والعزيمة على الأمر^(١).
والثاني: الاتفاق^(٢).

وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد . عليه الصلاة والسلام .
في عصر على أمر ديني من جماعة أهل الحلِّ والعقد^(٣). وهذا التعريف عند
الفقهاء، أما الإجماع عند علماء العربية فهو: إجماع نحاة البلدين : البصرة
والكوفة^(٤) . قال ابن جني : "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّة إذا
أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ،
فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه^(٥) " من خلال
تعريف ابن جني والسيوطي للإجماع يلاحظ أن التعريف الاصطلاحي يوافق
المعنى اللغوي الثاني وهو الاتفاق .

والإجماع دليل من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقرونه من أحكام
نحوية، ومستند يستندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين^(٦) . وقد أخذ
به سيبويه وصرح به في أكثر من موضع من كتابه ، واستخدم عبارات :
جميع العرب والنحويين^(٧)، النحويون أجمعون^(٨) ، مجمعون^(٩) . فكل هذه

(١) لسان العرب المجلد الأول ٦٨١/٨ جمع .

(٢) القاموس المحيط ١٤/٣ جمع .

(٣) معجم التعريفات / ١١ ، ١٢ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو / ١٨٧ .

(٥) الخصائص ١ / ١٨٩ .

(٦) أصول النحو العربي محمود نحلة / ٨١ .

(٧) الكتاب ٢ / ١٩ .

(٨) المصدر السابق ٢ / ٣٩١ .

(٩) المصدر السابق ٣ / ٥٣٠ .



العبارات تدل على أخذ سيوييه بدليل الإجماع ، وجاء بعده المبرد وصرح بأن إجماع النحاة حجة قال : " وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم ^(١) " ، وجاء بعدهما ابن جني فأخذه دليلا من أدلة النحو وشرط فيه شرطين الأول : ألا يخالف المنصوص . الثاني : ألا يخالف المقيس على المنصوص ^(٢) .

كان هذا موقف المتقدمين من النحاة ، أما المتأخرون فمنهم من تمسك به وجعله أصلا من الأصول النحوية ، وكان على رأسهم أبو البركات الأنباري، فهو وإن لم يذكره في كتابه أصول النحو (الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة) فقد استدل به في كتابه (الإنصاف^(٣)) . وابن الخشاب الخشاب الذي قال : " ومخالفة المتقدمين لا تجوز ^(٤) " وقال العكبري : " وخلاف الإجماع مردود ^(٥) " ومنهم من جعله من الأصول الضعيفة فخرج عليه عليه غير مرة وعلى رأسهم ابن مالك ^(٦) .

(١) المقتضب ١٧٣/٢ .

(٢) الخصائص ١٨٩/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٤/٢ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو / ١٩٢ .

(٥) أصول النحو العربي د/ الحلواني / ١٢٨ .

(٦) المصدر السابق / ١٢٨ .



المبحث الثاني: أنواع الإجماع

ينقسم الإجماع إلى: إجماع الرواة، وإجماع العرب، وإجماع النحاة^(١)، وإجماع القراء^(٢).

فأما إجماع الرواة فيكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد^(٣). وحينئذ يكون إجماعهم حجة.

وأما إجماع العرب فهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم^(٤). والسيوطي يذهب إلى حجية هذا النوع، لكنه يستبعد وقوعه قال: " وإجماع العرب حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه^(٥)"

والنوع الثالث: إجماع النحاة وتعريفه كما مر، إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة.

والنوع الرابع والأخير: إجماع القراء، وهو اتفاقهم على القراءة، وهذا النوع من الإجماع حجة لأن " القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة^(٦)"

(١) أصول النحو العربي د/محمود نحلة /٧٩.

(٢) الأدلة الإجمالية عند ابن عصفور /١٦٠.

(٣) أصول النحو العربي د/محمود نحلة /٧٩.

(٤) الأدلة الإجمالية عند ابن عصفور /١٦٠.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو /١٩٣.

(٦) الكتاب ١/١٤٨.



المبحث الثالث: موقف الفاكهي من الإجماع

كان الفاكهي من العلماء الذين اعتدوا بالإجماع واعتبروه من الأدلة النحوية المهمة، فقد أكثر فيه من الاستدلال . وإن لم يكن كاستدلاله بالعلة . فاتخذه دليلاً يدعم به آراءه ، ويستند إليه في مناقشاته النحوية ، وقد عبر عنه بألفاظ : الإجماع ، بإجماع ، جميع العرب مجمعون ، أجمعوا ، إجماعاً^(١) .

وقد عبر الفاكهي عن هذا الدليل أيضاً بألفاظ : متفق عليه ، للاتفاق ، باتفاق البصريين ، اتفاقاً ، لاتفاقهم ، وكان ذلك في ثلاثة عشر موضعاً^(٢) .

وقد فرق بعض الباحثين بين الإجماع والاتفاق في النحو بقوله : هناك فرق دقيق بين الإجماع والاتفاق ، فالإجماع : اتفاق جميع العلماء ، والاتفاق : اتفاق معظمهم أو أكثرهم^(٣) .

● فمن الأمثلة التي استدل بها بألفاظ الإجماع استدلاله على أن (لات) تعمل عمل (ليس) بإجماع العرب قال : " وأما (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه ، وحركت لالتقاء الساكنين

(١) الفواكه الجنية / ١٥٧ ، ٢٤٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٣٥٢ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ .

(٢) المصدر السابق / ٧٦ ، ٩١ ، ١٨٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٣٥٠ ، ٣٦٨ ، ٣٩٠ ، ٤٢٧ .

(٣) الإجماع في الدراسات النحوية / ١٩ ، ٢٠ ، نقلاً من مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث للباحث كريم سلمان حمد .



، فتعمل عمل (ليس) بإجماع من العرب بشرط : أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين ، هذا ما نص عليه سيبويه^(١).

• ومثال آخر عند حديثه عن (لا) النافية للجنس ، وعدم حذف خبرها إذا جهل ، لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة قال : " وإذا جهل خبر (لا) بأن لم يعلم بعد الحذف وجب ذكره عند جميع العرب ، فلا يجوز حذفه عند أحد ، لأن حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه كقوله - عليه الصلاة والسلام - " لا أحد أغير من الله^(٢) " وإذا علم من سياق أو غيره فالأكثر حذفه استغناء عن ذكره بالعلم به ، نحو ﴿ وَكُلُّ تَرِيٍّ إِذٍ فَرَعُوا فَلَا فَوْتَ^(٣) ﴾ ف (فوت) اسم (لا) ؛ وخبره محذوف تقديره أي : لهم^(٤) "

• ومثال آخر عند حديثه عن (أن) المحتملة لأن تكون ناصبة للفعل ، أو مخففة من الثقيلة وذلك إذا سبقت بظن قال : " وإن سبقت بظن فوجهان أي فجاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة نحو ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً^(٥) ﴾ قرئ في السبعة بالنصب إجراء للظن على أصله ، لأنه باعتبار دلالاته على عدم الوقوع يلائم (أن) الناصبة الدالة على الرجاء والطمع ، والرفع على

(١) الفواكه الجنية / ٢٤٧ . وينظر رأي سيبويه في الكتاب / ١ / ٥٧ .

(٢) ينظر الحديث في : اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح ١٢٤ / ١٢ رقم (٤٦٣٤) ، عمدة القارئ / ١٨ / ٢٢٨ .

(٣) سبأ / ٥٢ .

(٤) الفواكه الجنية / ٢٧٤ .

(٥) المائدة / ٧١ .



تأويله بالعلم فيلاثم (أن) المخففة الدالة على التحقيق ، والنصب أرجح^(١) ،
لأن التأويل خلاف الأصل ، ولهذا أجمعوا عليه في ﴿ اَلْمُ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ
يُرَكُّوا ﴾^(٢) ^(٣)

• ومن أمثلة الإجماع التي عبر عنها بلفظ (اتفق) أو مشتقاته . سأكتفي
بمثال واحد فقط . عند حديثه عن الأفعال التي لا تبني للمفعول قال : " ولم
يتعرض المؤلف . رحمه الله . لفعل الأمر ؛ لأن صيغته لا تبني للمفعول لفساد
المعنى ، وشرط الفعل الذي لا يبني له أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا
يبني له باتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين ، أما الفعل اللازم فبناؤه
للمفعول قليل^(٤) .

(١) قرأ البصري والأخوان برفع النون ، والباقون بنصبها . فمن رفع ف (أن) عنده مخففة من
الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره : أنه ، و (لا) نافية ، و (تكون) تامة ، و (فتنة)
فاعلها ، والجملة خبر (أن) ، وهي مفسرة لضمير الشأن ، وعلى هذا ف (فحسب) لليقين لا
للك ومن نصب (تكون) ف (أن) عنده هي الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي
بـ (لا) و (لا) لا يمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها من ناصب ولا جازم ولا جار ...
و (حسب) هنا على بابها من الظن . الدر المصون ٤/ ٣٦٦ - ٣٦٨ بتصرف وينظر : اللباب
في علوم الكتاب ٧/ ٤٥١ - ٤٥٣ .

(٢) العنكبوت / ١ ، ٢ .

(٣) الفواكه الجنية / ٣٥١ ، ٣٥٢ وينظر ص ٤١٧ ، ٤٢٧ .

(٤) المصدر السابق / ٢١٢ - ٢١٣ .



الفصل الرابع : استصحاب الحال وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريف استصحاب الحال

المبحث الثاني : موقف الفاكهي من

استصحاب الحال



المبحث الأول

تعريف استصحاب الحال

الاستصحاب: الاستفعال من الصحبة ، وهي في اللغة الملازمة (١) ، يقال : استصحب الرجل : دعاه إلى الصحبة ، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه ، وأصحابته الشيء : جعلته له صاحباً ، واستصحبته الكتاب وغيره (٢).

واصطلاحاً: عرفه ابن الأنباري بأنه : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء (٣) .

والاستصحاب أو استصحاب الحال ، أصل من الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام ، وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي ... وقد صرح الفقهاء أيضاً بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ؛ لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال ، فينبغي استمرار حكمها . من ثم كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه (٤).

(١) القاموس المحيط ٩١/١ ص ٩١ .

(٢) لسان العرب المجلد الرابع ٢٤٠١/٧ ص ٢٤٠١ .

(٣) الإعراب في جمل الإعراب / ٤٦ .

(٤) أصول النحو العربي د/محمود نحلة / ١٤١ .



وقد اختلف النحاة أيضا . شأن الأصوليين . في اتخاذه دليلا من أدلة النحو، فهذا هو ابن جني يعدها ثلاثة فقط هي : السماع والإجماع والقياس، وأسقط الاستصحاب ، وعدها ابن الأنباري ثلاثة أيضا سماع وقياس واستصحاب حال ، فأسقط الإجماع ، وزاد الاستصحاب ، وجمع السيوطي بينهما جميعا قال : وأدلة النحو الغالبة أربعة ، قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال . فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ؛ فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم . وقد تحصل مما ذكره أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب^(١).

واستخدام مصطلح (استصحاب الحال) لم نجده عند علماء العربية بهذا المسمى، فإننا لم نجد لفظ استصحاب الحال في كتب النحويين منذ سيبويه إلى ابن الأنباري، تقول الدكتورة خديجة الحديثي : أما سيبويه فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به ، ولم يسمه (استصحاب حال) أو (استصحاب أصل) كما رأينا ذلك عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة^(٢) . ومن أمثلة استدلال سيبويه بالأصل ، ذهابه إلى أن (بنت) تجمع على (بنات) لا على (بنات) مستدلا بالأصل الذي هو (لا تثبت تاء التانيث مع تاء الجمع) يقول : "فمن ذلك (بنت) إذا كان اسما لرجل تقول :بنات من قبل أنها تاء تانيث لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء ، فمن ثم صيرت مثلها ، وكذلك (هنت) و(أخت) لا تجاوز هذا

(١) الإقناع في علم أصول النحو / ١٤ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / ٤٥٣ .



فيها . وإن سميت رجلا ب (ذيت) ألحقت تاء التأنيث فتقول ذيات وكذلك (هنت) اسم رجل تقول :هناث^(١) .

وإذا نظرنا إلى كتب المتقدمين بعد سيبويه أيضا ككتب المبرد ، وابن السراج ،الفارسي وغيرهم لم نجدهم استخدموا مصطلح استصحاب الحال ، لكننا لو نظرنا إلى المواضع التي استدل بها النحويون باستصحاب الحال أو الأصل لوجدناها كثيرة جدا،يقول تمام حسان: " ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم، إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق . وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات؛لأنهم اتكوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها ؛ لأن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة^(٢) "

وأول من استخدم مصطلح استصحاب الحال بهذا الاسم ابن الأنباري قال : " وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ^(٣) " وقد اعتبره من الأدلة المعتمدة قال : " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة^(٤) " ومع ذلك لم يخل من ضعف عنده قال : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود

(١) الكتاب ٣/٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب /١٠٧ .

(٣) الإعراب في جدل الإعراب /٤٥ .

(٤) لمع الأدلة /١٤١ .



دليل الإعراب من مضارعتة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو^(١).

المبحث الثاني

موقف الفاكهي من استصحاب الحال

لم يمانع الفاكهي من الاستدلال باستصحاب الحال فهو من الأدلة النحوية المعتبرة عنده التي ساقها ليدل بها على ما يقرره من أحكام غير أنه لم يسمه باستصحاب الحال ، وإنما استعمله بصيغة الأصل ، أو استصحابًا للأصل ، أو استصحابًا للحكم الأصلي ، وقد استدل بها في حوالي تسعة مواضع :

• ومن الأمثلة التي استدل بها بهذا الدليل عند حديثه عن الاسم وأن الأصل في الاسم الإعراب قال : " والاسم بعد التركيب ضربان لأنه إما أن يختلف آخره بسبب العوامل أو لا ، فالأول معرب وهو الأصل لأن الإعراب أصل في الأسماء ، لاعتوار معاني مختلفة بصيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب^(٢) "

• ومثال آخر عند حديثه عن الأسماء المبنية وأن الأصل فيها البناء على السكون لخفته واستصحابًا للأصل قال : " والأصل في الاسم المبني بل وفي غيره أيضا أن يبني على السكون لخفته واستصحابًا للأصل الذي هو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول ، وحينئذٍ فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على

(١) المصدر السابق / ١٤٢ .

(٢) الفواكه الجنية / ٨٧ .



أصله ، ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه لمجيئه عليه لذلك أو على حركة يسأل عنه سؤلان ، لم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد ، لم بني ؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة ، لم بني ؟ ولم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا؟^(١) "

• ومثال آخر عند حديثه عن أنواع الفعل من حيث البناء والإعراب قال: والفعل أيضا ضربان ضرب مبنى وهو الأصل ؛ لأن البناء أصل في الأفعال ؛ لأنها لا تتورها معان مختلفة تقتصر في تمييزها إلى الإعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها . وإن حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة معاني مختلفة ، كما في " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم^(٢) "

• ومثال آخر عند حديثه عن عمل (كأن) المخففة قال: وإذا خففت (كأن) بقي إعمالها وجوبًا عند الجمهور استصحابًا للأصل وحملًا لها على أن المفتوحة ، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة . وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ، ولا حذفه كما يرشد إلى ذلك قوله : ويجوز حذف اسمها وذكره في اللفظ لكنه قليل^(٣).

وبعد فما سبق هو مجمل قواعد أصول النحويين من : سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال أو الأصل ، تلك الأدلة التي اعتمد عليها الفاكهي ليدل بها على ما يقرره من أحكام نحوية.

(١) المصدر السابق / ٩٠ .

(٢) الفواكه الجنية ص ٩١ .

(٣) المصدر السابق / ٢٧٦ وينظر ص ٧٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٤٣١ .



يعكس مدى اهتمام الفاكهي بالشاهد القرآني فقد قربت عنده من الخمسمائة شاهدٍ .

٤- اعتد الفاكهي بالقراءات القرآنية ، فاستشهد بالقراءات السبع، والعشر، والشاذة، ولم يضعف قراءة بل كان يوجهها تبعاً للغات العرب، وكان يحمل القراءة المخالفة لسواد المصحف على اللغات ، وإن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها أو يخطئها أو يعيبها أو ينكرها وإنما كان يتلمس لها وجهاً من العربية ، وقد تجاوز الاستشهاد بالقراءات عنده على الثلاثين قراءة .

٥- تأثر الفاكهي بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بمن لا يحتج به من العلماء فكان لا يرى الاستشهاد به كما ذهب إلى الحكم بعدم القياس عليه كما ذهب في مسألة (مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ) ، إلا أنه لا يمتنع من أن يذكر الحديث لإثبات حكم أو قضية .

٦- جاء الشاهد الشعري عند الفاكهي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، فوصل عدد الأبيات التي استشهد بها مائة وثلاثون شاهداً، ولم يكتفِ بها بالاستشهاد بأشعار الطبقات الثلاث الأولى، بل سار على نهج الكوفيين، فكان أوسع زماناً، فاستشهد بشعر المولدين أمثال أبي نواس الحمداني والمعري .

٧- لم يترك الفاكهي أقوال العرب وأمثالهم ولغاتهم ، فقد استشهد بها في عدد من موضوعات الكتاب ومسائله ، وعزَّرَ بها للبعض الآخر فهي وإن كانت قليلة - مقارنة بالشاهد القرآني والشعري - إلا أنها تبين مدى اهتمامه بكلام العرب، واعتماده عليها كأحد أصول النحو العربي.



٨. اهتم الفاكهي بالقياس اهتمامًا كبيرًا واتخذ دليلًا يدعم به بعضًا من آرائه ووسيلة يحتج بها في مناقشاته النحوية ، ويبني عليها أحكامه ، وهو مع ذلك لم يخرج عن طرق النحاة البصريين فيه، ولم يكن له رأي يختلف فيه عنهم ، وإنما اهتدى بهديهم ، واقتدى بهم، فانتهج نهجهم بالاعتداد بالقياس الذي يعرضه سماع مطرد أو كثير .

٩. ألع الفاكهي بالتعليل ولعًا شديدًا ، وسيطرت العلة على تفكيره بشكل واضح ، فكثرت العلل في ثنايا شرحه كثرة ملحوظة ، بل لم يترك مسألة إلا علقها ، ولم يكتف بالاعتلال بالعلة الواحدة بل أحيانًا يعلل للحكم الواحد بعلتين .

١٠. يأتي إجماع النحاة في المرتبة التالية للسمع والقياس عن الفاكهي فقد اعتبره من الأدلة النحوية المهمة ، فقد أكثر من الاستدلال به - وإن لم يكن كاستدلاله بالعلة - فاتخذ دليلًا يدعم به آرائه ، ويستند إليه في مناقشاته النحوية .

١١. لم يمانع الفاكهي من الاستدلال باستصحاب الحال فهو من الأدلة النحوية المعتبرة عنده التي ساقها ليدل بها على ما يقرره من أحكام .

وختامًا أرجو أن تكون هذه التطوافة قد كشفت عن اعتماد الفاكهي الأدلة النحوية وكيفية توظيفه لها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



فهرس المصادر والمراجع

- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنات ١١١٧ هـ، حققه وقدم له د/شعبان محمد إسماعيل، ط عالم الكتب بيروت، ط أولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإجماع في الدراسات النحوية، تأليف د/حسن رفعت حسين، ط عالم الكتب بالقاهرة، ط ثانية ٢٠١٠ م .
- الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي طبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد . مراجعة د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي طبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تأليف الشيخ يحيى بن محمد أبى زكريا الشاري المغربي الجزائري ت ١٠٩٦ هـ ، تقديم وتحقيق عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي ، ط دار الأنبار ببغداد ، ط أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- أساس البلاغة ، تأليف أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ، ط أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .



- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، ط مؤسسة الرسالة .
- أصول التفكير النحوي ، د/علي أبو المكارم ، ط دار غريب للطباعة والنشر بالقاهرة ، تاريخ النشر ٢٠٠٧ م.
- الأصول دراسة استيعابية للفكر اللغوي عند العرب (النحو — فقه اللغة — البلاغة) تأليف د/تمام حسان ، ط عالم الكتب ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م.
- الأصول اللغوية في كتاب في كتاب (الخصائص) لابن جني اصطلاحا واستعمالا إعداد الطالب محمد عبد الرحمن الحجوج رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ٢٠٠٢ م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي طبعة مؤسسة دار الرسالة ، الثالثة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- أصول النحو العربي ، تأليف د/ محمد خير الطواني ، الناشر مكتبة الأطلس ، ط ثانية .
- أصول النحو العربي ، تأليف د/محمود أحمد نحلة ، ط دار العلوم العربية بيروت ، ط أولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي ، ط دار العلم للملايين ، ط خامسة ٢٠٠٢ م .



- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، رسالتان لابن الأنباري ت ٥٧٧هـ ، قدم لهما وعنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- أمالي ابن الشجري ، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ت ٥٤٢هـ ، تحقيق ودراسة د/محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية ، تأليف د/عبدالمجيد قطامش ، ط دمشق دار الفكر ، ط أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الأمثال العربية والعصر الجاهلي دراسة تحليلية ، د/محمد توفيق أبو علي ، ط دار النفائس ، ط أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ابن الأنباري وجهوده في النحو ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف بيروت ، تأليف جميل إبراهيم علوش ، ١٩٧٧م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ ، د/مازن المبارك ، ط دار النفائس ، ط الخامسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ت سنة ٧٦١هـ ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح



المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد بيروت منشورات المكتبة العصرية .

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، أولى ٢٠٠٢ م .

• إيضاح المكنون في الذيل عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للعالم الفاضل الأديب والمؤرخ الكامل الأريب إسماعيل باشا محمد أمين بن مير سليم ، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف العبدان الفقيران إلى الله الغني محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين ، والمعلم رفعت بيلكة الكليسي ، ط دار إحياء التراث العربي بيروت .

• البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت ٧٥٤ هـ ، طبعة دار الفكر

• البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبدالرحمن بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة مكتبة دار التراث العربي .

• تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

• التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ ، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .



- التعليقة على المقرب، شرح العلامة بهاء الدين بن النحاس، تأليف د/جميل عبدالله عويضة، ط وزارة الثقافة بالأردن، ط أولى ٢٠٠٤م.
- التفكير النحوي عند المبرد، إعداد علي فاضل سيد عبود الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الموصل ٢٠٠٣م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تأليف ابن الملقن سراج الدين أبو حفص الشافعي المصري ت ٨٠٤ هـ، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر دار النوادر دمشق، ط أولى ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق د/محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- جمع الفوائد من جمع الأصول ومجمع الزوائد، تأليف محمد بن سليمان بن الطهر السوسي المغربي المالكي ت ١٠٩٤، تح أبو علي سليمان بن ضريع، الناشر مكتبة بن كثير بيروت.
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد المروقي ت ٤٨٨ هـ، تح د/علي حسين البواب، الناشر دار بن حزم لبنان بيروت.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بن بسيون زغلول، ط دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.



- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته ، محمد حسن جبل ، القاهرة ط
مكتبة الجيزة العامة دار الفكر العربي .
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، تأليف د/عبد العال سالم مكرم ،
ط مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى بتحقيق محمد على
النجار ، المكتبة العلمية
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر
البغدادى ت ١٠٩٣ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة
الخانجي القاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للمؤلف أبي العباس شهاب
الدين ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦ هـ
، تحقيق د/أحمد محمد الخراط ، ط دار العلم دمشق .
- دراسات في العربية وتاريخها ، للشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع
الأزهر ، الناشر المكتب الإسلامي . دمشق ، ط ثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- دراسات في فقه اللغة ، تأليف د/صبحي الصالح ، ط دار العلم للملايين
بيروت ، ط السادسة عشرة ، ٢٠٠٤ م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، تأليف د/فاضل صالح
السامرائي ، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، تأليف محمد بن علي بن محمد بن
علاء البكري الشافعي ١٠٥٧ هـ ، اعتنى به خليل مأمون شيحة / الناشر دار
المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط رابعه ٢٠٠٤ م



- ديوان أبي فراس الحمداني، شرح د/خليل الدويهي، الناشر دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ت ١٣٠ هـ، جمعه وشرحه وحققه د/ محمدأديب عبد الواحد حمران، ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه د/سجيع جميل الجبيلي، ط دار صادر بيروت، ط أولى ١٩٩٨ م .
- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط ثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ديوان العباس بن الأحنف ت ١٩٤ هـ شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ديوان عمرو بن أم كلثوم، جمعه وحققه وشرحه د/إميل بديع يعقوب، ط دار الكتاب العربي بيروت، ط أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان ليلى الأخيلىة، تحقيق وشرح د/واضح الصمد، ط دار صادر بيروت، ط ثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، ط دار المعرفة بيروت، ط ثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ديوان الهذليين، ط دار الكتب المصرية، ط ثانية ١٩٩٥ م .



• زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن البيوسي، حققه د/ محمد حجي ،
د/محمد الأخضر، ط منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب دار الثقافة
بالمغرب، ط أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

• السنن الصغرى للنسائي، تح عبد الفتاح أبو عزة، الناشر مكتبة
المطبوعات الإسلامية حلب، ط ثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

• الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ، تأليف د/خديجة الحديثي ،
مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الإمام شهاب الدين
أبي الفلاح عبد الحي ابن أحمد بن محمد الحنبلي الدمشقي ، أشرف على
تحقيقه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط ، حققه وعلق عليه محمود
الأرناؤوط ، ط دار ابن كثير دمشق بيروت ، ط الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

• شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تأليف أبي عبد الله شمس الدين
محمد بن علي ابن طولون الدمشقي الصالحي، ت ٩٥٣هـ، تحقيق وتعليق د/عبد
الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ،
ط أولى ١٤٢٣-٢٠٠٢م

• شرح ابن عقيل ، قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي
الهمداني المصرى ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق محمد محى الدين عبد
الحميد، طبعة دار الفكر، الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

• شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ،
منشورات دار الكتاب اللبناني ط أولى ١٩٣٨م .



• شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، حققه وقدم له د/ إحسان عباس ، ط الكويت ١٩٦٢ م .

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين بيروت ، ط الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

• صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ، تأليف عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري الناشر دار العرب الإسلامي بيروت ط ١٤٠٨ ، تح موفق عبد الله عبد القادر .

• صحيح أبي داود الأم ، تأليف أبي عبد الرحمن محمد نصر الدين ابن الحاج الأستودري الألباني ت ١٤٢٠ ، الناشر مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت ط أولى ٢٠٠٢ م

• صحيح وضعيف الجامع الصغير لمحمد نصر الدين الألباني، برنامج منظومات التحقيقات الحديثة.

• ضوابط الفكر النحوي ،دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم ،د/ محمد عبدالفتاح الطيب ، تقديم د/عبد الرأجي ، ط دار البصائر .

• طبقات فحول الشعراء ، تأليف محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، الناشر دار المعرفة بجدة .

• طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار المعارف ، ط ثانية .



• علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت ٣٢٥ هـ ، تحقيق ودراسة د/محمود جاسم محمد الدرويشي ، الرياض مكتبة الرشد ، ط أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

• عمرو بن بركة الهمداني من مخزومي الجاهلية والإسلام سيرته وشعره، د/شريف راغب علاوته ، الأردن ط دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط أولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م .

• غريب الحديث لابن الجوزي ، المؤلف أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله ، ت د/ عبد المعطى أمين قلجى، الناشر دار الكتب العلمية بيروت ، ط أولى ١٩٨٥

• الفائق في غريب الحديث والأثر، تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاري ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ثانية .

• فتح الباري شرح صحيح البخاري تأليف ابن حجر العسقلاني ، الناشر دار المعرفة بيروت ١٢٧٩ .

• الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للسيوطي، تح يوسف النبهاني، ط دار الفكر ، الأولى .

• الفتح المغيث شرح ألفية الحديث، المؤلف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى ١٤٠٣ هـ

• الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تأليف د/علي مزهر الياسري ، تقديم د/عبد الله الجبوري ، ط الدار العربية للموسوعات ، ط أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م



- الفكر النحوي لابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" إعداد أحمد عبدالسلام الرواشدة ٢٠٠٧ م .
- الفواكه الجنية على متممة الجرومية، للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي ت ٩٧٢هـ - دراسة وتحقيق عماد علوان حسين ، ط دار الفكر، القاهرة ، ط أولى ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ .
- في أدلة النحو ، تأليف د/عفاف حسانين ، الناشر مصر المكتبة الأكاديمية ، ط أولى ١٩٩٦م .
- في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ط مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ، تأليف الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفارسي ت ١١٧٠هـ ، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو تأليف السيوطي ت ٩١١هـ ، تحقيق وشرح أ د/محمود يوسف نجال ، ط أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- فيض الباري على صحيح البخارى تأليف محمد أنور شاه بن معظم شاه الهندى الديونيدى ، ت ١٣٥٣ ، تحقيق محمد بدر عالم المركهى ، الناشر دار الكتب العلمية بيروت أولى ٢٠٠٥هـ
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، تأليف د/ محمد إبراهيم البنا ، ط دار البيان العربي جدة ، ط أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- القاموس المحيط ، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ت ٨١٧هـ ، تحقيق مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف محمد نعيم العرقوسي ، ط ثامنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .



• الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ،
قرأه وعلق عليه د/محمود سليمان ياقوت ،مصر ط دار المعرفة الجامعية
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

• القرارات النحوية والتصريفية ،لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة
وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، تأليف
خالد بن مسعود ابن فارس العصيمي ،دار التدميرية ودار بن حزم ، ط أولى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

• القياس في اللغة العربية ،تأليف محمد الخضر حسين ،عنيت بنشره
المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .

• القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، تأليف د/سعيد جاسم الزبيدي
ط أولى ،ط دار الشروق بالأردن .

• الكتاب لسبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح:
عبد السلام محمد هارون ، ط دار الجيل بيروت ،ط أولى.

• كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥ هـ ،
تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/إبراهيم السامرائي ، ط سلسلة المعاجم
والفهارس .

• كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم الفاضل الأديب
والمؤرخ الكامل الأريب مصطفى بن عبدالله الشهير بجاجي خليفة ، عنى
بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف مجردا عن الزيادات واللواحق من بعده
وتعليق حواشيه ثم بترتيب الذبول عليه وطبعها العبدان الفقيران إلى الله الغني
محمد شرف الدين بالتقاي، ورفعت بيلكة الكيسي، ط دار التراث العربي بيروت.



- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م ، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه د/عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط مؤسسة الرسالة ، ط ثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ، د/عبد الفتاح الحموز ، بيروت ط دار صادر ، ط أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- اللباب في علوم الكتاب ، تأليف الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي ت ٨٨٠ هـ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه برسائله الجامعية د/ محمد سعد رمضان حسن ، د/ محمد المتولي الدسوقي حرب ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق الأساتذة عبدالله علي الكبير ، محمد أحمد حسيب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، ط دار المعارف .
- مجمع الأمثال للميداني ، حققه وفصله ، وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، ط الفئة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج ، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، ط دار بن قتيبة للطباعة والنشر الكويت.
- مختار الصحاح ، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، طبعة مدققة إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ١٩٨٦ م.



• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف د/مهدي المخزومي ، ط مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، ط ثانية ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨ م .

• المدارس النحوية ، تأليف د/شوقي ضيف ، ط دار المعارف ، ط السابعة .

• المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، مكتبة دار التراث ، ط الثالثة .

• المصباح المنير تأليف العلامة أحمد بن محمد الفيومي المقرئ ت ٧٧٠ هـ ، مكتبة لبنان ١٩٨٧ م .

• معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩ هـ ، أعاد بناءه وقدم له د/عيسى شحات عيسى ، الناشر دار قباء للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ م .

• معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ ، ط عالم الكتب ، ط ثانية ١٤٣ هـ - ١٩٨٣ م .

• معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ت ٣١١ هـ ، شرح وتحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي ، ط عالم الكتب ، ط أولى ١٤٨ هـ - ١٩٨٨ م .

• معجم الأمثال العربية ، تأليف د/محمود إسماعيل صيتي ، ناصف مصطفى عبدالعزيز ، مصطفى أحمد سليمان ، مكتبة لبنان ، ط أولى ١٩٩٢ م .



مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها العدد [١٣]

- معجم التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي ، القاهرة ط دار الفضيلة .
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، بتحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون ، ط دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عمر رضا كحالة، ط مؤسسة الرسالة
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، تأليف د/محمد إبراهيم عبادة ، ط مكتبة الآداب بالقاهرة ، ط أولى ١٤٣٢هـ
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط رابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط السلسلة التراثية .
- المفردات في غريب القرآن ، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت ٥٠٢ هـ ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، ط دار المعرفة .
- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)
- من أسرار اللغة ، تأليف د/إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط السادسة ١٩٧٨م.



- المنتقى من أمثال العرب وقصصهم ،تأليف سليمان بن صالح الخراشي، ط دار القاسم للنشر الرياض ، ط أولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط وزارة المعارف العمومية ، ط أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد علي النهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة د/رفيق العجم ، تحقيق د/ علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية د/عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية د/جورج زيتاني ، ط مكتبة لبنان ، ط أولى ١٩٩٦ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ط دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف الشيخ محمد الطنطاوي ، ط دار المعارف ، ط ثانية .
- النشر في القراءات العشر، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ت ٨٣٣ هـ ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضباع ، ط دار الكتب العلمية .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، د/حست خميس الملح ، ط دار الشروق ، ط أولى ٢٠٠١ م .



•النور السافر عن أخبار القرن العاشر ،للعامة عبد القادر بن شيخ بن عبدالله العيدروسي الحسيني الحضرمي اليمني الهندي ت١٠٣٨ هـ ،حققه د/أحمد حالو ، محمود الأرنؤوط ، أكرم البوشي، ط دار صادر بيروت ، أولى ٢٠٠١ م .

•النهاية في غريب الحديث والأثر ،تأليف أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الرازي، محمود محمد الطناحي ، ط المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩ هـ .

•هدية العارفين – أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ،مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي ،طبع بعناية وكالة المعارف الحلبية في مطبعتها البهية استانبول سنة ١٩٥١م ،ط دار إحياء التراث العربي بيروت .

•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ت٩١١ هـ ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم ، طبعة دار البحوث العلمية.



فهرس الموضوعات

الموضوع	م
المقدمة	١
التمهيد وتحتة مبحثان	٢
المبحث الأول : التعريف بالفاكهي	٣
المبحث الثاني : التعريف بعلم أصول النحو	٤
الفصل الأول : السماع وتحتة خمسة مباحث	٥
المبحث الأول : القرآن الكريم	٦
المبحث الثاني : القراءات القرآنية	٧
المبحث الثالث : الحديث النبوي الشريف	٨
المبحث الرابع : كلام العرب وتحتة أربعة مطالب	٩
المطلب الأول : الشعر	١٠
المطلب الثاني : النثر	١١
المطلب الثالث : الأمثال	١٢
المطلب الرابع : لغات العرب	١٣



١٥	الفصل الثاني : القياس وتحتة مبحثان
١٦	المبحث الأول : موقفه من القياس وتحتة خمسة مطالب
١٧	المطلب الأول : تعريف القياس
١٨	المطلب الثاني : موقف العلماء من القياس
١٩	المطلب الثالث : نشأة القياس وتطوره
٢٠	المطلب الرابع : أركان القياس
٢١	المطلب الخامس : موقف الفاكهي من القياس
٢٢	المبحث الثاني : العلة وتحتة ثلاثة مطالب
٢٣	المطلب الأول : تعريف العلة
٢٤	المطلب الثاني : أقسام العلة
٢٥	المطلب الثالث : موقف الفاكهي من العلة
٢٦	الفصل الثالث : الإجماع وتحتة ثلاثة مباحث
٢٧	المبحث الأول : تعريف الإجماع
٢٨	المبحث الثاني : أنواع الإجماع
٢٩	المبحث الثالث : موقف الفاكهي من الإجماع



الفصل الرابع : استصحاب الحال وتحتة مبحثان	٣٠
المبحث الأول : تعريف استصحاب الحال	٣١
المبحث الثاني : موقف الفاكهي من استصحاب الحال	٣٢
الخاتمة	٣٣
فهرس المصادر والمراجع	٣٤
فهرس الموضوعات	٣٥